صحيفة القيـادة والريـادة

لوسيل
LUSAIL

رئيس مجلس الإدارة
الدكتور خالد بن ثاني بن عبدالله آل ثاني

2 ريال

العدد 2820 - الخميس 27 جمادى الآخرة 1447هـ 18 ديسمبر 2025
www.lusailnews.net lusail@lusailnews.qa
Issue No 2820 - Thursday 18 December 2025

.. وتتواصل مسيرة الإنجازات

اليوم الوطني.. اقتصاد مزدهر وتنمية مستدامة ومستقبل آمن

عبد الدايم نور

الثامن عشر من ديسمبر مناسبة طيبة، يعتز بها أهل قطر احتفاء بتاريخها وتراثها وقيمها التي أرسى دعائمها المؤسس الشيخ جاسم بن محمد بن ثاني آل ثاني، طيب الله ثراه، والتي تعكس روح الوحدة والفخر وتمثل أساساً لرؤية قطر الطموحة على مر الأجيال. هذا اليوم هو اليوم الوطني لدولة قطر.

يشكل هذا اليوم مناسبة نستذكر فيها ما حققته قيادتنا الرشيدة من إنجازات على يد من حكموا هذا البلد على مر السنين، ويُكمل المسيرة حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى، بالعمل على بناء اقتصاد مزدهر ومتنوع قائم على المعرفة والتخطيط السليم، تنفيذاً لرؤية قطر الوطنية 2030 للوصول للتنمية المستدامة والمستقبل الآمن.

وإيماناً من جميع قطاعات الدولة بالدور المهم الذي تلعبه في عملية النمو الاقتصادي للدولة، وتحقيقاً للتنمية الشاملة في البلاد تبذل جميع القطاعات الاقتصادية في الدولة، كل جهد ممكن لتحسين المناخ الاستثماري والتجاري في البلاد وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول الأخرى بحثاً عن أسواق جديدة للمنتجات الوطنية وجذب الاستثمارات وتعزيزاً للتعاون الاقتصادي. ولتظل قطر نموذجاً عالمياً يحتذى به في التنمية المستدامة والتطور والحياة الرغيدة.

الاقتصاد القطري يرسخ ريادته بإنجازات نوعية

%1.9
نموا في الاقتصاد القطري 2025

217.05
مليار دولار حجم الاقتصاد المتوقع بنهاية 2025

%5.4
نموا متوقعا للاقتصاد القطري 2026

110
ملايين طن سنويا من الغاز الطبيعي المسال 2026

+ 81
مليار ريال قيمة خطة خمسية طموحة تنفذها «أشغال» في مختلف قطاعات البنية التحتية
أشغال — قطر تستحق الأفضل — Qatar Deserves The Best

100
مليار دولار
قيمة استثمارات القطاعات غير النفطية 2030

%4
نسبة
النمو السنوي المستهدف لقطاعات التصنيع حتى 2030

لوسيل إنفوجرافيك

+ %60
من إجمالي الناتج المحلي للصناعات في قطر

%82
ارتفاعا في عدد المصانع في قطر عام 2025

41.1
مليار ريال أرباح الشركات المدرجة في بورصة قطر بنهاية الربع الثالث من عام 2025

بكم تعلو ومنكم تنتظر
تميم بن حمد

بمناسبة الثامن عشر من ديسمبر اليوم الوطني لدولة قطر

وتخليدا لذكرى ذلك اليوم التاريخي من سنة ١٨٧٨م
الذي قاد فيه الشيخ جاسم بن محمد بن ثاني رحمه الله،
شعبـه نحـو التأسيس وإرساء قواعد الدولة الحديثة
نرفع أسمى آيات التهاني والتبريكات إلـى

مقام حضرة صاحب السمو
الشيخ تميـم بن حمـد آل ثاني
أمير البلاد المفدى

وإلى صاحب السمو الأمير الوالد
الشيخ حمـد بن خليفـة آل ثاني

وإلى سـمو
الشيخ عبدالله بن حمـد آل ثاني
نائب الأمـير

وإلى الشعـب القطـري الكريـم
سائلين الله جلت قدرته أن يعيد علينا هذه المناسبة العزيزة
وقطر تنعم بالأمـن والعـز والرخـاء في ظل القيـادة الحكيمة
لأميـر البــلاد المفدى

مركـز قطـر للمـال
Qatar Financial Centre

محكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات
QATAR INTERNATIONAL COURT AND DISPUTE RESOLUTION CENTRE

هيئة تنظيم مركز قطر للمال
QATAR FINANCIAL CENTRE REGULATORY AUTHORITY

QFBA أكاديمية قطر للمال والأعمال
Qatar Finance and Business Academy

بكم تعلو ومنكم تنتظر

تميم بن حمد

بمناسبة الثامن عشر من ديسمبر اليوم الوطني لدولة قطر
وتخليدا لذكرى ذلك اليوم التاريخي من سنة 1878م
الذي قاد فيه الشيخ جاسم بن محمد بن ثاني رحمه الله،
شعبه نحو التأسيس وإرساء قواعد الدولة الحديثة
نرفع أسمى آيات التهاني والتبريكات إلى

مقام حضرة صاحب السمو

الشيخ تميم بن حمد آل ثاني

أمير البلاد المفدى

وإلى صاحب السمو الأمير الوالد

الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

وإلى سمو

الشيخ عبدالله بن حمد آل ثاني

نائب الأمير

وإلى الشعب القطري الكريم

سائلين الله جلت قدرته أن يعيد علينا هذه المناسبة العزيزة وقطر تنعم
بالأمن والعز والرخاء في ظل القيادة الحكيمة لأمير البلاد المفدى

تخويا

بكم تعلو ومنكم تنتظر
تميم بن حمد
اليوم الوطني
18 ديسمبر
بمناسبة الثامن عشر من ديسمبر
اليوم الوطني لدولة قطر
وتخليداً لذكرى ذلك اليوم التاريخي من سنة ١٨٧٨م
الذي قاد فيه الشيخ جاسم بن محمد بن ثاني رحمه الله،
شعبه نحو التأسيس وإرساء قواعد الدولة الحديثة
نرفع أسمى آيات التهاني والتبريكات إلى
مقام حضرة صاحب السمو
الشيخ تميم بن حمد آل ثاني
أمير البلاد المفدى
وإلى صاحب السمو الأمير الوالد
الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني
وإلى سمو
الشيخ عبدالله بن حمد آل ثاني
نائب الأمير
وإلى الشعب القطري الكريم
سائلين الله جلّت قدرته أن يعيد علينا هذه المناسبة العزيزة
وقطر تنعم بالأمن والعز والرخاء
في ظل القيادة الحكيمة لأمير البلاد المفدى
QATAR AIRWAYS القطرية
oneworld

بكم تعلو ومنكم تنتظر
تميم بن حمد

اليوم الوطني ١٨ ديسمبر

بمناسبة الثامن عشر من ديسمبر اليوم الوطني لدولة قطر وتخليداً لذكرى ذلك اليوم التاريخي من سنة 1878م الذي قاد فيه الشيخ جاسم بن محمد بن ثاني رحمه الله، شعبه نحو التأسيس وإرساء قواعد الدولة الحديثة

نرفع أسمي آيات التهاني والتبريكات إلى

مقام حضرة صاحب السمو
الشيخ تميم بن حمد آل ثاني
أمير البلاد المفدى

وإلى صاحب السمو
الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني
الأمير الوالد

وإلى سمو
الشيخ عبدالله بن حمد آل ثاني
نائب الأمير

وإلى الشعب القطري الكريم

سائلين الله جلت قدرته أن يعيد علينا هذه المناسبة العزيزة وقطر تنعم بالأمن والعز والرخاء في ظل القيادة الحكيمة لأمير البلاد المفدى

قطر للطاقة
QatarEnergy

شركة البُراق للسيارات ذ.م.م
مركز بورشه الدوحة

بكم تعلو ومنكم تنتظر
تميم بن حمد
اليوم الوطني
18 ديسمبر
بمناسبة الثامن عشر من ديسمبر "اليوم الوطني لدولة قطر" وتخليداً لذكرى ذلك اليوم التاريخي من سنة ١٨٧٨م
والذي قاد فيه الشيخ جاسم بن محمد بن ثاني رحمه الله شعبه نحو التأسيس وإرساء قواعد الدولة الحديثة
نرفع أسمى آيات التهاني والتبريكات
إلى مقام حضرة صاحب السمو الشيخ
تميم بن حمد آل ثاني
أمير البلاد المفدى
وإلى صاحب السمو الشيخ
حمد بن خليفة آل ثاني
الأمير الوالد
وإلى سمو الشيخ
عبدالله بن حمد آل ثاني
نائب الأمير
وإلى الشعب القطري الكريم
سائلين الله جلت قدرته أن يعيد هذه المناسبة العزيزة على قطر تنعم بالأمن
والعز والرخاء في ظل القيادة الحكيمة لأمير البلاد المفدى
د. خالد بن ثاني بن عبدالله آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة
وأعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
ورئيس التحرير
وجميع العاملين في
لوسيل
LUSAIL

اليوم الوطني
18 ديسمبر
بكم تعلو ومنكم تنتظر
تميم بن حمد
بمناسبة الثامن عشر من ديسمبر
اليوم الوطني لدولة قطر
نرفع أسمى آيات التهاني والتبريكات إلى
مقام حضرة صاحب السمو
الشيخ تميم بن حمد آل ثاني
أمير البلاد المفدى
و إلى صاحب السمو
الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني
الأمير الوالد
وإلى سمو
الشيخ عبدالله بن حمد آل ثاني
نائب الأمير
وإلى الشعب القطري الكريم
سائلين المولى عز وجل أن يعيد هذه المناسبة العزيزة وقطر تنعم بالأمن والأمان
والعز والرخاءفي ظل القيادة الحكيمة لأمير البلاد المفدى
ضباط وضباط صف وأفراد وجميع منتسبي
القوات المسلحة القطرية
التوجيه المعنوي
وزارة الدفاع
Ministry of Defence
State of Qatar دولة قطر

بمناسبة الثامن عشر من ديسمبر "اليوم الوطني لدولة قطر" وتخليداً لذكرى ذلك اليوم التاريخي من ١٨٧٨م
والذي قاد فيه الشيخ جاسم بن محمد بن ثاني رحمه الله شعبه نحو التأسيس وإرساء قواعد الدولة الحديثة
نرفع أسمى آيات التهاني والتبريكات
إلى مقام حضرة صاحب السمو الشيخ
تميم بن حمد آل ثاني
أمير البلاد المفدى
وإلى صاحب السمو الشيخ
حمد بن خليفة آل ثاني
الأمير الوالد
وإلى سمو الشيخ
عبدالله بن حمد آل ثاني
نائب الأمير
وإلى الشعب القطري الكريم
سائلين الله جل قدرته أن يعيد هذه المناسبة العزيزة وقطر تنعم بالأمن
والعز والرخاء في ظل القيادة الحكيمة لأمير البلاد المفدى
اليوم الوطني 18 ديسمبر
بكم تعلو ومنكم تنتظر
تميم بن حمد
رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدير العام
وجميع العاملين في غرفة قطر
غرفة قطر
QATAR CHAMBER

بكم تعلو ومنكم تنتظر
تميم بن حمد

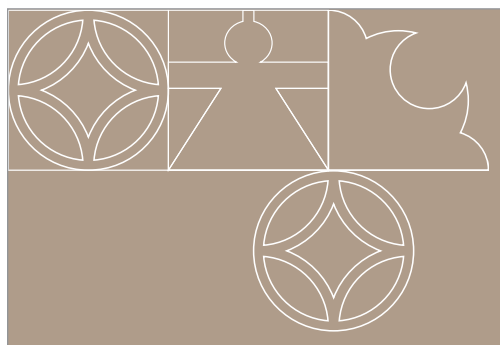

بكم تعلو ومنكم تنتظر
تميم بن حمد

بمناسبة الثامن عشر من ديسمبر اليوم الوطني لدولة قطر
وتخليداً لذكرى ذلك اليوم التاريخي من سنة ١٨٧٨م
الذي قاد فيه الشيخ جاسم بن محمد بن ثاني رحمه الله،
شعبه نحو التأسيس وإرساء قواعد الدولة الحديثة
نرفع أسمى آيات التهاني والتبريكات إلى

مقام حضرة صاحب السمو
الشيخ تميم بن حمد آل ثاني
أمير البلاد المفدى

وإلى صاحب السمو الأمير الوالد
الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

وإلى سمو
الشيخ عبدالله بن حمد آل ثاني
نائب الأمير

وإلى الشعب القطري الكريم

سائلين الله جلّت قدرته أن يُعيد علينا هذه المناسبة العزيزة وقطر تنعم
بالأمن والعز والرخاء في ظل القيادة الحكيمة لأمير البلاد المفدى

مشيرب MSHEIREB قلب الدوحة DOWNTOWN DOHA
مشيرب العقارية MSHEIREB PROPERTIES

قطـر تعد نموذجاً عالمياً رائداً فـــــــي تمكين الإنسان وبنائه

خبـــراء: الشباب رهاننا الأقـــــــوى واستثمارنا الأهم

- بناء الإنسان وتمكينه يمثلان الركيزة الأساسية فـــــــي مسيرة التنمية الشاملة للدولة
- المواطنون هم الأساس الحقيقي لتقدم أي دولـــــــة ومصادر الابتكار والإنتاج والتنمية
- نراهن على أبناء الوطن فهم ثروتنا الحقيقية وركيـــــــزة تقدمنا واستدامة مسيرتنا التنموية

د. عبد العزيز الحمادي

د. حسن رشيد

د. عبدالله فرج المرزوقي

فاطمة الغزال

- د. الحمادي: جميع مشاريع قطر تستند إلى الاستثمار في الإنسان
- د. رشيد: رأس المال البشري الأساس الحقيقي لتنمية مستدامة
- د. فرج: التطور مصدره الإنسان والبناء هو بناء بشر
- فاطمة الغزال: الإنسان قاعدة البناء وأرفع استثمار

عبد الدايم نور

المقولة الشهيرة «الإنسان هو أهم لبنات بناء الوطن، وأعظم استثماراته» تعود إلى صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى، هذه العبارة تبرز رؤية تقوم على أن الاستثمار في رأس المال البشري هو الأولوية القصوى لبناء وتنمية أي دولة.

يُعد رأس المال البشري أحد أهم ركائز التنمية المستدامة في العصر الحديث، إذ أصبح الاستثمار في المعرفة والمهارات والصحة والتعليم عاملاً حاسمًا يحدد قدرة الدول على المنافسة والنمو. ومع تسارع التغيرات التقنية والاقتصادية، لم يعد التقدم يعتمد فقط على الموارد الطبيعية أو رأس المال المالي، بل على جودة الإنسان وكفاءته. ولذلك، فإن بناء رأس مال بشري قوي يُعد أولوية قصوى لأي دولة تسعى لتحقيق التنمية الشاملة في جميع القطاعات.

تعكس العبارة إيمانًا بأن المواطنين هم الأساس الحقيقي لتقدم أي دولة، حيث إنهم مصادر الابتكار والإنتاج والتنمية.

وتعني العبارة أن الدول يجب أن تستثمر في التعليم والصحة والتنمية البشرية، لأن هذه الاستثمارات هي التي تعود بالنفع على الوطن وتجعله يعلو ويرتقي ودعوة للشعب (خاصة الشباب) للمشاركة الفعالة في نهضة الوطن، حيث إن الاستثمار فيهم يأتي بتوقع منهم المساهمة وتقديم الأفضل من أجل مستقبل البلاد.

الاستثمار في الإنسان

أكد الدكتور عبد العزيز الحمادي الخبير الاقتصادي، أن بناء الإنسان وتمكينه يمثلان الركيزة الأساسية في مسيرة التنمية الشاملة التي تنتهجها دولة قطر، مشيراً إلى أن جميع مشاريع قطر تستند إلى الاستثمار في الإنسان وأوضح أن بناء الإنسان يبدأ من وعيه بذاته وهويته، مضيفا أن دولة قطر تعد نموذجاً عالمياً رائداً في تمكين الإنسان وبنائه، وأن الدولة نفسها تمثل قصة ملهمة لكفاح الإنسان وصموده في وجه التحديات.

العمل الحكومي

واستطرد، د. الحمادي قائلا: صحيح، بناء الإنسان وتمكينه يمثلان الركيزة الأساسية للاقتصاد من خلال الاستثمار في التعليم والرعاية الصحية، وتطوير مهارات القوى العاملة، وتوفير فرص متكافئة للجميع، وخلق بيئة عمل داعمة. يُنظر إلى الإنسان كأغلى ثروة، وأن استثمار الحكومات والقطاع الخاص في تطوير قدراته ومهاراته يؤدي إلى نهضة اقتصادية شاملة ومستدامة.

مشاريع ترسخ الهوية العربية

وأضاف الخبير الاقتصادي د. الحمادي: ان الاستثمار في الكوادر البشرية يمثل أولوية رئيسية لدولة قطر، موضحاً أن الارتقاء بمستوى تقديم الخدمات الحكومية يعني جودة حياة افضل وإنتاجية أكبر وازدهاراً أكثر. مضيفا بان قطر تولي التعليم أولوية قصوى باعتباره حجر الأساس لتحقيق التنمية المستدامة ووعي الفرد، مؤكداً أن البحث العلمي لم يعد رفاهية، بل ضرورة لاستثمار الموارد واستدامتها.

وفي محور السياحة، قال د. الحمادي، إن مفهوم السياحة في قطر أصبح منظومة متكاملة تجمع بين التجربة والاستدامة والهوية الثقافية والمشاركة المجتمعية، مشيراً إلى أن الدولة تمضي في تعزيز السياحة الثقافية والفنية عبر مشاريع ترسخ الهوية العربية الإسلامية وتؤسس لأجيال واعية تمتلك أدوات المعرفة والفكر، وتستقطب العالم.

الهوية الوطنية

وأكد الخبير الاقتصادي، أن بناء الإنسان مسؤولية وطنية، يشترك فيها الجميع، تبدأ من الفرد نفسه، مشيراً إلى أن أساس عمل الحكومات يقوم على منفعة الناس وخدمة الوطن، وأن الحكومات الناجحة هي التي تصبغ سياساتها بما يواكب احتياجات الفرد في مختلف مراحل حياته، وأضاف: «تأسيس الأجيال على قيم الانتماء، والوطنية، والحس بالمسؤولية، يجعلهم حُرّاس الهوية الوطنية في وجه تحديات العصر، والضامن الحقيقي للتنمية

وأضاف أن القطاع المالي أحد أعمدة اقتصادنا، ونريده في صدارة القطاعات الأكثر ابتكاراً وتنافسية على مستوى العالم، منوها بان هذا القطاع يشد كفاءات متميزة تمتلك رؤى مبتكرة تؤهلها لقيادة التحولات المستقبلية والارتقاء بمكانة هذا القطاع الحيوي، بما يعزز موقع قطر كمركز مالي عالمي رائد، نراهن على أبناء الوطن، فهم ثروتنا الحقيقية، وركيزة تقدمنا واستدامة مسيرتنا التنموية.

وأوضح د. عبد العزيز الحمادي أن دولة قطر أصبحت وجهة رياضية رائدة على المستويين الإقليمي والدولي بفضل بنيتها التحتية المتطورة وقدرتها التنظيمية.

كما أكد أن الرياضة في قطر تمثل أسلوب حياة، مشيراً إلى أن الأفراد الأصحاء بدنياً وعقلياً ونفسياً قادرون على الإنجاز لأنفسهم ووطنهم، لافتاً إلى أن ما حققته الدولة في مجال الرياضات عزّز مكانتها كوجهة رياضية بارزة. وفيما يتعلق بتمكين الكوادر البشرية، قال: «الشباب رهاننا الأقوى واستثمارنا الأهم»، مشيراً إلى أن قطر عملت على إنشاء منصات فكرية وحوارية وتنافسية.

رأس المال البشري

من جانبه أكد الإعلامي الدكتور حسن رشيد أن الاستثمار في رأس المال البشري ليس خياراً ثانوياً، بل هو الأساس الحقيقي لتنمية مستدامة في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. واستطرد قائلا الدول التي تضع الإنسان في قلب استراتيجيات التنمية هي الأكثر قدرة على تحقيق الازدهار، ومواجهة التحديات، والابتكار، وبناء مستقبل واعد للأجيال القادمة.

واستطرد الإعلامي الدكتور حسن رشيد قائلا دعونا نقوم بجولة في هذا الكون من مشارقها الى مغاربها ونشاهد اهرامات الجيزة وعظمة بناء تاج محل او فخامة الأبنية وبعض القصور او اللوحات والتماثيل والدراسات والبحوث والأفكار والعديد من الفلسفات عندها نتاكد ان معظم الحضارات الإنسانية وعبر تاريخ البشرية رسمت بايدي الانسان، اعظم مخلوقات الله الانسان هذا الكائن الذي يملك الفكر والقدرة على الابداع والخلق والابتكار هذه المقدمة تؤكد بان الانسان هو الثروة الحقيقية في بناء المجتمعات والاوطان، ولذا فان الدول الكبرى تستقطب وتحاول ان تجتذب الخبرات من كل الدول للعمل لديها وبخاصة العلماء والمفكرين واذا علمنا ان عدد العلماء من دول العالم الثالث في الدول الصناعية في أوروبا وامريكا بالملايين لعرفنا لماذا كل هذا الاندفاع لاستقطاب الأطباء والمهندسين من الدول الفقيرة من اسيا وافريقيا، من هنا فإن رؤية أميرنا المفدى الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، حفظه الله ومقولته ان الاستثمار الحقيقي والفعلي في الإنسان لأنه الأداء التي تحرك التنمية وتسهم في بناء الوطن وتشكل الركن الأساسي والفعلي كرأس المال، مؤكدا بان هذا التوجه هو خطة هذا الوطن في كل مرحلة من اجل مستقبل زاهر منوها بان الانسان هو المحرك الديناميكي الذي يدفع عجلة النماء والتطور عبر العلم والعمل والعطاء مشيرا بان كثيرا من المجتمعات استطاعت ان تحقق خلال سنوات قصار عبر ابنائها ان تحقق قفزات كونية في كافة مجالات الحياة وبخاصة في اسيا مثل اليابان والصين وكوريا على سبيل المثال لا الحصر.

واكد د. رشيد بان ثروة الأوطان الحقيقية أبناؤها وعطاؤهم عبر ايمانهم بتراب اوطانهم واخلاصهم لوطنهم الغالي.

أهمية الاستثمار في رأس المال البشري

- **تحسين الإنتاجية الاقتصادية** عندما ترتفع مستويات التعليم والتأهيل، تزداد كفاءة العمال وقدرتهم على استخدام التقنيات الحديثة، مما يؤدي مباشرة إلى رفع الإنتاجية ونمو الناتج المحلي.
- **تعزيز الابتكار والتطوير التقني** فالمعرفة والمهارات العالية تقود إلى الإبداع والابتكار، ما يسهم في تطوير التكنولوجيا والبحث العلمي، وبالتالي تحسين القدرة التنافسية للدول.
- **تحسين جودة الخدمات في القطاعات المختلفة** مثل الصحة والتعليم والقطاع المالي والصناعي والزراعي، إذ يساعد وجود كوادر مؤهلة على تطوير هذه الخدمات ورفع كفاءتها.
- **تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة** يسهم الاستثمار في رأس المال البشري في خلق فرص عمل جديدة، والحد من الفقر، وتعزيز الدمج الاجتماعي.
- **زيادة مرونة المجتمعات في مواجهة الأزمات** مثل الأزمات الصحية أو الاقتصادية، حيث يساهم التعليم والوعي في تعزيز قدرة الأفراد على التكيف والابتكار.

ضرورة وطنية حتمية

قال الإعلامي الدكتور عبد الله فرج إن الاستثمار في التنمية البشرية ليس مجرد خيار تنموي، بل هو ضرورة وطنية حتمية لتحقيق التنمية المستدامة. فبناء الإنسان هو القاعدة التي تقوم عليها كل نهضة، والركيزة التي تُبنى عليها كل إنجاز. وبقدر ما نستثمر في تعليم أبنائنا وتاهيلهم وتمكينهم، بقدر ما نؤمّن لدولتنا مستقبلاً أكثر إشراقًا وازدهارًا

وإذا تأملنا برؤية وحكمة اى مجتمع متقدم في العالم سنجد أن التقدم هو تقدم بشرى في المقام الأول، وان التطور مصدره الأساسي هو الإنسان، والبناء هو بناء بشر لا بناء عمران فحسب

فالعقول الجميلة المنيرة هى التي تصنع الحضارة وهى التي تصنع الثروة، وإذا تأملنا برؤية وحكمة اى مجتمع متقدم في العالم سنجد أن التقدم هو تقدم بشرى في المقام الأول، وان التطور مصدره الأساسي هو الإنسان، والبناء هو بناء بشر لا بناء عمران فحسب.

ولذلك كان من اهتمامات قطر الاولى استثمار العقول، وإذا نظرنا إلى أهم ما يدعو إليه حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، انه من يمتلك زمام المعرفة هو القادر على التأثير على البشر لأنه هو المتحكم في صناعة التغيير أكثر من ذلك الذي يمتلك سلطة المال والثروة.

الإنسان قاعدة البناء

قالت الكاتبة فاطمة بنت يوسف الغزال: حين يقول حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني إن «الإنسان هو أهم لبنات بناء الوطن، وأعظم استثماراته»، فهو لا يضع شعاراً نظرياً، بل يحدد بوصلة عمل تُوجّه الدولة في كل مساراتها. هذه العبارة تلخّص رؤية ترى أن أي نهضة — مهما عظمت مشاريعها — تبقى ناقصة ما لم يكن الإنسان هو مركز التخطيط ومحور التنمية وهدفها الأول.

واستطردت الكاتبة قائلة في التجربة القطرية، يتضح أن الاستثمار في رأس المال البشري لم يعد خياراً، بل أصبح استراتيجية وطنية تمتد من التعليم والصحة إلى الاقتصاد الرقمي والبحث العلمي. بناء الإنسان هنا يبدأ من المدرسة، ويمتد إلى سوق العمل، ويستمر عبر فرص التطوير المهني، ودعم الابتكار، وتمكين الشباب، وفتح آفاق تجعل كل فرد قادراً على الإسهام في اقتصاد المعرفة.

وأضافت الكاتبة فاطمة بنت يوسف الغزال وفي القطاعات الاقتصادية، أثبتت قطر أن الكفاءات الوطنية قادرة على قيادة التحولات الكبرى: من الطاقة إلى التكنولوجيا، ومن الرياضة إلى ريادة الأعمال. أما في القطاع الاجتماعي، فقد انعكس الاستثمار في الإنسان على جودة الحياة، وعلى مجتمع أكثر وعياً وتماسكاً وقدرة على مواجهة التحديات.

وأكدت الكاتبة القطرية إن تنمية رأس المال البشري ليست مجرد برامج تدريب أو خطط توظيف؛ هي بناء ثقافة تؤمن بأن الإنسان هو صانع التقدم. كل مشروع ناجح يبدأ بفكرة، وكل فكرة تحتاج عقلاً مؤهلاً وثقة تمنحه مساحة لتحقيق أثره.

وبهذه الرؤية، تواصل قطر مسيرتها بثبات: وطن يضع الإنسان أولاً، ويؤمن أن أعظم ما يمكن أن يملكه المستقبل هو جيلٌ متعلّم، مبدع، واعٍ بقيمه وهويته، وقادر على أن يضيف للدولة كما تضيف له.

مفهوم رأس المال البشري

يشير رأس المال البشري إلى مجموعة المعارف والمهارات والخبرات والقدرات الصحية والنفسية التي يمتلكها الأفراد، والتي تمكنهم من المساهمة الفعّالة في الإنتاج والابتكار وتطوير المجتمع.

ويُعد هذا النوع من الاستثمار طويل المدى، إذ يحقق عوائد اقتصادية واجتماعية مستمرة.

أهم قطاعات الاستثمار في رأس المال البشري

أولاً: التعليم
- تطوير المناهج وربطها بسوق العمل.
- الاستثمار في البنية التحتية التعليمية والتحول الرقمي.
- تدريب وتأهيل المعلمين.

ثانياً: الصحة
- تحسين الرعاية الصحية الأولية.
- تعزيز برامج الصحة الوقائية.
- توسيع وصول المواطنين للخدمات الصحية الحديثة.

ثالثاً: التدريب المهني وتنمية المهارات
- دعم برامج التدريب الموجهة لسوق العمل.
- تطوير مهارات المستقبل كالتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي.
- تشجيع التعلم المستمر.

رابعاً: البحث العلمي والابتكار
- تمويل البحوث التطبيقية في مجالات الطاقة والطب والزراعة والتكنولوجيا.
- دعم الجامعات ومراكز الابتكار.
- تعزيز الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص.

خامساً: الحماية الاجتماعية وبناء بيئة داعمة
- توفير شبكات أمان اجتماعي تُشجع على الإنتاجية.
- دعم العمل اللائق وتحسين ظروف العمال.
- تعزيز المساواة بين الجنسين في فرص التعليم والعمل.

أثر الاستثمار في رأس المال البشري على القطاعات المختلفة

القطاع الاقتصادي
يرتفع مستوى النمو الاقتصادي وتزداد القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية نتيجة وجود قوى عاملة مؤهلة.

القطاع الصحي
تحسين صحة المجتمع يؤدي إلى انخفاض معدلات المرض وزيادة الإنتاجية.

القطاع الصناعي
العامل الماهر قادر على التعامل مع التقنيات الحديثة، مما يعزز التطور الصناعي ورفع الجودة.

القطاع الزراعي
تطبيق أساليب الزراعة الذكية وزيادة استخدام التكنولوجيا يرفع الإنتاج الزراعي ويحد من الهدر.

القطاع التعليمي
تحسين جودة التعليم يخلق دورة مستدامة من التنمية، حيث ينتج عنه جيل أكثر كفاءة.

توصيات لتعزيز الاستثمار في رأس المال البشري

- زيادة الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة بوصفها استثمارًا طويل الأمد.
- ربط مخرجات التعليم بسوق العمل من خلال شراكات فعالة مع القطاع الخاص.
- تعزيز التحول الرقمي في جميع القطاعات لتزويد الأفراد بالمهارات اللازمة للمستقبل.
- دعم برامج البحث العلمي والابتكار ضمن رؤية وطنية واضحة.
- التركيز على الفئات الأكثر هشاشة لضمان شمولية التنمية وعدم ترك أحد خلف الركب.
- تطوير سياسات للهجرة واستقطاب الخبرات لتعزيز رأس المال البشري الوطني.
- تعزيز التدريب المهني والتقني بوصفه مسارًا مهمًا موازيًا للتعليم الأكاديمي.

عقود طويلة الأمد مع دول العالم

قطر تتربع على عرش إنتاج الغاز الطبيعي المسال

عبد الدايم نور

كثير من العوامل اجتمعت لجعل دولة قطر رائدة في أسواق الطاقة العالمية، وهذا ما أكدت التقارير والمؤشرات الدولية آخرها تقرير حديث عن المؤسسة الإعلامية الألمانية الدولية "DW" والذي تحدث عن ريادة قطر في سوق الطاقة العالمي وخاصة في أسواق الغاز الطبيعي المسال، متوقعة نجاح الدوحة في تغطيتها لأكثر من ربع الطلب العالمي من الطاقة بحلول العالم 2030، وهذا ما لم يأتي من صدفة، ولكن ثمرة جهود وعوامل قامت بها الدولة من أجل تعزيز قوتها الاقتصادية وازدهارها عربياً وعالميًا.

وفقاً لتقرير المؤسسة الإعلامية الألمانية الدولية "DW"، فدولة قطر في طريقها لبلوغ موقع عالمي غير مسبوق بحلول العام 2030، وذلك عن طريق تغطية الأسواق العالمي بالغاز الطبيعي المسال، والتي ستكون على حسب التوقعات، صاحبة الحصة الأكبر على مستوى العالم.

زيادة الطلب الآسيوي

وقد أوضح التقرير الخاص بالمؤسسة الألمانية، أن الطلب المتزايد في قارة آسيا، وفر لدولة قطر أسواق عالمية واسعة تلبي طموحات التدير بعيداً عن التنافسية الشديدة من دول صاحبة ريادة في الطاقة، وهنا يكمن تفوق وقوة الدوحة أمام منافسيها الدوليين، إضافة إلى ثقة الزبائن الآسيويين بها وبإنتاجها.

فهذه الثقة التي تبنيها قطر منذ سنوات طويلة مع شركائها والمشترين الآسيويين جعلت هذه المنطقة سوقاً مستقرة وواعدة، خصوصاً أن الاقتصادات الآسيوية تستمر في التوسع الصناعي الضخم والواسع، وهي بحاجة دائمة إلى طاقة نظيفة وموثوقة، وهو ما يتوافق تماماً مع رؤية قطر الوطنية 2030 وتعزز دورها في سوق الطاقة.

توسعات إنتاجية قطرية كبرى

ووفقاً لتقرير DW، فهناك مصدر آخر لقوة قطر في سوق الطاقة، وهو يكمن في المشروعات التوسعية الاستراتيجية التي غير من قواعد اللعبة مع المنافسين في سوق الغاز خاصة، فالدوحة توسعت في مشروع "حقل الشمال"، وهو ضمن أكبر المشاريع المنفردة للغاز الطبيعي المسال عالميًا، وهو الحقل الذي سيعمل على زيادة إنتاج قطر من الطاقة إلى 142 مليون طن مع حلول العالم 2030، وهو أمر سيعمل سيجعلها حاضرة ومستعدة لسوق العرض والطلب العالمي للطاقة.

قطر للطاقة تخطط لاستثمار 428 مليار ريال

تركز قطر للطاقة بشكل رئيسي على تنفيذ مشروع توسعة حقل الشمال مع اقتراب موعد بدء إنتاج المرحلة الأولى في منتصف العام المقبل وتستهدف هذه المرحلة وهي مشروع حقل الشمال الشرقي زيادة الطاقة الإنتاجية من الغاز الطبيعي المسال من 77 مليون طن سنوياً في الوقت الحاضر إلى 110 ملايين طن سنوياً العام المقبل علماً بأن المرحلة الثانية من المشروع وهي توسعة حقل الشمال الجنوبي، تستهدف زيادة الإنتاج إلى 126 مليون طن سنوياً بحلول العام 2027، والمرحلة الثالثة وهي توسعة حقل الشمال الغربي ستزيد الطاقة الإنتاجية إلى 142 مليون طن سنوياً قبل نهاية 2030.

كشفت بيانات رسمية حديثة أن قطر للطاقة تخطط لاستثمار ما يقرب من 428 مليار ريال بحلول عام 2027 مما يُبرز التزامها بأن تكون شريكًا عالميًا رئيسيًا في تحول الطاقة ويشمل نطاق هذه الاستثمارات الضخمة توسيع القدرة على تصدير الغاز الطبيعي المسال، وتعزيز حلول الطاقة منخفضة الكربون، وتنويع أنشطة التجارة الدولية لـ«قطر للطاقة».

ووفقا لـ«قطر للطاقة» فإن هذا الاستثمار المتوقع يشتمل على المشاريع المتخذ بشأنها قرارات استثمارية نهائية وذلك بالتزامن مع تعزيز التعاون مع شركات الطاقة العالمية الرائدة للاستفادة من الخبرات واستخلاص قيمة إضافية من خلال التكنولوجيا والحلول الهندسية ومبادرات التسويق.

وأكدت «قطر للطاقة» أن النجاح الاقتصادي والربحية أساسيان لأي عمل تجاري، ورغم ذلك فإنها تستهدف الاستفادة من هذا النجاح لخلق قيمة مشتركة لأصحاب لجميع أصحاب المصلحة ودعم النمو الاقتصادي المستدام في دولة قطر حيث يُعد تعزيز وبناء قطاع طاقة مرن وتنافسي أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق هذه المهمة ويتماشى هذا النهج مع الالتزام بالاستدامة الشاملة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية بما يضمن أن تُسهم جهود التنمية الاقتصادية في رفاهية المجتمعات والبيئة والشركات.

ونجحت قطر للطاقة في بناء محفظة تنقيب واستكشاف واسعة في حزمة من مناطق التنقيب الدولية المتنوعة على مدار العقد الماضي حيث تمتلك قطر للطاقة حصصا في مشاريع في موريتانيا وقبرص وناميبيا والبرازيل وكندا وخليج المكسيك الأميركي وغيانا وسوريانم وناميبيا ومصر وأنغولا وجنوب إفريقيا، ويعزز تنويع أنشطة قطر للطاقة بين تطوير حقول النفط والغاز والاستكشاف والتنقيب الخارجي وضخ استثمارات بالطاقة الشمسية المتجددة والبتروكيماويات من مرونة الشركة ويزيد من قدرتها على التوسع ويقلص مستويات انكشافها على المخاطر.

وتستهدف قطر للطاقة إنتاج بين 450 ألف برميل من النفط المكافئ يوميا و500 ألف برميل من النفط المكافئ يوميا خارج حدودها (من الاستكشافات الخارجية) بحلول عام 2030.

وحققت قطر للطاقة أرباحاً صافية بلغت مستوى 95,73 مليار ريال عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 مقارنة مع مستوى بلغ نحو 106 مليارات ريال في عام 2023 فيما قفز إجمالي الأصول بواقع 36,6 مليار ريال على أساس سنوي إلى مستوى بلغ 599,27 مليار ريال في عام 2024 مقارنة مع مستوى بلغ 562,67 مليار ريال في عام 2023.

عقود طويلة الأمد مع دول أوروبا وآسيا

لمنع وقوع قطر في فخ "الفائض في المعروض العالمي"، تسعى الدوحة إلى إبرم العقود طويلة الأمد مع دول في العالم أبرزها أوروبا وآسيا، والتي هي إحدى أبرز عناصر قوتها في سوق الغاز العالمي، فهذه الاتفاقيات، التي تمتد في بعض الحالات إلى 27 عاماً وأكثر، تمنح الدوحة ضمانة استراتيجية لاستقرار عائداتها والتحكم في الأسعار برغم وجود فائض في الإنتاج مع حلول العالم 2030.

وبهذا الطريقة تضمن قطر أن يكون لديها حصص ثابتة في أسواق شديدة التنافسية، وهي في نفس الوقت توفر هذه العقود لشركائها الدوليين مصدراً موثوقاً للطاقة على المدى الطويل، في وقت يتزايد فيه القلق العالمي بشأن أمن الإمدادات، وتسعى قطر إلى الوصول إلى أسواق عالمية جديدة أياً كان مكانها في المستقبل القريب.

تحديث الأسطول البحري

كما وتعمل الدوحة على تحديث أسطولها البحري ورفع عدد ناقلات الغاز إلى مستويات غير مسبوقة. هذا الاستثمار الاستراتيجي يضمن قدرة عالية على توصيل الغاز بكفاءة وأمان، ويُعزز مرونة الدوحة في تلبية الطلب العالمي المتزايد، مما يدعم ريادتها في أسواق الطاقة.

التوجه نحو الهيدروجين الأزرق

كما تسعى قطر لتعزيز ريادتها في أسواق الطاقة العالمية من خلال الاستثمار في إنتاج الهيدروجين الأزرق، وهو نوع من الهيدروجين يُنتج عبر استخدام الغاز الطبيعي مع التقاط وتخزين ثاني أكسيد الكربون، مما يقلّل الانبعاثات الكربونية مقارنة بالطرق التقليدية يُعد هذا التوجه القطري جزءاً من استراتيجية الدوحة للتوسع في مصادر الطاقة النظيفة، ويؤمّن لها موطئ قدم في أسواق الطاقة المستقبلية، حيث يتزايد الطلب العالمي على بدائل منخفضة الانبعاثات، كما يفتح الهيدروجين الأزرق فرصاً للتصدير إلى الأسواق الأوروبية والآسيوية التي تتطلع لتحقيق أهداف الحياد الكربوني، ما يعزز مكانة قطر كمزود رئيسي للطاقة المستدامة على المدى الطويل عالميًا.

مصادر الطاقة النظيفة في قطر

في ذات السياق، تستفيد قطر من مصادر الطاقة النظيفة لتعزيز موقعها الريادي في العالم، وعلى حسب تقرير المؤسسة الإعلامية الألمانية الدولية "DW"، فالدوحة تستثمر في مصادر طاقة نظيفة من أجل خفض بصمتها الكربونية دون أي ضرر في نموها الصناعي المزدهر، وهي ما زالت تضح الاستثمارات لتطوير تقينات تقليل الانبعاثات المرتبطة بإنتاج الغاز.

وهو أمر يعزز من ثقة المشترين الذي يرغبون في مصادر طاقة نظيفة وأقل انبعاثاً، فالدولة هي من بين الدول المنتجة لهذا النوع من الغاز الذي يتوافق مع متطلب العصر الحديث الذي يقوم على مبدأ حماية البيئة والمناخ.

الدوحة تستثمر في مصادر الطاقة النظيفة من أجل خفض بصمتها الكربونية

حققت توازناً بين النمو السريع والاستدامة

وزارة التجارة: مشاريع ومبادرات تعزز مكانة قطر كمركز إقليمي ودولي للاستثمار

صلاح بديوي

خلال عام 2025 وفي إطار رؤية قطر الوطنية 2030 واستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة، استمرت وزارة التجارة والصناعة في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام من خلال تنويع الاقتصاد، ودعم الصناعات الوطنية، وتحسين بيئة الأعمال. وشهد عام 2025 إطلاق استراتيجيات رئيسية وتنفيذ مبادرات رقمية وتجارية، مع إنجازات ملموسة في الاستثمار والصادرات. وفي ذات السياق جاء تدشين استراتيجية وزارة التجارة والصناعة واستراتيجية قطر الوطنية للصناعات التحويلية 2030 في يناير 2025 برعاية معالي رئيس مجلس الوزراء، تحت شعار «تحقيق نمو اقتصادي مستدام»، والتي من الأهداف الرئيسية لها تنويع الاستثمارات بنسبة 49%، وتعزيز الابتكار من خلال الثورة الصناعية الرابعة، وتطوير التعليم ليتناسب مع احتياجات الصناعة.

المبادرات الوطنية

وعلى صعيد المبادرات الوطنية، وتحت شعار «منا وفينا» أطلقت وزارة التجارة والصناعة في فبراير 2025 مبادرة «أسبوع المنتج الوطني»، لتعزيز الوعي بالصناعات المحلية وتشجيع المستهلكين على دعم المنتجات القطرية. حيث حققت زيادة في مبيعات المنتجات الوطنية بنسبة 75% عن سابقتها، وشهدت إضافة 88 منتجًا جديدًا ليصل إجمالي المنتجات إلى 1815، مع ارتفاع عدد المصانع إلى 994 مصنعًا (باستثمارات تراكمية 270 مليار ريال). الى جانب تنظيم مبادرة فرص وقائمة السلع الاستهلاكية المخفضة التي شملت تخفيض أسعار 1000 سلعة خلال رمضان، الى جانب دعم اللحوم الحمراء خلال رمضان وعيد الأضحى 1446هـ. وفيما يتعلق بمؤشر جاهزية الصناعة الذكية تم تقييم 30 مصنعًا في الربع الثالث، لتحسين الكفاءة الإنتاجية.

وفي إطار المبادرات الرقمية جرى إطلاق 20 خدمة إلكترونية جديدة في أكتوبر 2025، كجزء من التحول الرقمي لتحقيق 100% رقمنة الخدمات. تشمل الترخيص المتخصص، مراقبة السوق، حماية المنافسة، وحقوق المستهلك.

وأطلقت الوزارة في الربع الثالث من العام الجاري برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل عرض المشاريع وتقييم الجدوى، مع دراسة واطلاق 16 مشروعا جديدا. ساهمت في حل 35% من التحديات أمام القطاع الخاص.

ومن الخدمات الإضافية جرى دمج أنشطة اللوجستيات تحت تسجيل تجاري واحد، من خلال إصدار تلقائي لبطاقات الضرائب، وصفحة «المنتج الوطني» على الموقع الإلكتروني للوزارة من اجل الحصول على شعار الجودة الوطني.

الإنجازات التجارية

وعلى الصعيد الخارجي، أبرمت وزارة التجارة والصناعة اتفاقية الشراكة التجارية والاقتصادية مع تركيا التي دخلت حيز التنفيذ في 1 أغسطس 2025، وتستهدف زيادة التدفقات التجارية، وتيسير الاستثمارات، وتنظيم المنافسة، الأمر الذي يعزز قيمة التبادل التجاري وخلق فرص للأعمال. الى جانب انضمام قطر وتركيا إلى الشراكة الصناعية التكاملية في فبراير 2025، حيث أعلن عن مشروعات صناعية جديدة بقيمة تتجاوز 2 مليار

محمد البدر: المبادرات تبرز جودة المنتجات الوطنية وتعزيز تنافسيتها

دولار، في قطاعات مثل الطاقة المتجددة والصناعات الغذائية.

وحسب بيانات رسمية للوزارة، بلغت مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي 26,84 مليار ريال في النصف الأول من 2025 (13,44 مليار في الربع الثاني)، مع ارتفاع التراخيص التجارية بنسبة 6,8% وإنشاء 4631 شركة غير قطرية جديدة مما يعكس زيادة ملحوظة في الاستثمارات الأجنبية بنسبة تزيد عن 80% هذا العام مقارنة بالعام السابق له. وأجرت الوزارة 73،747 حملة تفتيش في الربع الثالث، وحلت أكثر من 8000 شكوى مستهلكين، مع إغلاق شركات مخالفة لتعزيز السوق العادلة.

أهمية اللوجستيات والمبادرات

تقول سعادة السيدة شيخة بنت يوسف الجفيري عضو مجلس الشورى السابق لـ «لوسيل» «إن أهمية مبادرة دمج اللوجستيات تحت سجل تجاري واحد في قطر التي اطلقتها وزارة التجارة والصناعة تجيء في سياق التحولات الاقتصادية السريعة في الدولة، والتي تتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030 لتعزيز الاقتصاد المعرفي وتنويع المصادر، وأصبح دمج الأنشطة اللوجستية (مثل الشحن البري

شيخة الجفيري: اتفاقيات الشراكة تعزز مكانة قطر كمركز تجاري عالمي

والبحري والجوي) تحت سجل تجاري واحد أمراً حاسماً للشركات العاملة في هذا القطاع، ويجيء هذا الإجراء لدعم نمو القطاع اللوجستي، ويعكس جهود الحكومة لجعل قطر مركزاً إقليمياً للنقل والتخزين، وأن هذا الإصلاح يعكس التزام قطر بتبسيط الإجراءات التجارية، مما يجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين في ظل الاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية مثل ميناء حمد الدولي ومطار حمد الدولي».

وحول مبادرة الرقمنة الكاملة لاعمال الوزارة تستطرد الجفيري قائلة «إن وزارة التجارة والصناعة أعلنت في 19 أكتوبر 2025 عن إطلاق 20 خدمة إلكترونية جديدة عبر موقعها الرسمي، والرقمنة تقلل التكاليف وتسرع الإجراءات، مما يجذب الاستثمارات ويدعم رواد الأعمال، خاصة في القطاعات الصغيرة. ويساهم في رفع تصنيف قطرعلى مؤشرات كفاءة الاعمال والتنافسية الدولية التى تتصدر مراكز متقدمة عليها».

وفيما يتعلق بمبادرات ضبط الأسواق أكدت أن الحملات التفتيشية التي تنفذها وزارة التجارة والصناعة تلعب دوراً حاسماً في مراقبة الأسواق والأنشطة التجارية. هذه الحملات التي أصبحت مكثفة ومنتظمة خاصة خلال المناسبات الوطنية، وتركز على الالتزام بالقوانين مثل القانون رقم (8) لسنة 2008 بشأن حماية المستهلك،

وقرارات الوزارة المتعلقة بضبط الأسعار والجودة. وأدت هذه الحملات إلى ضبط آلاف المخالفات سنوياً، مما يعزز الثقة في السوق القطري ويحمي الاقتصاد من الممارسات غير الأخلاقية وخلصت سعادة السيدة: شيخة بنت يوسف الجفيري للقول إن اهم ما تحقق 2025 بقطاع التجارة والصناعة اتفاقية الشراكة الاستراتيجية مع تركيا وهذه الاتفاقية تعزز مكانة قطر كمركز تجاري عالمي وتركيا كجسر اقتصادي بين آسيا وأوروبا، مع دعم من منتديات الأعمال واللجان الاقتصادية. وفي عصر الاقتصاد العالمي المتقلب، تُعد هذه الشراكات جسوراً لجذب الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز التصدير، مما يعمق موقع قطر كمركز تجاري إقليمي، كما يعزز من القدرة على مواجهة التحديات مثل التوترات التجارية العالمية.

أسبوع المنتج الوطني

يقول السيد: محمد بن عبدالله البدر الخبير بمجالات التجارة والتسويق «إن مبادرة «أسبوع المنتج الوطني»، التي أطلقتها وزارة التجارة والصناعة في قطر تحت شعار «منا وفينا»، تمثل إحدى أبرز الفعاليات السنوية الداعمة للاقتصاد الوطني، وهذه المبادرة، التي أقيمت آخر مرة في فبراير 2025، تهدف إلى تعزيز الوعي بأهمية الصناعات الوطنية وتشجيع المستهلكين على دعم المنتجات القطرية، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتنويع الاقتصاد بعيداً عن الاعتماد على الهيدروكربونات».

ويستطرد البدر قائلًا «من الأهداف الرئيسية لمبادرة أسبوع المنتج الوطني، زيادة الوعي والتشجيع حيث تركز على إبراز جودة المنتجات القطرية وتعزيز تنافسيتها في الأسواق المحلية، الإقليمية، والدولية، من خلال مبادرة حملات ترويجية، الى جانب دعم الشركات المحلية عبر تسهيل وصولها إلى أكبر عدد من المنافذ التجارية، وتشجع التعاون مع الجهات الحكومية والخاصة لزيادة المشتريات المحلية. اضافة الى تعزيز الاستثمار والابتكار حيث ترتبط بمبادرات مثل «ألف فرصة»، التي توفر منصة إلكترونية لربط العرض بالطلب، مما يتيح للمستثمرين المحليين فرصاً في مشاريع كبرى من الشركات الأجنبية والمحلية، ويدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في المنافسة العالمية».

وبشأن الأثر الاقتصادي والاجتماعي لمبادرة اسبوع المنتج الوطني وغيرها من المبادرات في 2025 خلص محمد البدر للقول: لقد أثبتت المبادرة فعاليتها من خلال إقبال المستهلكين المتزايد. كما ساهمت في نمو القطاع الصناعي، حيث بلغ عدد المصانع الوطنية 994 مصنعاً، وعدد المنتجات 1815 منتجاً في 2025، مركزة في قطاعات حيوية مثل المواد الغذائية، الكيميائية، والمعادن. هذا النمو يعزز مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد، ويزيد من قيمة الصادرات غير الهيدروكربونية، ويحسن ترتيب قطر في مؤشر الأداء الصناعي التنافسي عالمياً.

ضبط الأسواق

يقول: السيد ابراهيم الاصمخ الخبير بشؤون الاسواق «إن إنجازات وزارة التجارة والصناعة في عام 2025 حققت توازناً بين النمو السريع والاستدامة. هذه الجهود لا تقتصر على الأرقام، بل تبني مجتمعاً اقتصادياً قوياً يعتمد على الابتكار والشراكة، مما يضمن لقطر مستقبلاً مزدهراً. ومع استمرار التركيز على التحول الرقمي والشراكات، نتوقع مزيداً من الإنجازات في 2026».

ويستطرد الاصمخ «وعلى سبيل المثال تضمن هذه الجهود التي يقوم بها المسؤولون عن حماية المستهلك من حملات تفتيشية سوقاً عادلاً وشفافاً، مما يحمي المستهلكين ويشجع الاستثمار. في ظل التضخم العالمي، تساهم في استقرار الأسعار وتعزيز الثقة في المنتجات الوطنية، مما يدعم الاستهلاك المحلي ويقلل الاعتماد على الواردات».

وحول النمو الحادث بالصناعات التحويلية هذا العام يخلص للقول «هذا النمو يعزز التنويع بعيداً عن الهيدروكربونات، مما يحمي الاقتصاد من تقلبات أسعار النفط ويخلق فرص عمل مستدامة، ويرفع كفاءة الإنتاج المحلي، مما يجعل قطر لاعباً إقليمياً قوياً في الصناعات الغذائية والكيميائية».

74 % نسبة الارتفاع في بيع المنتجات الوطنية خلال معرض صنع في قطر

1815 عدد المنتجات الوطنية بارتفاع **88** منتجا جديدا هذا العام

مدعوماً برؤية واضحة وإنجازات تتطور عاماً بعد عام

الاقتصاد القطري يواصل تحقيق أهدافه الكمية والنوعية في مختلف المجالات

الدوحة – **لوسيل**

يواصل الاقتصاد القطري تحقيق أهدافه الكمية والنوعية في مختلف المجالات، مدعوما برؤية واضحة، وبإنجازات تتطور عاما بعد عام ويعود نمو الاقتصاد الوطني إلى الديناميكية التي شهدتها مختلف قطاعاته، حيث حقق قطاع الطاقة الكثير من الإنجازات المهمة في مجالات النفط والغاز والصناعات البتروكيماوية والطاقة النظيفة على الصعيدين الداخلي والخارجي، إذ تستمر قطر للطاقة في القيام بدورها الريادي المتمثل في الاستثمار الأمثل لثروات الدولة الطبيعية من النفط والغاز، وفقا للأسس التي حددتها رؤية قطر الوطنية 2030، بهدف تزويد الدولة باحتياجاتها من مصادر الطاقة، ورفد الاقتصاد الوطني بالموارد المالية اللازمة لعملية التنمية الشاملة للبلاد.

ووصلت قطر للطاقة إلى مراحل متقدمة في تنفيذ مشاريع توسعة إنتاج الغاز الطبيعي المسال من حقل الشمال والتي ستضاعف الطاقة الإنتاجية للدولة خلال السنوات القليلة المقبلة إلى 142 مليون طن سنويا بنهاية العقد الحالي، بالإضافة إلى 18 مليون طن سنويا من المشروع المشترك للغاز الطبيعي المسال في ولاية تكساس الأمريكية.

ويستمر العمل كذلك في بناء مشروعين عملاقين للبتروكيماويات في مدينة رأس لفان الصناعية وفي ولاية تكساس الأمريكية، وهما يشكلان، على التوالي، أكبر مصنع لتكسير الإيثان في الشرق الأوسط، وواحدا من أكبر المصانع من نوعه في العالم.

فرص نمو جديدة

وفي السياق، تواصل قطر للطاقة توسيع نطاق عملياتها في مجال الاستكشاف والتنقيب في مختلف أنحاء العالم، وذلك بغرض التكامل مع عملياتها في قطر، والبحث عن فرص نمو جديدة حول العالم، مدعومة بتوجيهات القيادة الرشيدة لدولة قطر.

وتعمل قطر للطاقة من أجل تحقيق أهداف استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة التي يلخصها شعار معا لبناء مستقبل مستدام، وتشكل السبيل لتحقيق أهداف وتطلعات رؤية قطر الوطنية 2030.

وتولي قطر للطاقة جل اهتمامها لتعزيز طاقة الدولة الإنتاجية من الغاز الطبيعي المسال، ليكون الرافد الأهم للناتج المحلي، بالإضافة إلى ما يصاحبه من أنشطة وصناعات في قطاع البتروكيماويات وغيرها، وقد بنت شراكات في هذا الصدد مع العديد من الشركات العالمية، كان أحد أهم عوائدها هو نقل المعرفة إلى جيل جديد من الشباب القطري، الذي أصبح قادرا على إدارة وتطوير الموارد التي تنعم بها قطر.

وبفضل التوجيهات الكريمة للقيادة الرشيدة لدولة قطر، رسمت قطر للطاقة مسارا جديدا يضعها على الطريق، لتصبح واحدة من أفضل شركات الطاقة في العالم، حيث اعتمدت استراتيجية أعمال محدثة مبنية على التقدم الذي أحرزته الشركة في السنوات الأخيرة، آخذة بعين الاعتبار سيناريوهات العرض والطلب، واحتمالات المخاطر والفرص، والتوجهات العالمية، خاصة فيما يتعلق بجهود التحول إلى طاقة منخفضة الكربون لتكون الشريك في هذا التحول.

وعملت الشركة في هذا الإطار على إيلاء الاهتمام لقضايا الاستدامة، حيث أطلقت قطر للطاقة استراتيجيتها المحدثة للاستدامة التي تؤكد على التزامها، كمنتج رئيسي للطاقة، بالإنتاج المسؤول للطاقة النظيفة وبأسعار معقولة لتسهيل الانتقال إلى طاقة منخفضة الكربون.

كما استرشدت قطر للطاقة في تنفيذ أعمالها ومشاريعها بالمبادئ الأساسية والركائز التي بنيت عليها رؤية قطر الوطنية، فعززت دورها في دعم الاقتصاد الوطني ورفده، مدعومة بموقعها الريادي بين أكبر الدول المنتجة والمصدرة للغاز الطبيعي المسال. كما عملت من خلال استراتيجيتها وقيمها المؤسسية على تعظيم قيمة الأصول لدولة قطر، وإنشاء محفظة دولية ذات نطاق واسع، وتعظيم القيمة المضافة من الصناعات البتروكيماوية، ودعم كفاءة الطاقة، وتحقيق مزيج الطاقة الأمثل في قطر.

تطوير رأس المال البشري

وأولت قطر للطاقة اهتماما كبيرا لدعم وتطوير رأس المال البشري، خاصة من الموظفين القطريين في مختلف شركات قطاع الطاقة، ودعمت جهود تطوير خبرات موظفيها ورفع مستويات تطوير القيادة لتحقيق أعلى مستويات الأداء، كما أرست ثقافة عمل فريدة من خلال قيم مؤسسية تشكل جزءا من الحياة اليومية لجميع موظفيها، مبنية على أسس ثابتة من النزاهة والسلامة والتميز والتعاون والمسؤولية والاحترام.

وفي إطار النجاحات التي حققها الاقتصاد الوطني خلال العام الجاري تأتي إنجازات مركز قطر للمال والتي كان أبرزها الارتفاع الكبير في عدد الشركات الجديدة المسجلة على منصة المركز، والتي تخطت 3300 شركة خلال العام 2025، مقارنة بـ 760 شركة العام السابق له، أي بزيادة فاقت 130 بالمائة، ليصل بذلك إجمالي عدد الشركات التابعة لمركز قطر للمال إلى أكثر من 3300 شركة، معظمها من بريطانيا وفرنسا والأردن والهند والولايات المتحدة وغيرها من دول العالم، وتعمل في قطاعات متنوعة كالخدمات الاستشارية والتكنولوجيا المالية وتكنولوجيا المعلومات والابتكار وقطاعات أخرى.

إنجازات مناطق قطر

من ناحية أخرى، حققت هيئة المناطق الحرة - قطر العديد من الانجازات، شملت توقيع اتفاقيات وإبرام شراكات استراتيجية مع العديد من المؤسسات والجهات داخل وخارج قطر، حيث أثمرت شراكات الهيئة مع وزارة المواصلات عن ثلاث اتفاقيات استراتيجية، كما عززت التعاون مع موانئ قطر لتنسيق العمليات التجارية وتوفير الدعم للمستثمرين، بالإضافة إلى توقيع اتفاقية مع مجموعة كيوتيرمنلز، لإدارة وتشغيل العمليات في ميناء المرسى، فضلا عن توقيع اتفاقية أخرى مع شركة ملاحة لإنشاء حوض جديد لملاحة يمتد على مساحة 22،000 متر مربع مخصص لليخوت والسفن في ميناء المرسى الواقع في منطقة أم الحول الحرة، باستثمارات أولية بقيمة 80 مليون ريال.

وحرصت الهيئة على تعزيز سبل التعاون والتنسيق مع العديد من الشركات الدولية الكبرى، أبرزها توقيع اتفاقية مع مجموعة لويي القابضة، إحدى كبريات الشركات الصينية المتخصصة في مجال الاستثمار، في إطار مبادرة الحزام والطريق الصينية لإنشاء مجمع صناعي عالمي في دولة قطر، بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الدوحة، وتنويع الاقتصاد الوطني وتوطين الصناعات، كما عقدت اتفاقية مع فيديكس لوجستيكس لتأسيس منشأة إقليمية للخدمات اللوجستية في المناطق الحرة.

وبهدف تسهيل تأسيس مركز خدمات متطور داخل منطقة رأس بوفنطاس الحرة، وقعت هيئة المناطق الحرة اتفاقية مع شركة سيمنس للطاقة الألمانية، ليكون بمثابة مركز إقليمي لشركة سيمنس وغيرها من الشركات المصنعة للمعدات الأصلية بقطاع الطاقة في الشرق الأوسط ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، كما أبرمت مذكرة تفاهم مع شركة إيفونيك المتخصصة في مجال المواد الكيميائية بألمانيا، تهدف لإنشاء مصنع للشركة في منطقة أم الحول الحرة، يخدم قطاعات النفط والغاز والصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول الشرق الأوسط.

وأولت هيئة المناطق الحرة أهمية خاصة خلال العام الماضي لقطاعات التكنولوجيا الناشئة، حيث واصلت شراكاتها الاستراتيجية مع شركة جوجل كلاود العاملة في مجال الهندسة الرقمية، من خلال المنطقة السحابية الأولى من نوعها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وشمال أفريقيا، كما دشنت مركز التميز التابع لجوجل كلاود في مجمع الأعمال والابتكار بمنطقة رأس بوفنطاس الحرة مؤخرا، والذي يعزز جهود التحول الرقمي وبناء القدرات لتكون قطر مركزا إقليميا رائدا للتكنولوجيا المتقدمة، حيث من المخطط لمركز التميز أن يقوم بتدريب 2،000 شخص سنويا على تقنيات جوجل كلاود.

وأثمرت شراكة هيئة المناطق الحرة مع جوجل كلاود عن توقيع مذكرة تفاهم مع شركة بالو ألتو نيتووركس لتعزيز استراتيجية تعدد الحوسبة السحابية، على هامش قمة جوجل كلاود، التي عقدت في الدوحة، كما تم التوقيع على اتفاقية أخرى مع شركة كوانتيفاي، الشريك الاستراتيجي لشركة جوجل كلاود، لتأسيس أول مركز عالمي لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مجال الهندسة الرقمية بالمناطق الحرة في قطر، والتي تعد خطوة كبيرة في دفع عجلة الابتكار وتسريع مبادرات التحول الرقمي محليا وإقليميا.

الاستدامة في جميع القطاعات

كما شهد العام الجاري دعم هيئة المناطق الحرة لقضايا الاستدامة في جميع القطاعات، حيث استطاعت بالتعاون مع شركة إيه بي بي أي - موبيليتي المتخصصة في مجال حلول شحن المركبات الكهربائية وهيئة الأشغال العامة أشغال، افتتاح منشأة إيه بي بي أي - موبيليتي الجديدة بمنطقة أم الحول الحرة، لتكون المنشأة الوحيدة للشركة في الشرق الأوسط وافريقيا، ونقطة الانطلاق المركزية لتوفير خدماتها في المنطقة بأكملها.

وحرصت الهيئة على توسيع محفظتها الاستثمارية خلال العام 2025، لتشمل حاليا أكثر من 800 شركة مرخصة من جميع القطاعات والمجالات، وذلك بانضمام أكثر من 160 شركة خلال هذا العام.

وفيما يتعلق بالعمل لتحقيق أهداف وتطلعات رؤية قطر الوطنية 2030، ترتكز جهود هيئة المناطق الحرة على رفد العمل الحكومي بمختلف قطاعاته، حيث يتمحور دورها الأساسي حول تعزيز مكانة دولة قطر كمركز عالمي للخدمات اللوجستية، عبر مواصلة البناء على عامل الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به المناطق الحرة في قطر، ودعمها بالبنية التحتية الذكية وشبكة الإنترنت فائقة السرعة، والكوادر ذات الكفاءة والخبرة، إلى جانب تكثيف التنسيق مع الجهات المعنية في الدولة لتبسيط إجراءات التخليص الجمركي، لتشجيع كبرى شركات الشحن والخدمات اللوجستية في العالم على افتتاح مراكز إقليمية تتبع لها في قطر.

الشيخ خليفة بن جاسم بن محمد آل ثاني رئيس غرفة قطر:

اليوم الوطني فرصة لترسيخ الوعي بتاريخ قطر ومسيرتها النموذجية للتقدم والاستقرار

سعادة الشيخ خليفة بن جاسم بن محمد آل ثاني

أعضاء مجلس الإدارة في اجتماع الجمعية العمومية 2025

- الغرفة شاركت في 32 فعالية خارجية ونظمت 18 ندوة وورشة عمل
- توقيع 13 مذكرة تفاهم واتفاقية تعاون مع غرف نظيرة ومؤسسات وشركات
- 190 فعالية نظمتها الغرفة في 10 أشهر من بينها لقاءات واستقبال اكثر من 70 وفداً تجارياً

الدوحة – **لوسيل**

أكد سعادة الشيخ خليفة بن جاسم بن محمد آل ثاني رئيس مجلس إدارة غرفة قطر أن إحياء الدولة لليوم الوطني يشكل محطة وطنية تتجدد فيها معاني العزة والانتماء، وفرصة لترسيخ الوعي بتاريخ قطر ومسيرتها التي أصبحت نموذجا للتقدم والاستقرار.

وقال سعادته في تصرحات صحفية إن اليوم الوطني يمثل مناسبة وطنية لتعزيز رؤية قطر المستقبلية في بناء اقتصاد المعرفة ودعم الإنسان باعتباره محور التنمية وغايتها، فضلا عن تعزيز التلاحم بين مختلف مكونات المجتمع القطري والمقيمين، ليعكس نموذجا فريدا للتعايش ووحدة الهدف.

وأضاف: «اسمحوا لي أن أتقدم إلى مقام حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى، وإلى صاحب السمو الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، بأسمى آيات التهنئة بمناسبة اليوم الوطني لدولة قطر، هذا الموعد السنوي الذي تحتفل به دولة قطر قيادة وشعبا ومقيمين، إحياء للقيم التي غرسها المؤسس، المغفور له بإذن الله، الشيخ جاسم بن محمد بن ثاني، من وحدة الكلمة، والصدق، والعدل، والشجاعة، وإرساء أسس دولة قوية قائمة على الانتماء والهوية الوطنية الأصيلة التي تجمع بين أصالة الماضي وحيوية الحاضر وطموح المستقبل.

وأوضح أن الاحتفال باليوم الثامن عشر من ديسمبر من كل عام يكتسب بعدا خاصا تحت قيادة حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى، إذ تعبر مظاهر الاحتفاء عن رسالة واضحة تعكس وحدة الصف والالتفاف حول القيادة ويعيد التأكيد بأن قوة قطر تنبع من تماسك شعبها وثبات مبادئها ورؤيتها الطموحة والثقة في نهجها التنموي.

وتابع: «أن الاحتفال باليوم الوطني لا يرسخ قيم الولاء وحب الوطن فحسب، بل يجعلها جزءا حيا في الوجدان والسلوك، ويعزز شعور المواطنين بالأمان والفخر والاعتزاز بالقيادة الرشيدة وبالرموز التاريخية للدولة، القادة الأوائل الذين وضعوا الأسس التي قامت عليها قطر الحديثة ذات الحضور الفاعل إقليميا ودوليا. كما يمثل هذا الاحتفال منصة لترسيخ روح الولاء في نفوس الأجيال الجديدة، وتذكيرهم بمسؤوليتهم في المساهمة في تقدم الوطن وازدهاره».

وأكد أن الاحتفال باليوم الوطني يشكل مشهدا وطنيا جامعا تتجدد فيه مشاعر الولاء، ويعكس التقاء الإرادة الشعبية مع الرؤية القيادية، ليكون استفتاء يعبر فيه الشعب القطري بمختلف فئاته عن قناعته العميقة بمسيرة الوطن وقيمه والانتماء إليه بكل اعتزاز وفخر وبالنهج الذي تنتهجه الدولة.

دور وجهود غرفة قطر

ونوه سعادته بالنشاط الملحوظ الذي شهدته غرفة قطر خلال العام الجاري على مختلف الأصعدة، حيث واصلت الغرفة دورها وجهودها في دعم وتمثيل القطاع الخاص القطري وتعزيز دوره كشريك رئيسي في مسيرة التنمية الاقتصادية التي تشهدها دولة قطر، انسجاما مع مستهدفات رؤية قطر الوطنية 2030.

وقد تميزت إنجازات الغرفة خلال هذا العام بتنوعها وشمولها لعدد من المبادرات والفعاليات والاتفاقيات التي أسهمت في الترويج للاقتصاد القطري ومناخ الاستثمار في الدولة، وتعزيز بيئة الأعمال، وتوسيع آفاق التعاون التجاري والاستثماري بين الشركات القطرية ونظيراتها في مختلف دول العالم.

كما كثفت الغرفة من مشاركاتها في المؤتمرات والمنتديات الاقتصادية المحلية والدولية، إلى جانب استضافتها للعديد من الوفود التجارية، وتنظيمها لعدد كبير من المؤتمرات واللقاءات والندوات وورش العمل الهادفة إلى دعم ريادة الأعمال وتمكين القطاع الخاص، وكذلك البرامج والدورات التدريبية، فضلا عن دورها المتنامي في التحكيم التجاري من خلال مركز قطر الدولي للتوفيق والتحكيم، وأنشطة غرفة التجارة الدولية قطر في تعزيز المشاركة الدولية للقطاع الخاص القطري.

وقال سعادة الشيخ خليفة بن جاسم بن محمد آل ثاني رئيس مجلس إدارة غرفة قطر في تصريحاته ل قنا إن الغرفة واصلت دورها في دعم رواد الأعمال وسيدات الأعمال القطريات وإتاحة المجال لهم لتطوير أعمالهم واستمرارية ونمو مشاريعهم وذلك بالتعاون مع عدد من الجهات المعنية والمبادرات المشتركة، وساهمت كذلك في جهود تعزيز الاستدامة والابتكار بالدولة. واستمرت لجان الغرفة القطاعية في عقد اجتماعاتها مع ممثلي الشركات من أجل بحث كافة المعوقات التي تواجههم من أجل إيجاد حلول مناسبة لها بالتنسيق والتعاون مع الجهات والوزارات المعنية.

وأوضح أن غرفة قطر نظمت حتى نهاية أكتوبر 2025 نحو 190 فعالية، من بينها لقاءات واستقبال أكثر من 70 وفدا تجاريا وملتقيات أعمال واجتماعات مع رؤساء دول ووزراء ومسؤولين، كما شاركت الغرفة في 32 فعالية خارجية ونظمت وشاركت في 18 ندوة وورشة عمل، ووقعت 13 مذكرة تفاهم واتفاقية تعاون مع غرف نظيرة ومؤسسات وشركات، بالإضافة إلى المشاركة في 3 معارض وتنظيم أكثر من 18 فعالية تدريبية وتحكيمية، بجانب تنظيم 22 اجتماعا للجان القطاعية و5 اجتماعات لمجالس أعمال مشتركة.

إنجاز تشريعي مهم

كما أعلنت غرفة التجارة الدولية قطر خلال هذا العام، عن إنجاز تشريعي مهم يتمثل في الانتهاء من إعداد أول مسودة قانون قطري متوافق مع قانون الأونسيترال النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل (MLETR)، مما يعني انتقال دولة قطر من المرحلة الثانية إلى المرحلة السادسة على مؤشر اعتماد قانون MLETR العالمي، مما يضعها في طليعة الدول في تطوير التجارة الرقمية في المنطقة.

وخلال العام، فازت الغرفة بمنصب رئيس منطقة إفريقيا والشرق الأوسط (RAME) في الاتحاد الدولي لجمعيات وكلاء الشحن FIATA.

كما وقعت عددا من اتفاقيات التعاون مع عدد من الغرف النظيرة لتعزيز التعاون بين مجتمعات الأعمال في كلا الجانبين مثل غرف كوت ديفوار وكرواتيا وأنغولا والسويد وتيرانا وهونغ كونغ وبوردو جيراند الفرنسية، كما دعمت وشاركت في عدد من المعارض الهامة.

وأشار سعادته إلى أن عدد المعاملات الإجمالي (الإلكترونية وغير الإلكترونية) التي نفذتها إدارة شؤون المنتسبين بالغرفة بلغ لغاية 11 نوفمبر 2025 نحو 153435 معاملة، كما أصدرت الغرفة 48889 شهادة منشأ حوالي 98% منها إلكترونية، بالإضافة إلى 57073 معاملة تصديق، و3 بطاقات من دفتر الإدخال المؤقت.

وشهدت أنشطة الغرفة التدريبية نشاطا ملحوظا حيث نظمت الغرفة حزمة من البرامج النوعية والمبادرات التدريبية بالشراكة مع عدد من الجهات الحكومية والخاصة، بهدف تعزيز كفاءة الكوادر الوطنية ودعم مسيرة التنمية المستدامة، حيث تم تنفيذ برنامج التخليص الجمركي بالتعاون مع هيئة الجمارك القطرية، وبرنامج متداولي الأغذية مع وزارة الصحة العامة، إلى جانب تنظيم برامج ريادة الأعمال بالتعاون مع وزارة الرياضة والشباب ونادي رواد الأعمال الشباب، بمشاركة تجاوزت 3,900 متدرب، وقد بلغ إجمالي عدد المستفيدين من البرامج والدورات وورش العمل خلال العام أكثر من 12,300 متدرب.

وشدد على أن مركز قطر الدولي للتوفيق والتحكيم التابع للغرفة، حقق العديد من الإنجازات خلال العام 2025، حيث بدأ في تطبيق قواعده الجديدة، ونظم وشارك في الكثير من المؤتمرات والندوات وورش العمل المتعلقة بالتحكيم والوساطة، كما شارك خارجيا في عدد من المؤتمرات والفعاليات التحكيمية، ونظم عددا من الدورات والورش التدريبية ومنها برنامج تأهيل وتدريب المحكمين بالتعاون مع جامعة قطر.

وتابع: «شهدت غرفة التجارة الدولية قطر، العديد من الأنشطة والفعاليات المهمة خلال عام 2025، حيث أطلقت لجنة البيئة والطاقة بالتعاون مع مؤسسة العطية، وهي مبادرة رائدة تهدف إلى تحفيز دور القطاع الخاص في دفع أهداف دولة قطر المتعلقة بالطاقة المستدامة والمناخ، بالإضافة إلى تنظيم المؤتمرات والندوات وأبرزها فعاليات «قمة قطر للتحول في التجارة والخزانة 2025» والتي تم تنظيمها للمرة الأولى في قطر بمشاركة نخبة من الخبراء والمتحدثين البارزين من مختلف دول العالم، هذا بالإضافة إلى المشاركة كونغرس الغرف العالمية الرابع عشر في أستراليا والعديد من المؤتمرات والفعاليات التي تقام داخل الدولة أو خارجها».

الرقمنة والذكاء الاصطناعي

وبين سعادة الشيخ خليفة بن جاسم بن محمد آل ثاني رئيس مجلس إدارة غرفة قطر، أن الغرفة تسعى للاستفادة من التقنيات الحديثة مثل الرقمنة والذكاء الاصطناعي في تطوير خدماتها لمنتسبيها. لذلك، قامت الغرفة بتطوير بنيتها الرقمية بشكل كبير من خلال التعاون مع كبرى الشركات التكنولوجية، ووفرت الكثير من خدماتها إلكترونيا. كما تسعى في الفترة المقبلة إلى إضافة المزيد من التحسينات إلى نظامها الرقمي لتوفير كافة خدماتها بشكل رقمي للتسهيل على أعضائها ومجتمع الأعمال القطري.

وأكد أن التحول الرقمي أسهم في تحويل العديد من خدمات الغرفة إلى خدمات إلكترونية مميزة متاحة على مدار الساعة، الأمر الذي أسهم في تقليص مدة إنجاز المعاملات بشكل ملموس، ورفع مستوى رضا الشركات المنتسبة للغرفة، وتعزيز الكفاءة التشغيلية.

ويأتي هذا التحول الرقمي في إطار رؤية الغرفة لتعزيز تنافسية قطاع الأعمال في قطر، والانسجام مع توجهات الدولة نحو اقتصاد المعرفة، وتوفير بيئة أعمال عصرية تدعم الابتكار والاستثمار.

وفي هذا الإطار، أبرز سعادته تنفيذ غرفة قطر خلال السنوات الماضية عددا من المشاريع النوعية، من أبرزها: منصة الخدمات الإلكترونية الموحدة التي تتيح إصدار الشهادات والمستندات التجارية بشكل آلي بالكامل، ونظام التحقق الذكي للشهادات باستخدام تقنيات التشفير والرمز QR لضمان مصداقية الوثائق وسهولة التحقق منها محليا ودوليا.

وتعمل الغرفة حاليا على تنفيذ بوابات تفاعلية مدعومة بالذكاء الاصطناعي للرد الفوري على استفسارات الشركات وتمكينها من متابعة معاملاتها دون الحاجة إلى زيارة مقر الغرفة.

وأشار إلى إقبال الغرفة على فترة أكثر نشاطا وحيوية، خاصة مع الانتقال إلى المقر الجديد في لوسيل والذي يتواكب مع الطفرة التي تشهدها الدولة في كافة المجالات، مضيفا: «لدينا الكثير لإنجازه في إطار استراتيجية الغرفة 2025-2030 والتي تستند إلى رؤية طموحة تهدف إلى تعزيز مكانة قطر كمركز عالمي جاذب للأعمال وداعم رئيسي للقطاع الخاص.

وتركز الاستراتيجية على تطوير بيئة الأعمال، وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال، والانتقال إلى اقتصاد رقمي متكامل من خلال رقمنة الخدمات وإطلاق منصات إلكترونية مبتكرة تدعم التسويق والتجارة. كما تشمل تعزيز كفاءة الغرفة ورفع جودة خدماتها، وتوسيع قاعدة البيانات والمعلومات التجارية، ودعم الشراكات الدولية، إضافة إلى الاستثمار في تنمية رأس المال البشري وتطوير مهارات العاملين في القطاع الخاص».

جانب من لقاء للغرفة مع وفد أعمال ألماني

581 % زيادة بالتمويل أدت لنمو هائـــــــــــل في قطاع التكنولوجيا الماليـة

تطـورات كبيـرة للخدمات الماليـة علـــــى المستويين الكمي والنـوعي 2025

صلاح بديوي

شهد القطاع المالي في قطر تطورات كبيرة في عام 2025، مدعومًا بمتانة الاقتصاد واستراتيجية الدولة للتنويع الاقتصادي والتحول الرقمي. على المستوى الكمي، حافظت قطر على تصنيفها الائتماني المرتفع واستقرار السيولة الاحتياطية، مع انخفاض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، أما على المستوى النوعي، فقد تم تعزيز البيئة التنظيمية، وتوسيع نطاق الخدمات المالية، وتحسين البنية التحتية الرقمية، وزيادة الشراكات الاستراتيجية لتعزيز المدفوعات العالمية، مع استمرار تركيز الدولة على الاستدامة والاستثمار في رأس المال البشري والابتكار.

كما شهد قطاع الخدمات المالية في دولة قطر تقدُّمًا ملحوظًا خلال عام 2025، حيث ركّزت الإنجازات على تعزيز الابتكار الرقمي، والتمويل المستدام، والتوسُّع في الخدمات المالية الإسلامية، مدعومةً بسياسات مصرف قطر المركزي ومركز قطر للمال.

وفي السياق نفسه، ووفقًا لتقرير الاستثمار الجريء الصادر عن بنك قطر للتنمية في فبراير 2025، حقّق قطاع التكنولوجيا المالية بالدولة نموًا هائلًا بنسبة 581% مدفوعًا باستراتيجية مصرف قطر المركزي، التي أدّت إلى زيادة التمويل، مع تنفيذ ناجح لـ«صندوق التنظيم التجريبي».

كما أدّت مبادرات الدولة – مثل صندوق المليار دولار وإنشاء 6 صناديق تقنية خلال عام 2025 – إلى تعزيز الدعم الشامل للنظام البيئي التقني. وبالإضافة إلى ذلك، حصلت شركة «باي لاتر» على ترخيص من مصرف قطر المركزي، وهو ما يمثّل خطوة هامة نحو تقديم خدمات الدفع الآجل الخالية من الفوائد، مما يساهم في تعزيز الشمول المالي.

وكشف مركز قطر للمال عن مشروع تجريبي رائد لاستخدام تقنيات البلوك تشين في التمويل الإسلامي، عبر تطوير نظام إيصالات رقمية قائم على تقنية دفاتر الحسابات الموزَّعة (DLT)، بما يساهم في تعزيز الشفافية والكفاءة والامتثال في المعاملات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وحسب المصرف، فإن أولى الخطوات التنفيذية للاستراتيجية المالية الجديدة خلال عام 2025، وأبرزها: إطلاق الإطار التنظيمي الخاص بالبنوك الرقمية، تحديث قواعد طرح وإدراج الأوراق المالية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

أ.د. خالد بن إبراهيم السليطي

سامي زيتون

وليد الفقهاء

- أ.د. خالد السليطي: مصرف قطر المركزي يعزز متانة المركز المالي للدولة
- سامي زيتون: توجه قوي نحو تحقيق التكامل بين القطاعين الحكومي والخاص
- وليد الفقهاء: نجاح ملحوظ للحكومة في تفعيل آليات الاقتصاد المعرفي والتكنولوجيا المالية

في معرض تعليقه على أبرز إنجازات قطاع الخدمات المالية خلال عام 2025، صرح الدكتور خالد بن إبراهيم السليطي، نائب رئيس مجلس إدارة بيت المشورة للاستشارات المالية، لصحيفة «لوسيل»: أن القطاع المالي في دولة قطر شهد تطورًا لافتًا على المستويين الكمي والنوعي، انعكس بوضوح على الأداء الاقتصادي محليًا ودوليًا. فقد واصل مصرف قطر المركزي تعزيز متانة المركز المالي للدولة من خلال النمو المستمر في الأصول المالية المحلية والدولية، مما رسّخ قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة التقلبات الخارجية وتجاوز التحديات العالمية بكفاءة عالية.

واستطرد، د. السليطي قائلًا: في ضوء هذا الأداء القوي، ثبّتت وكالات التصنيف الائتماني العالمية التصنيف السيادي لدولة قطر عند أعلى المستويات مع نظرة مستقبلية مستقرة وجدارة ائتمانية مرتفعة، مؤكدةً بذلك صلابة الاقتصاد الوطني وثقة المستثمرين الدوليين في استدامة نموه. وانعكاسًا لهذه الثقة الكبيرة، سجّلت قطر أدنى عائد مدفوع من جهة مُصدرة للسندات والصكوك في منطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا، وأقل عائد سيادي بين الأسواق الناشئة خلال عام 2025. جاء ذلك من خلال إصدار مزدوج ناجح بالدولار الأمريكي بقيمة 4 مليارات دولار، شمل سندات تقليدية لأجل 5 سنوات وصكوكًا لأجل 10 سنوات، في مؤشر قوي يعكس رسوخ مكانة قطر المالية عالميًا.

وأوضح: أن دولة قطر من أجل دعم مستهدفات الاستراتيجية الثالثة لتطوير القطاع المالي، واصلت خلال عام 2025 جهودها النوعية لبناء قطاع مالي مبتكر ومتميز بالتوافق التام مع أعلى المعايير الرقابية والتنظيمية العالمية فقد أصدر مصرف قطر المركزي لائحة تنظيم التعامل مع البيانات الشخصية وحمايتها للمؤسسات المالية والمصرفية، وذلك في إطار تعزيز التحول الرقمي وتوفير بيئة مصرفية آمنة وفعّالة ومحفّزة للابتكار التكنولوجي.كما أطلق المصرف رسميًا «إطار قطر للتمويل المستدام»، الذي يتضمن معايير دقيقة وشاملة للشفافية، وإدارة العائدات، وإعداد التقارير، والمراجعة الخارجية المستقلة، مع إبلاء اهتمام خاص بتضمين أدوات التمويل الإسلامي المستدام، بما يرسّخ توازنًا مثاليًا بين النمو الاقتصادي السريع والمسؤولية البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

وأشار الدكتور السليطي إلى أن: في السياق ذاته، كشف مركز قطر للمال عن إطلاق مشروع تجريبي رائد عالميًا لتوظيف تقنيات البلوك تشين في التمويل الإسلامي، من خلال تطوير نظام إيصالات رقمية متوافق مع الشريعة بالكامل قائم على تقنية دفاتر الحسابات الموزعة الأمر الذي يُسهم بشكل كبير في تعزيز الشفافية التامة، ورفع الكفاءة التشغيلية، وضمان الامتثال الدقيق لأحكام الشريعة الإسلامية في جميع المعاملات المالية.كما دشنت وزارة المالية رسميًا الموقع الإلكتروني لمركز قطر للثروة الصناعية الرابعة التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي، ليكون منصة وطنية رائدة ورئيسية في دعم العام المحلي، وهي خطوة ضرورية لتعزيز منحنى العائد، وتطوير السيولة، وتنويع خيارات المستثمرين.كما تم إطلاق سندات البنك الأهلي بالتعاون مع بورصة قطر وهيئة قطر للأسواق المالية وإدراجها في البورصة، مما فتح المجال أمام المستثمرين الأفراد والهيئات والشركات للاستفادة من عوائد جيدة وجذابة تعزز عمق السوق المالي وهناك محور آخر مهم استثمرت فيه الحكومة بنجاح كبير وهو التحول الرقمي، من خلال دعم المدفوعات الإلكترونية التي وصلت إلى مستويات مرتفعة جدًا، وذلك عبر تطوير البنية التحتية الرقمية واستضافة العديد من المؤتمرات والمشاريع الرائدة، مثل مؤتمر قطر الاقتصادي.

ونوّه إلى محور آخر قائلًا: إن قطر سجّلت أداءً لافتًا في إعادة توجيه الإنفاق الحكومي نحو قطاعات استراتيجية مستقبلية تخفّف الضغط على القطاعات الهيدروكربونية، وهو ما انعكس بوضوح في مؤشر مدراء المشتريات الذي أظهر نموًا أكبر في القطاعات غير النفطية خلال عام 2025، بدعم مباشر من الاستثمار الحكومي في تلك القطاعات.

وبيّن وليد الفقهاء: إن الحكومة قطعت شوطًا كبيرًا في تحديث الحوكمة والإطارات التنظيمية؛ لجعل البيئة المالية القطرية أكثر جاذبية وشفافية، مما يولّد نموًا اقتصاديًا نوعيًا مستدامًا. وشهد عام 2025 إنجازات تنظيمية غير مسبوقة، مثل إطلاق سوق أدوات الدين العام وتطوير السيولة، ويُعد إطلاق أول مزاد لأدوات الدين العام بالتعاون بين مصرف قطر المركزي وبورصة قطر إنجازًا محوريًا في الاستراتيجية المالية الثالثة، وقد رحّبت به البورصة ترحيبًا واسعًا، ويمكن البناء عليه لتعزيز السيولة بشكل أكبر مستقبلًا.

وأشار إلى أن عام 2025 شهد أيضًا تحديثًا شاملًا لحوكمة الشركات وإصلاحات تنظيمية عزّزت تصنيف قطر في مؤشرات الأسواق العالمية الكبرى مثل مؤشر مورغان ستانلي، مما يرفع وزن بورصة قطر في هذه المؤشرات ويزيد التدفقات الاستثمارية الوافدة. كما دشّنت دولة قطر استراتيجية وطنية لتعزيز النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد تحت إشراف هيئة الرقابة الإدارية والشفافية.

وخلص وليد الفقهاء قائلًا: إن الحكومة القطرية اتخذت خلال عام 2025 إجراءات تشريعية مهمة لتعزيز إطار مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وصدر بهذا الشأن مرسوم بقانون. كما تسارعت قطر نحو التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية في القطاعين التقليدي والرقمي على حد سواء، ومن ذلك إصدار بنك قطر الوطني أول سندات مالية رقمية في الدولة، وهي خطوة استباقية هامة جدًا في مسيرة تطوير القطاع المالي القطري.

إطلاق سوق أدوات الدين

وأوضح وليد الفقهاء: أما المحور الثاني المهم جدًا فهو إطلاق دولة قطر سوق أدوات الدين العام المحلي، وهي خطوة ضرورية لتعزيز منحنى العائد، وتطوير السيولة، وتنويع خيارات المستثمرين.كما تم إطلاق سندات البنك الأهلي بالتعاون مع بورصة قطر وهيئة قطر للأسواق المالية وإدراجها في البورصة، مما فتح المجال أمام المستثمرين الأفراد والهيئات والشركات للاستفادة من عوائد جيدة وجذابة تعزز عمق السوق المالي وهناك محور آخر مهم استثمرت فيه الحكومة بنجاح كبير وهو التحول الرقمي، من خلال دعم المدفوعات الإلكترونية التي وصلت إلى مستويات مرتفعة جدًا، وذلك عبر تطوير البنية التحتية الرقمية واستضافة العديد من المؤتمرات والمشاريع الرائدة، مثل مؤتمر قطر الاقتصادي.

ونوّه إلى محور آخر قائلًا: إن قطر سجّلت أداءً لافتًا في إعادة توجيه الإنفاق الحكومي نحو قطاعات استراتيجية مستقبلية تخفّف الضغط على القطاعات الهيدروكربونية، وهو ما انعكس بوضوح في مؤشر مدراء المشتريات الذي أظهر نموًا أكبر في القطاعات غير النفطية خلال عام 2025، بدعم مباشر من الاستثمار الحكومي في تلك القطاعات.

وبيّن وليد الفقهاء: إن الحكومة قطعت شوطًا كبيرًا في تحديث الحوكمة والإطارات التنظيمية؛ لجعل البيئة المالية القطرية أكثر جاذبية وشفافية، مما يولّد نموًا اقتصاديًا نوعيًا مستدامًا. وشهد عام 2025 إنجازات تنظيمية غير مسبوقة، مثل إطلاق سوق أدوات الدين العام وتطوير السيولة، ويُعد إطلاق أول مزاد لأدوات الدين العام بالتعاون بين مصرف قطر المركزي وبورصة قطر إنجازًا محوريًا في الاستراتيجية المالية الثالثة، وقد رحّبت به البورصة ترحيبًا واسعًا، ويمكن البناء عليه لتعزيز السيولة بشكل أكبر مستقبلًا.

وأشار إلى أن عام 2025 شهد أيضًا تحديثًا شاملًا لحوكمة الشركات وإصلاحات تنظيمية عزّزت تصنيف قطر في مؤشرات الأسواق العالمية الكبرى مثل مؤشر مورغان ستانلي، مما يرفع وزن بورصة قطر في هذه المؤشرات ويزيد التدفقات الاستثمارية الوافدة. كما دشّنت دولة قطر استراتيجية وطنية لتعزيز النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد تحت إشراف هيئة الرقابة الإدارية والشفافية.

وخلص وليد الفقهاء قائلًا: إن الحكومة القطرية اتخذت خلال عام 2025 إجراءات تشريعية مهمة لتعزيز إطار مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وصدر بهذا الشأن مرسوم بقانون. كما تسارعت قطر نحو التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية في القطاعين التقليدي والرقمي على حد سواء، ومن ذلك إصدار بنك قطر الوطني أول سندات مالية رقمية في الدولة، وهي خطوة استباقية هامة جدًا في مسيرة تطوير القطاع المالي القطري.

تفعيل آليات الاقتصاد المعرفي

وفي السياق ذاته، يقول محلل الأسواق المالية السيد وليد الفقهاء لصحيفة «لوسيل»: إن الإنجازات التي حققتها الحكومة القطرية في قطاع الخدمات المالية خلال عام 2025 تشكل مرحلة بالغة الأهمية، تعكس نضجًا وتكاملًا اقتصاديًا كبيرين في استراتيجية الدولة لتحقيق رؤية قطر الوطنية 2030. فقد نجحت الحكومة في إظهار تكامل واضح بين السياسات المالية والإنفاق والإيرادات من جهة، وبين التنظيم والإصلاحات الحكومية في الأسواق المالية ومكافحة الجرائم المالية من جهة أخرى، وكانت بالفعل محطة محورية وحاسمة.

واستطرد الفقهاء قائلًا: وشهد عام 2025 تحولًا نوعيًا من الإنفاق الرأسمالي على المشاريع الكبرى إلى تعزيز وتعميق الأسواق المالية، وتفعيل آليات الاقتصاد المعرفي والتكنولوجيا المالية، وتحقيق العديد من الأهداف المتعلقة بتطوير الأدوات والتشريعات والاستثمارات، بغية تعزيز الاستدامة الاقتصادية وإنجاز رؤية قطر الوطنية 2030.

ومضى يقول: تركّزت الإنجازات الكبرى في القطاع المالي على محاور رئيسية تدعم الهدف الاستراتيجي بتنويع الاقتصاد وجعله مستدامًا وتقليل الاعتماد على الهيدروكربونات. وكان المحور الأول يتعلق بالحوكمة والنزاهة، حي حيث أجرت الدولة تحديثًا شاملًا للأطر التنظيمية، وأصدرت مجموعة من الأنظمة المتعلقة بحوكمة الشركات، ودشّنت استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، إلى جانب تعديلات تنظيمية عديدة شهدها عام 2025.

التكامل بين القطاعين

ومن جانبه، يقول رجل الأعمال السيد سامي زيتون، رئيس مجلس إدارة «مور الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» لصحيفة «لوسيل»: إن أبرز الإنجازات في مجال الخدمات المالية خلال عام 2025 هو التوجُّه القوي نحو تحقيق التكامل الفعلي بين القطاعين الحكومي والخاص. وعلى سبيل المثال، قيام جهاز قطر للاستثمار بالإعلان عن بيع حصة في بنك الدوحة لمستثمر استراتيجي، وذلك بهدف تعزيز الثقة في الاقتصاد البنكي والقطاع الخاص ودعم مساهمته الفعّالة في تطوير البنوك الوطنية.

واستطرد زيتون قائلًا: رصدنا خلال عام 2025 صعودًا ملحوظًا وقويًا في مؤشرات تطور بنك دخان، خاصة في مجال الخدمات المصرفية الخاصة، حيث نجح البنك في جذب شريحة جديدة من العملاء ذوي الملاءة المالية العالية، وطوّر باقة متميزة من المنتجات عزّز مكانته كاحد أبرز البنوك الإسلامية في تقديم الخدمات الراقية.

وأضاف سامي زيتون: في الوقت نفسه، شهدنا تحسّنًا واضحًا ومستدامًا في المؤشرات المالية لبنك الدوحة على مستوى جميع احتياطاته، بما في ذلك احتياطيات رأس المال، والسيولة، وتغطية المخاطر، إلى جانب ارتفاع ملحوظ في هامش الربحية وانخفاض نسبة القروض المتعثرة. هذا التحسّن يعكس نجاح الإدارة الجديدة في تنفيذ خطة إعادة الهيكلة، وزيادة الكفاءة التشغيلية، وتعزيز ثقة المستثمرين والعملاء على حد سواء، وهو ما يبشّر باستمرار نمو البنك خلال السنوات المقبلة.

وأوضح: أن من المتغيّرات المهمة جدًا في عام 2025 أيضًا قيام مصرف قطر المركزي بإصدار تراخيص جديدة لشركات التكنولوجيا المالية، وتفعيل تشريعات حديثة تتيح إصدار المزيد من التراخيص في مجالات مالية متنوعة، إضافة إلى تطور كبير وملحوظ في منظومة عمل شركات التكنولوجيا المالية، مما ساهم في تعزيز الابتكار، وتوسيع نطاق الخدمات الرقمية، ورفع مستوى الشمول المالي في الدولة.

وخلص سامي زيتون إلى القول: تتركّز النظرة المستقبلية خلال السنوات القادمة على التحديات الكبرى المرتبطة بالخدمات المصرفية الرقمية، ورقمنة وأتمتة الخدمات البنكية بالكامل، والتحوّل الرقمي الشامل في القطاع المالي. ومع ظهور خدمات رقمية متخصصة ومنافسة شديدة من شركات التكنولوجيا المالية والبنوك الرقمية الناشئة، يواجه البنوك التقليدية تحدّيًا وجوديًا حقيقيًا يتعيّن عليها ليس فقط مواجهته، بل والاستفادة منه عبر تطوير نماذج أعمال هجينة، وتبني التكنولوجيا المالية المفتوحة، وتعزيز الشراكات الاستراتيجية مع الشركات الناشئة، بما يضمن بقاءها في صدارة المنافسة ويحافظ على حصتها السوقية في عصر الاقتصاد الرقمي.

نمو اقتصادي متواصل

وفقًا لتقرير صندوق النقد الدولي لعام 2025، انخفض التضخّم الأساسي إلى 1.3% في النصف الأول من العام، مع استمرار مصرف قطر المركزي في ربط أسعار الفائدة بالاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، مما يعكس سياسة نقدية حذرة تدعم الاستقرار المالي.

وبلغ فائض الحساب الجاري 17% من الناتج المحلي الإجمالي، مدعومًا بصادرات الغاز الطبيعي المسال (LNG) القوية، مع توقعات بنمو القطاع غير النفطي بتجاوز 4% في 2025، مدفوعًا بتوسع مشروع حقل الشمال وانتعاش السياحة والاستثمارات العامة.

كما أصدر المصرف سندات حكومية وسكوكًا بقيمة كبيرة في يونيو 2025، بلغت نحو 4 مليارات دولار أمريكي في إصدار مزدوج، مما يعكس ثقة المستثمرين العالمية في الاقتصاد القطري ويسهم في تنويع مصادر التمويل وتطوير أسواق رأس المال المحلية.

وفي الوقت ذاته، انخفضت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 41.5% بحلول منتصف 2025، مقارنة بـ58.4% في 2021، مع توقعات بمزيد من الانخفاض إلى نحو 36% بحلول 2029، بفضل الفوائض المالية المستمرة والإصلاحات المالية الحكيمة. هذه المؤشرات تؤكد قوة الاقتصاد القطري ومرونته أمام التحديات العالمية، مع التركيز على التنويع غير النفطي وفق رؤية قطر الوطنية 2030.

خفض رسوم التراخيص

وسجّلت هيئة مركز قطر للمال زيادة بنسبة 64% في تسجيل الشركات خلال النصف الأول من عام 2025 مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، ليصل إجمالي الشركات المسجّلة إلى 3,300 شركة بحلول يونيو 2025، مما يعكس ثقة المستثمرين المتزايدة في السوق القطري كوجهة استثمارية رائدة.

هذا النمو، الذي شمل تسجيل 828 شركة جديدة، يأتي مدعومًا بمشاركة قوية في فعاليات دولية مثل قمة الويب 2025، حيث سجّلت 566 شركة عبر هذه المنصة وحدها، مقارنة بـ358 في النسخة السابقة، مما يبرز جاذبية البيئة التنظيمية التنافسية في قطر.

كما خفضت الهيئة رسوم الترخيص بنسبة 90% في فبراير 2025 (من 5,000 دولار أمريكي إلى 500 دولار فقط للأنشطة غير المنظمة)، مما عزّز بشكل كبير جاذبية الاستثمار الأجنبي ويسهّل دخول الشركات الناشئة والمتوسطة إلى السوق القطري، مع الحفاظ على إطار قانوني يدعم الملكية الأجنبية الكاملة وإعادة الربح بنسبة 100%. هذه الإصلاحات، التي تشمل تبسيط عملية التأسيس الفورية، تعكس التزام قطر بتعزيز التنويع الاقتصادي وفق رؤيتها الوطنية 2030، مع توقعات بنمو إضافي في التسجيلات خلال النصف الثاني من العام.

إطلاق إطار التمويل المستدام

وأطلق مصرف قطر المركزي «إطار التمويل المستدام 2025»، الذي يركّز على إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة في القطاع المالي. كما أصدرت هيئة قطر للأسواق المالية قواعد الإبلاغ عن الاستدامة الشركاتية في يونيو 2025. وفي مجال التمويل الإسلامي، حقّقت بنوك مثل لشا بنك أرباحًا صافية بلغت 82.4 مليون ريال قطري في النصف الأول من 2025، بزيادة 52.3%، مدعومة بنمو قطاعي التكافل والصكوك. وبلغت إيرادات التمويل الشركاتي في قطر أكثر من 700 مليون ريال قطري خلال العام نفسه.

كما شهدت المدفوعات الرقمية نموًا ملحوظًا، مع توقعات بأن تصل قيمتها إلى 8.5 مليار دولار بحلول 2030. وسجل نظام الدفع الفوري 189 ألف معاملة بقيمة 182 مليون ريال قطري، فيما بلغت قيمة معاملات بطاقات الائتمان 15.3 مليار ريال قطري. وأطلقت وحدة معلومات قطر المالية استراتيجيتها للـ 2025-2030 لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، مما يعزز الشفافية والثقة الدولية.

وتشمل الخدمات المالية في قطر مجموعة واسعة من الأنشطة، أبرزها الخدمات المصرفية التجارية والشخصية، والتأمين، وإدارة الأصول، والتمويل الإسلامي، والتي تنظّمها وتراقبها هيئات مثل هيئة قطر للأسواق المالية المسؤولة عن تنظيم والرقابة على الأسواق المالية في الدولة، مركز قطر للمال الذي يوفر إطارًا قانونيًا وتنظيميًا متوافقًا مع أفضل المعايير الدولية للشركات المحلية والدولية، مصرف قطر المركزي الذي يراقب القطاع المصرفي وينظّم خدمات التكنولوجيا المالية، وزارة المالية التي تضع الخطط المالية وتراقب مدى الالتزام بالقوانين واللوائح.

مركز مالي عالمي

يكشف مصرف قطر المركزي مطلع العام الجاري أن الاستراتيجية الثالثة الجديدة لتطوير القطاع المالي تهدف إلى تحويل قطر إلى مركز مالي عالمي مستدام ومبتكر. وترتكز الاستراتيجية على خمس قيم أساسية هي: النزاهة، والتميز، والابتكار، والمرونة، والشمول المالي.

كما تستند إلى أربع ركائز رئيسية:تعزيز المرونة والسلامة المالية وحماية العملاء، تطوير أسواق رأس المال وتنويع المنتجات المالية، دعم الابتكار والتكنولوجيا المالية، تعزيز الاستدامة والاندماج المالي والتمويل الأخضر.

وحسب المصرف، فإن أولى الخطوات التنفيذية ستُنفّذ خلال عام 2025، وأبرزها: إطلاق الإطار التنظيمي الخاص بالبنوك الرقمية، تحديث قواعد طرح وإدراج الأوراق المالية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، توقيع شراكات استراتيجية لتطوير الأصول الرقمية والخدمات المصرفية المتطورة.

> حصول «باي لاتر» على ترخيص المصرف خطوة هامة لخدمات الدفع الآجل بدون فوائد
>
> مشروع تجريبي رائد لاستخدام تقنيات البلوك تشين في التمويل الإسلامي

6
صناديق تقنية أنشئت خلال العام عززت الدعم للنظام البيئي التقني

% 17
فائض الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي

% 41.5
انخفاض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي

% 64
ارتفاعا في عدد الشركات بهيئة مركز قطر للمال

% 4
نمو غير نفطي نهاية العام الجاري

189
ألـف معاملة بقيمة 182 مليون ريال سجلها نظام الدفع الفوري

حصاد بورصة قطر 2025

قراءة استقصائية في عام توازن بين تقلبات الخارج وتحولات الداخل

محمود أبوزيد

على امتداد عام 2025، ظلت بورصة قطر تتحرك داخل ممر ضيق بين ضغوط الاقتصاد العالمي ومحاولات استعادة التوازن محليًا. لم يكن العام عامًا قويًا بالمعنى التقليدي، لكنه كان عامًا كاشفًا؛ كشف عن سلوك مختلف للمستثمرين، ونبرة جديدة في تفاعل السوق مع الأحداث، ومسار يبدو أنه يؤسس لمرحلة أكثر استقرارًا مما شهدته الأعوام السابقة.

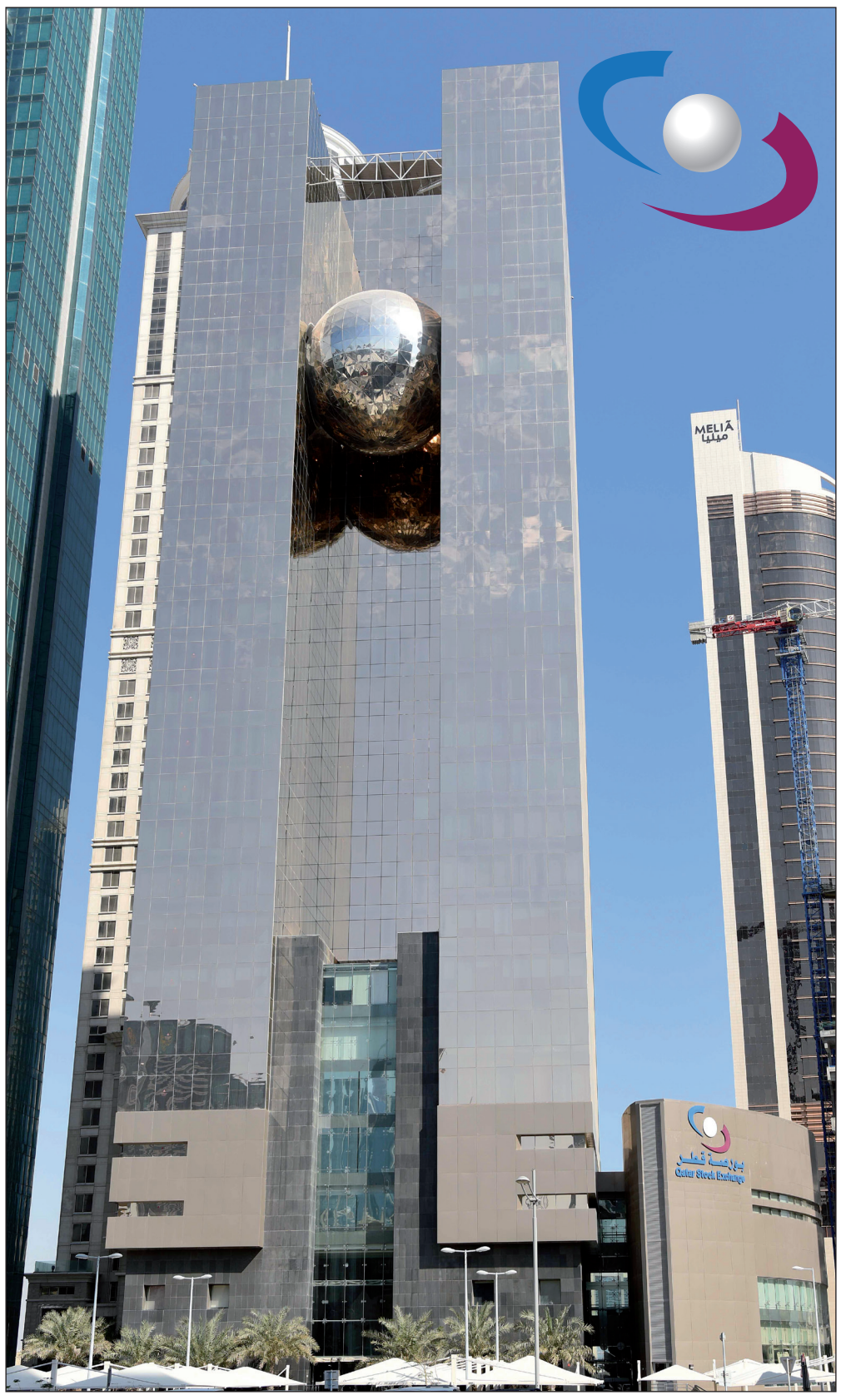

الربع الأول
سنة تبدأ من غرفة الضغط

بدأت البورصة العام بنبرة مشابهة للعام السابق: تقلبات، حذر شديد، وسيولة تنتقل ببطء. الأرقام الشهرية تكشف ذلك بوضوح؛ فشهر فبراير سجل تراجعًا يفوق -2%، تلاه مارس بتراجع مماثل، وهو أداء لا يبتعد كثيرًا عن النمط التاريخي، إذ يعد مارس أحد "أضعف أشهر السوق" خلال السنوات الخمس الأخيرة.

السؤال الذي طرحه كثيرون كان:

هل يعكس هذا الضعف ضغوطًا عالمية فقط، أم أن السوق يعاني من تردد داخلي في اتخاذ مراكز جديدة؟

النتائج المالية للربع الأول لم تكن سيئة، بل مستقرة، لكن الوضوح لم يكن كافيًا لدفع المستثمرين نحو المخاطرة، وهو ما جعل الربع الأول أقرب إلى مرحلة "انتظار ما سيحدث في الخارج" أكثر من كونه حكمًا على الوضع الداخلي

النصف الأول

صناديق تُعيد ترتيب أوراقها.. وسوق يتصرف بعقلانية أكثر.

في أبريل، بدأت ملامح التحسن تظهر، حيث عاد السوق إلى المنطقة الخضراء محققًا مكاسب فاقت +2%، تماشيًا مع المتوسط التاريخي الذي يجعل أبريل أحد أشهر الانعطاف الإيجابي.

ورغم هذا التحسن، ظل المستثمرون أكثر عقلانية، وأقرب إلى إعادة تشكيل المحافظ بدلًا من التوسع. السيولة تحركت، لكنها بقيت انتقائية.

لفت كذلك أن مايو عاد للهبوط—وهو سلوك يتكرر تقريبًا كل عام، إذ يعد الشهر من أضعف أشهر البورصة تاريخيًا.

وعلى مستوى الأرقام فإن منتصف العام: النفط يضغط السوق إلى الأسفل... والغاز يعيده إلى الأعلى

شهد منتصف 2025 نقطة تحول مهمة. تقلبات أسعار النفط أعادت الضغط على أسهم الصناعة، لكن السوق لم يتراجع بالوتيرة التي شهدناها في 2022 أو 2024. والسبب — كما تشير الأرقام — يعود إلى الدعم الذي وفره قطاع الغاز واستمرار المشاريع التوسعية التي منحت المستثمرين ثقة أكبر في الأرباح المستقبلية.

يونيو سجل صعودًا قويًا تجاوز +2,7%، ليمهّد الطريق نحو ما يمكن اعتباره «أفضل شهر في العام».

يوليو، الذي قفز فيه المؤشر بأكثر من +4,7%، وهو مستوى متوافق تمامًا مع نمط تاريخي لافت وبالمناسبة يعتبر يوليو هو أقوى شهور بورصة قطر خلال سنوات عديدة، ويبدو أن 2025 لم يكن استثناءً.

ولوحظ أيضا عودة المستثمرين الأجانب خلال هذه الفترة لم تكن بهدف المضاربة، بل بحثًا عن أسهم ذات قيمة، وهو تطور مهم يكشف تغيرًا في نوعية السيولة الوافدة إلى السوق.

الربع الأخير

مؤشرات تعافٍ وتبدّل في شهية المستثمرين «ان شاء الله».

مع بداية الخريف، تراجع السوق بشكل محدود، نتيجة عمليات جني أرباح وقلق متجدد بشأن السياسات النقدية العالمية. نوفمبر سجل تراجعًا يفوق -3%، في نمط يعكس المزاج التاريخي لهذا الشهر الذي غالبًا ما تأتي نتائجه سلبية.

لكن التحول الحقيقي بدأ مع ديسمبر الحالي (+1,53%)، الذي أعاد السوق إلى النمو، ويتماشى مع السلوك المعتاد للمستثمرين عند إغلاق السنة المالية وإعادة توازن المحافظ.

هذا الارتفاع الهادئ في ديسمبر حتى الآن كانت له دلالة مهمة

السوق استعاد ثقته تدريجيًا، ولم ينتظر مؤشرات العام الجديد كي يتحرك.

قراءة في الصورة كاملة
ما الذي يخبرنا به الأداء السنوي؟

عند النظر إلى العام ككل، حتى الآن نجد أن بورصة قطر أنهت 2025 بنمو يقارب +1,95%. (حتى تاريخ كتابة المقال) هذا الرقم، رغم تواضعه

محمود أبو زيد (مستشار مالي)

ظاهريًا، يحمل دلالة عميقة عند وضعه في سياقه التاريخي:

- **أفضل من أداء 2024 السلبي (-2,40%).**
- **أفضل من أداء 2023 المتقلب (+1,40%).**
- **بعيد تمامًا عن الانكماش الحاد في 2022 (-8,13%).**
- **لكنه أقل بكثير من مرحلة ما بعد كورونا في 2021 (+11,4%).**

وبدأت تتضح هنا النتيجة الأهم لنصف العام أن هناك تحوّلا في السلوك، حيث أصبح المستثمرون أكثر توازنًا والسوق أكثر قدرة على امتصاص الضغوط.

على المستوى التنظيمي للسوق «خطوات صغيرة لكنها مؤثرة»

الإدراجات والأحداث التنظيمية

رغم أن العام لم يشهد موجة إدراجات كبيرة، فإن النوعية كانت لافتة، خصوصًا للشركات العاملة في التكنولوجيا والخدمات.

هذه الإدراجات، إضافة إلى تعزيز برامج صانع السوق، ساعدت في إعطاء السوق عمقًا أكبر ومرونة أفضل في التداول لشركات الاستثمار والصناديق .

إلى أين تتجه البورصة في 2026؟

لا شك أن 2025 كان عامًا مليئًا بالاختبارات، لكنه وضع السوق على أرضية أكثر تماسكًا، وجعل التقييمات أكثر جاذبية، وقلّص مستويات المضاربة غير الصحية.

أما العام الجديد، فسيعتمد أداؤه بدرجة كبيرة على ثلاثة عوامل:

- **اتجاه أسعار الفائدة عالميًا**
- **استمرار قوة قطاع الطاقة ومشاريع التوسعة**
- **وتيرة الإصلاحات وتطوير البنية التشريعية للسوق**

بالنهاية وباختصار، لم يكن 2025 عامًا سهلًا على بورصة قطر، لكنه كان عامًا مهمًا. عامٌ اختُبر فيه صبر المستثمرين، وكُشف فيه عن مرونة السوق القطرية وقدرتها على امتصاص الصدمات. ومع بدء 2026، تبدو البورصة أمام فرصة حقيقية للدخول في مرحلة أكثر استقرارًا، وربما أكثر جاذبية، إذا ما استمرت المؤشرات الحالية على مسارها.

Date	January	February	March	April	May	June	July	August	September	October	November	December	Year
2025	0.90%	-2.07%	-2.04%	2.22%	0.03%	2.74%	4.76%	-0.35%	-1.51%	-0.87%	-3.12%	1.53%	1.95%
2024	-6.85%	3.82%	-5.99%	-1.22%	-4.19%	6.96%	1.87%	0.48%	4.03%	-0.85%	-1.01%	1.47%	-2.40%
2023	2.35%	-3.30%	-3.39%	-0.31%	-0.26%	-0.79%	8.82%	-7.01%	0.56%	-7.11%	5.44%	7.86%	1.40%
2022	7.50%	3.60%	4.51%	0.43%	-4.94%	-5.64%	9.67%	0.42%	-5.44%	-2.21%	-3.93%	-10.44%	-8.13%
2021	0.36%	-3.13%	2.52%	4.90%	-1.50%	-0.16%	0.21%	3.16%	3.54%	2.43%	-3.22%	2.10%	11.40%
Average	0.85%	-0.22%	-0.88%	1.20%	-2.17%	0.62%	5.07%	-0.66%	0.24%	-1.72%	-1.17%	0.50%	0.85%
Growing/falling	▲4 ▼1	▲2 ▼3	▲2 ▼3	▲3 ▼2	▲1 ▼4	▲2 ▼3	▲5	▲3 ▼2	▲3 ▼2	▲1 ▼4	▲1 ▼4	▲4 ▼1	▲3 ▼2

دعم المبادرات الوطنية والدولية لتحقيق التحول الرقمي

توجيهات صاحب السمو تعزز مكانة قطر في الذكاء الاصطناعي

لإنتاج تطبيقات ذكاء عالمية

الدوحة – لوسيل

أرسى حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى مبادئ وأسس التطوير الرقمي وتعزيز مكانة الدولة في مجالات الذكاء الاصطناعي والتطور التكنولوجي وذلك من خلال دعم المبادرات الوطنية والدولية التي تسعى إلى تحقيق التحول الرقمي والابتكار.

فالتوجيهات السامية لسموه كانت واضحة في دعم الاستراتيجيات والمشاريع التي تعزز من مكانة قطر في هذا المجال حيث تم اطلاق العديد من المبادرات التي تعكس هذه الرؤية مثل إطلاق مشروع فنار وهو نموذج ذكاء اصطناعي توليدي باللغة العربية تم تطويره من قبل معهد قطر لبحوث الحوسبة في جامعة حمد بن خليفة، عضو مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، تحت رعاية من الحكومة القطرية عبر وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. يمثل فَنار إنجازاً متقدماً في مجال الذكاء الاصطناعي المرتبط باللغة والثقافة العربية، ويجسد رؤية قطر الوطنية 2030 ويتماشى مع ركائز الأجندة الرقمية 2030.

التعاون الدولي

خلال زيارة سموه حفظه الله إلى المملكة المتحدة تم اطلاق مشروع أبحاث مشترك للذكاء الاصطناعي بين قطر والمملكة المتحدة يهدف الى وضع خريطة طريق للتعاون في هذا المجال بما يعود بالنفع على البلدين.

وشاركت دولة قطر في قمة عمل الذكاء الاصطناعي الثالثة في باريس حيث تم التأكيد على دورها كلاعب أساسي في صياغة القواعد ومعايير الحوكمة العالمية للذكاء الاصطناعي وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال.

كما تعمل دولة قطر على تعزيز مكانتها كمركز عالمي للتكنولوجيا الناشئة بما في ذلك الذكاء الاصطناعي من خلال دفع عجلة الابتكار الرقمي في مختلف القطاعات وتم تأسيس لجنة الذكاء الاصطناعي بموجب قارا مجلس الوزراء رقم 10 لعام 2021 لتقود جهود تعزيز استخدامات الذكاء الاصطناعي في الدولة بما يتماشى مع رؤية قطر 2030 .

كما أعلنت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عن اتفاقية شراكة مع شركة Scale AI، الرائدة عالمياً في مجال الذكاء الاصطناعي، وذلك على هامش فعاليات قمة الويب قطر 2025. وقع الاتفاقية سعادة السيد محمد بن علي المناعي، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والسيد أليكس وانج، المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة "Scale AI". تأتي هذه الشراكة في إطار جهود الوزارة لتحسين الكفاءة التشغيلية للجهات الحكومية من خلال تزويدها بأدوات وحلول متقدمة تسهم في تبسيط العمليات والإجراءات الحكومية الرئيسية وتحقيق تحسن في مستوى جودة وكفاءة الخدمات.

وتحتل دولة قطر المرتبة الأولى عالميا في سرعات الانترنت المتمثلة وتتوفر شبكات الجيل الخامس 5G والالياف البصرية لجميع السكان كما افتتحت شركات عالمية مثل مايكروسوفت وجوجل مناطق سحابية في الدوحة مما يعزز من مكانة قطر كمركز إقليمي للابتكار الرقمي والتكنولوجي

ومن خلال هذه المبادرات والاستراتيجيات يؤكد سمو الأمير على أهمية تعزيز مكانة الدولة في مجالات الذكاء الاصطناعي والتطور التكنولوجي بما يساهم في تحقيق اهداف رؤية قطر 2030.

6 ركائز أساسية لإستراتيجية قطر للذكاء الاصطناعي

استراتيجية قطر الوطنية في مجال الذكاء الاصطناعي دشنتها وزارة المواصلات والاتصالات مؤخرا بالتعاون مع جامعة حمد بن خليفة، وهي إستراتيجية شاملة من أجل دعم الرؤية الوطنية للدولة في هذا المجال، بحيث تكون ذات جذور راسخة في سياقها المحلي.

وتعمل تلك الإستراتيجية على تسخير الذكاء الاصطناعي لتأمين مستقبل قطر الاقتصادي والإستراتيجي، على نحو ما ترمي إليه رؤية قطر الوطنية 2030، وإعداد المجتمع لكي يتبنى بفعالية تقنية للذكاء الاصطناعي متوافقة مع الاحتياجات والتقاليد المحلية.

وتم بناء إستراتيجية قطر الوطنية في مجال الذكاء الاصطناعي على 6 ركائز: التعليم، والوصول إلى البيانات، والعمالة، والأعمال التجارية، والبحوث، والأخلاقيات. والتي يرجى منها أن تضطلع قطر بدورين اثنين: أولاً، يجب أن تصبح قطر قادرة على إنتاج تطبيقات ذكاء اصطناعي عالمية الطراز في المجالات التي تحظى بالاهتمام على الصعيد الوطني، وأن تتمتع ببيئة أعمال تتيح استخدام الذكاء الاصطناعي باعتباره محركا للابتكار. وثانياً أن تصبح قطر مستهلكًا فعالًا للذكاء الاصطناعي، مع وجود مواطنين متعلمين تعليما سليما وقوانين سليمة، ومبادئ توجيهية أخلاقية.

وستكون الإستراتيجية الوطنية في مجال الذكاء الاصطناعي عامل تمكين تكنولوجي قوي لرؤية قطر الوطنية 2030، وتنبني هذه الرؤية على أربع ركائز: اقتصادية، واجتماعية، وبشرية، وبيئية، ولا غنى لأي من هذه الركائز الأربع عن الذكاء الاصطناعي. فعلى سبيل المثال، تقتضي الركيزة الاقتصادية بناء اقتصاد قائم على المعرفة. ومن خلال الاستثمار في تعليم الذكاء الاصطناعي وحلوله المحلية، يمكن تسريع وتيرة الجهود المبذولة لتأسيس الاقتصاد على رأس المال المعرفي. وبالمثل، يمكن أن يعين تطوير قدرة داخلية مستندة إلى الذكاء الاصطناعي لتعزيز كفاءة النقل على تقليل التلوث وتعزيز التنمية البيئية.

تطوير التعليم

يشير المحور الأول بالإستراتيجية إلى أن تطوير تقنية الذكاء الاصطناعي واستخدامها يستلزم مهارات خاصة قد لا تكون متاحة بسهولة في جميع أنحاء العالم. ومن المرجح أن يتم تضمين الذكاء الاصطناعي في جميع جوانب النشاط البشري، ويمكن أن يطلق على هذه الظاهرة اسم اعتماد الذكاء الاصطناعي. وهناك طلب هائل على مواهب الذكاء الاصطناعي يرفع الرواتب ويخلق منافسة شديدة بين الشركات على توظيف تلك المواهب في أعمال ذات صلة بالذكاء الاصطناعي، مثل علماء البيانات، ومهندسي البرمجيات.

وتجذب دورات علوم البيانات والذكاء الاصطناعي في الجامعات الكبرى ومن خلال مقدمي الخدمات عبر الإنترنت آلاف الطلاب. لذلك، ينبغي أن تكون الركيزة الأولى من ركائز إستراتيجية قطر الوطنية في مجال الذكاء الاصطناعي هي التعليم والتدريب.

الوصول للبيانات

تعتمد ثورة الذكاء الاصطناعي الحالية على البيانات الضخمة، وتتطلب نماذج الذكاء الاصطناعي الحديثة كميات كبيرة من البيانات لتدريبها. وتعد البيانات المورد الرئيسي الذي يدعم بروز الذكاء الاصطناعي، وينبغي التحكم في استخدامه وإطلاقه بكيفية إستراتيجية.

وتتمحور الركيزة الثانية حول الوصول للبيانات، ومن الطرق التي تستطيع قطر أن تنال بها بسرعة ميزة في مجال الذكاء الاصطناعي وضع قواعد ومبادئ توجيهية لحوكمة البيانات تتيح الوصول على نطاق واسع إلى البيانات وتقاسمها بما يتوافق مع القوانين القطرية المتعلقة بخصوصية البيانات، التي تم إصدارها حديثا.

وتتمتع دولة قطر بميزة فريدة كونها بلدا صغيرا شديد الترابط من الناحية الإدارية. وهذا يجعل وضع مبادئ توجيهية واسعة النطاق بشأن تبادل البيانات إحدى المزايا التنافسية لدولة قطر في مجال الذكاء الاصطناعي.

التأثير على العمالة

كما ركز المحور أو الركيزة الثالثة ضمن إستراتيجية قطر الوطنية في مجال الذكاء الاصطناعي حول التأثير على العمالة، ويجري نقاش حاد بين الخبراء حول تأثير تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مستقبل العمالة والوظائف في السنوات القادمة.

ومن المرجح أن يكون تأثير تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في قطر مختلفا تماما عما قد تعيشه بلدان أخرى، وبإمكان قطر أن تستفيد من ثورة الذكاء الاصطناعي لتحقيق رؤيتها المتمثلة في التحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة من خلال الاستثمار بعناية في تقنيات الذكاء الاصطناعي ذات الأهمية الإستراتيجية.

ومن العوامل التي تؤثر في تكلفة تبني الذكاء الاصطناعي في قطر مقارنة بالدول الأخرى قدرة قطر على استيراد العمالة بتكلفة منخفضة من العالم النامي. لذلك غالبا ما تكون تكلفة الحلول المعتمدة بكثافة على اليد العاملة وغير الفعالة أقل من تكلفة حل الذكاء الاصطناعي الذي يؤدي إلى حالة تتم فيها التضحية بأوجه الفعالية على الأمد البعيد لتحقيق منافع قصيرة الأجل.

الأعمال التجارية

أما الركيزة الرابعة ضمن إستراتيجية قطر الوطنية في مجال الذكاء الاصطناعي فهي تركز على التطبيقات في المجالات التجارية والاقتصادية، حيث تتمتع قطر بمشهد أعمال عصري ومتنوع وقائم على التكنولوجيا. وإلى جانب صناعة النفط والغاز الرائدة في العالم، تملك قطر شركة طيران دولية كبرى، وقطاعا ماليا مؤثرا، ومؤسسة قوية لتوليد الطاقة.

وسيحدث الذكاء الاصطناعي تحولا في مشهد الاقتصاد والأعمال في قطر، وينبغي أن تتناول الإستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي هذا التحول.

ولما كانت البيانات ضرورية للذكاء الاصطناعي الحديث، فإن إتاحة الوصول إلى البيانات التي تحتاجها الشركات لتطوير نماذج الذكاء الاصطناعي الخاصة بها يمكن أن يكون عاملا رئيسيا لتبني الذكاء الاصطناعي في الشركات. أما العنصر الآخر من عناصر الذكاء الاصطناعي الحديث فهو توفر بنية أساسية حاسوبية قوية.

البحوث

وأكدت في ركيزتها الخامسة على محور البحوث، حيث يجب أن تسعى قطر إلى أن تكون لها الريادة العالمية في مجال البحوث المتعلقة بالذكاء الاصطناعي في المجالات التي تحظى بالاهتمام على الصعيد الوطني، وأن تكون لدى مؤسسات التكنولوجيا المحلية القدرة التقنية الكافية لتطوير حلول الذكاء الاصطناعي.

وهناك العديد من الأمثلة على بعض المجالات التي يتعين على قطر أن تطور فيها حلولا محلية للذكاء الاصطناعي سواء في القطاعات الزراعية أو الصناعية أو الطبية أو المتعلقة بكأس العالم 2022 لكرة القدم.

كما ينبغي أن تكون الاستعانة بالذكاء الاصطناعي ومعالجته باللغة العربية أولوية وطنية بالنسبة لقطر باعتبارها دولة ناطقة باللغة العربية. وتمتلك قطر محتوى ثريا باللغة العربية تمكن الاستعانة به لتطوير نماذج الذكاء الاصطناعي.

الأخلاقيات والسياسات

وتتحدث الركيزة السادسة عن الأخلاقيات والسياسات العامة المتعلقة باستخدام الذكاء الاصطناعي، حيث يطرح تزايد انتشار الذكاء الاصطناعي في حياتنا الشخصية وعملنا العديد من الأسئلة الأخلاقية والمتعلقة بالسياسات العامة. وتنزع أساليب الذكاء الاصطناعي نحو اكتساب سمات الصندوق الأسود وأحيانا لا تكون طَيِّعة لمبادئ الإنصاف والمساءلة والشفافية التي تُعد حيوية من أجل بقاء المجتمعات والبلدان على المدى الطويل.

وسترث خوارزميات الذكاء الاصطناعي أي أوجه تحيز يتم تكريسها في البيانات، وهناك حاجة لآليات تضمن مخرجات تتفق مع المعايير الاجتماعية.

ويتم الدفع أكثر فأكثر، في جميع أنحاء العالم، باتجاه معاملة المعلومات الخاصة باعتبارها حقا من حقوق الإنسان. وينبغي أن تستخدم قطر لائحة حماية البيانات العامة التي أصدرها الاتحاد الأوروبي مؤخرا باعتبارها نموذجا لوضع مبادئ توجيهية تحمي مواطنيها من الاستغلال على شبكة الإنترنت، أصدرت وزارة المواصلات والاتصالات في قطر و(المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات) الذي أصبح الآن جزءا من وزارة المواصلات والاتصالات، مبادئ توجيهية لقطر بشأن الخصوصية ومشاركة البيانات التي تتوافق مع تقاليد قطر وطموحاتها. وستشكل هذه المبادئ التوجيهية منطلقا ممتازا لوضع مجموعة مبادئ توجيهية أكبر وأشمل للبلد.

قطر.. رؤية اقتصادية طموحة تنطلق نحو مستقبل مستدام

أبرز إنجازات 2025

عبد الدايم نور

تعتمد الرؤية الاقتصادية الطموحة لقطر نحو مستقبل مستدام على استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة (2024-2030)، التي ترتكز على أربع ركائز رئيسية: التنمية البشرية، التنمية الاجتماعية، التنمية الاقتصادية، والتنمية البيئية، بهدف تحقيق النمو المستدام وتوفير مستوى معيشي مرتفع للأجيال الحالية والمستقبلية. تسعى قطر إلى تنويع اقتصادها بعيدًا عن الاعتماد على النفط والغاز، وتعزيز القطاعات غير الهيدروكربونية مثل السياحة، مع التركيز على الابتكار وريادة الأعمال. كما تهدف إلى بناء قوى عاملة ماهرة ومكتفية ذاتياً، وضمان استدامة الموارد الطبيعية والاستخدام الفعال لها.

القطاع الاقتصادي

التصنيف الائتماني السيادي لدولة قطر في عام 2025

Fitch Ratings	STANDARD &POOR'S	MOODY'S	CAPITAL Intelligence
AA	AA	Aa2	AA
تصنيف مع نظرة مستقبلية مستقرة	طويل الأجل مع نظرة مستقبلية مستقرة	تم رفع التصنيف مع نظرة مستقرة	تصنيف طويل الأجل مع نظرة مستقرة

%1.9 نموا في الاقتصاد القطري في 2025

217.05 مليار دولار حجم الاقتصاد المتوقع بنهاية 2025

%5.4 نموا متوقعا للاقتصاد القطري في عام 2026

القطاع الصناعي

100 مليار دولار
قيمة استثمارات القطاعات غير النفطية في 2030

%4 نسبة
النمو السنوي المستهدف لقطاعات التصنيع حتى 2030

+ %60 من إجمالي الناتج المحلي للصناعات في قطر

%82 ارتفاعا في عدد المصانع في قطر عام 2025

قطاع الطاقة

110 ملايين طن سنويا من الطاقة الإنتاجية للغاز الطبيعي المسال في 2026

142 مليون طن سنويا خطة إضافية لتوسعة إنتاج الغاز 2030

128 ناقلة غاز ضمن برنامج التوسع البحري لدعم إنتاج الغاز

69 ناقلة غاز تديرها قطر للطاقة 2025

181 مليار متر مكعب الإنتاج السنوي للغاز بحلول 2030

القطاع العقاري

8.9 مليار ريال نمو السوق العقاري في قطر 2025

%8 مساهمة القطاع العقاري من الناتج المحلي بنمو سنوي 4 %

البتروكيماويات

1.7 مليون طن سنويا
الطاقة الإنتاجية لوحدة تكسير الإيثان بمجمع رأس لفان

2.15 مليون طن سنويا
الطاقة الإنتاجية لخطي البولي إيثلين عاليي الكثافة بالمجمع

موانئ قطر

2276 عدد السفن المستضيفة لموانئ قطر خلال 9 أشهر 2025

1.11 مليون حاوية نمطية سجلتها موانئ قطر خلال 9 أشهر من 2025

مطار حمد

50+ مليونا حجم عدد المسافرين المتوقع في نهاية 2025

200 وجهة عالمية يخدمها مطار حمد الدولي بنهاية 2025

62 عدد بوابات الصعود إلى الطائرة بإضافة 17 بوابة جديدة

قطاع السيارات

%22.6 نموا ملحوظا في سوق السيارات حتى سبتمبر 2025

623.6 مليون دولار حجم سوق السيارات المستعملة في 2025

%14.4 نموا في مبيعات المركبات الكهربائية في قطر بحلول 2035

القطاع السياحي

%12 إسهامات القطاع السياحي في الناتج المحلي بحلول 2030

135 مليار ريال مساهمة متوقعة للسياحة في الاقتصاد القطري بحلول 2034

65 بطول
تدشين الربط البحري المنتظم بين قطر والبحرين

التاكس الطائر .. تجربة مثيرة في عالم النقل والواصلات 2025

القطاع المالي

313.5 مليار ريال أصول مصرف قطر المركزي نهاية أكتوبر 2025

54.55 مليار ريال قيمة احتياطي الذهب لدى المركزي خلال أكتوبر 2025

116.12 طن احتياطيات الذهب لدى مصرف قطر المركزي في 2025

81+ مليار ريال قيمة خطة خمسية طموحة لمشاريع حيوية تنفذها «أشغال» في مختلف قطاعات البنية التحتية

41.1 مليار ريال أرباح الشركات المدرجة في بورصة قطر بنهاية الربع الثالث من عام 2025

مركز قطر للمال

3300 شركة مسجلة بمركز قطر للمال بنهاية 2025

% 64 نموا سنويا في عدد الشركات المسجلة بمركز قطر للمال

الذكاء الاصطناعي

58.8 مليون دولار
نموا متوقعا في حجم الذكاء الاصطناعي في قطر 2026

By: Hatem Alqadi

يمثل ركيزة رئيسية في تنفيذ رؤية قطر 2030

2025 .. نمو ملحوظ للقطاع العقاري ومواصلة دعمه للاقتصاد المحلي

عبد الدايم نور

أكدت تقارير وشركات عقارية ومطورون وخبراء عقاريون على قوة القطاع العقاري في قطر، وقدرته على مواصلة نموه ودعمه للاقتصاد المحلي وتعزيز مكانة البلاد كمركز أعمال إقليمي، وإحداث انطلاقة جديدة نحو المستقبل في ضوء رؤية «قطر 2030».

ووضحت التقارير ان القطاع العقاري يمثل ركيزة رئيسية في تنفيذ رؤية قطر الوطنية 2030، إذ يسهم بنسبة تتراوح بين 7% و8% من الناتج المحلي الإجمالي، بنمو سنوي يبلغ نحو 4%، وأوضحت التقارير أن التطوير العقاري يسهم في تنويع الاقتصاد الوطني عبر تحفيز قطاعات المقاولات والخدمات والتمويل والابتكار العمراني، وأشارت التقارير إلى أن البيئة التشريعية المستقرة تعزز ثقة المستثمرين وتجذب رؤوس الأموال الأجنبية.

ونوهت إلى أن السوق العقاري القطري شهد نموا ملحوظا خلال عام 2025، حيث بلغت قيمة التداولات في الربع الثاني نحو 8,9 مليار ريال، بزيادة 29,8% على أساس سنوي، فيما ارتفعت الصفقات السكنية بنسبة 114%، مؤكدا أن هذه الأرقام تعكس نضوج السوق واستدامته.

كما أشارت التقارير العقارية إلى أن التحول الرقمي أصبح محورا أساسيا لتطوير العمل البلدي والعقاري، من خلال تبني تقنيات مثل العقود الذكية والبلوك تشين وتجزئة الملكية العقارية التي تتيح للمستثمرين الدخول بمبالغ صغيرة، مما يعزز السيولة ويزيد من فرص التداول. أن الابتكار والتقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والعرض الافتراضي ثلاثي الأبعاد تسهم في تعزيز الشفافية وتبسيط الإجراءات، مشددا على أن العقار سيظل أحد أكثر القطاعات صلابة واستقرارا في مواجهة التحديات الاقتصادية.

مشروعات الاستثمار العقاري

وأكد الشيخ جاسم بن جبر آل ثاني الرئيس التنفيذي لشركة اس كى بروبرتيز، ان مشروعات الاستثمار العقاري في السوق القطري حققت تقدماً كبيراً، ولعبت دوراً مهماً في الحفاظ على استقرار معدلات النمو، على اعتبار أنها قاطرة للعديد من القطاعات الأخرى. وساهمت القرارات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة في دفع القطاع قُدماً، وزادت من حماسة المستثمرين، وشجعتهم على ضخ المزيد من الاستثمارات في هذا السوق الحيوي. خاصة أن خطط تعزيز قدرات القطاع العقاري في قطر تسير وفق رؤية حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدي، وتتماشى مع الطموحات التنموية العريضة لدولتنا الحبيبة قطر.

وأضاف شارحاً: إحدى النتائج الأكثر وضوحاً لرؤية قطر الوطنية 2030 تتمثل في نمو قطاع العقارات، التي نراها عندما ننظر إلى المشاريع العقارية الجديدة؛ مثل: مدينة لوسيل، ومشروع مشيرب قلب الدوحة، بالإضافة إلى التوسع الكبير للمدن في الاتجاهات كافة، منها مدينة لوسيل مشيراً إلى مدى الجاذبية الاستثمارية التي توفرها المساحات الإيجارية في مدينة لوسيل حاليا لأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في ظل الموقع الاستراتيجي للمدينة والبنية التحتية المتميزة والإمكانات الخاصة التي تتميز بها.

الشيخ جاسم بن جبر:
مشروعات الاستثمار العقاري لعبت دوراً مهماً في الحفاظ على استقرار معدلات النمو

الآفاق الواعدة للقطاع العقاري

وأكد الشيخ جاسم بن جبر آل ثاني الآفاق الواعدة للقطاع العقاري بالدولة في ظل قوة الاقتصاد القطري، والنطاق الواسع لعمليات الإنشاء والتشييد التي تشهدها جميع المناطق، وإنجاز العديد من خطط التنويع الاقتصادي ضمن رؤية قطر الوطنية 2030. الأمر الذي جعله اليوم واحدا من أسرع القطاعات نموا، والقطاع الثاني في الدولة بعد قطاع الطاقة وأضاف قائلا: فقد استطاعت الدولة أن تتجاوز الاعتماد على الموارد الطبيعية، وتبني منظومة اقتصادية متكاملة تعتمد على التنويع، الابتكار، وتمكين القطاع الخاص ليكون شريكا رئيسيا في التنمية وأشار إلى أن هذه الآفاق الواعدة للقطاع مدفوعة بالسيولة المحلية المرتفعة والإنفاق الضخم خلال السنوات الأخيرة على مشاريع البنية التحتية والنقل، وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للدولة وتزايد أعداد السياح، ستقود إلى تأثير إيجابي على مختلف مؤشرات أداء القطاع خلال السنوات المقبلة.

وأضاف الشيخ جاسم بن جبر آل ثاني الرئيس التنفيذي لشركة اس كى بروبرتيز: تمتلك قطر الهيئة العامة لتنظيم القطاع العقاري التي تهدف إلى تعزيز مكانة قطر كوجهة استثمارية، تعتمد بشكل أساسي على تنظيم القطاع العقاري، بما يواكب التوجهات العالمية.

ولفت إلى أن التسويق العقاري أصبح عنصرا حاسما في جذب الاستثمارات، إذ يجب تحديد الأسواق المستهدفة بدقة.

كما شهدت قطر خلال العام الماضي تدشين استراتيجية الهيئة العامة لتنظيم القطاع العقاري، التي تهدف إلى تعزيز مكانة الدولة كوجهة استثمارية عبر تنظيم القطاع العقاري، وتحفيزه والنهوض به بما ينسجم مع اهداف استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة.

خليفة المسلماني:
السوق العقاري شهد تحركاً كبيراً من خلال الإيجارات والبيع والشراء خلال العام

مجموعة متكاملة من مقومات جذب الاستثمار الأجنبي وريادة الأعمال إذ تتمتع ببيئة جاذبة للاستثمار وبنية تحتية متكاملة وموقع استراتيجي يتيح إمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية. وتوفر الدولة مجموعة من الحوافز لتشجيع الاستثمارات الأجنبية وتسهيل الإجراءات.

مشاريع عملاقة تقود النمو

ويرى الخبير العقاري خليفة المسلماني أن استمرار الدولة في تنفيذ المشاريع يعد من العوامل الرئيسية التي تقود نمو القطاع العقاري، مشيرا إلى عزم العديد من المؤسسات الحكومية تنفيذ مشاريع خلال العام الجاري.

وقال خليفة المسلماني في تصريحات خاصة لـ لوسيل: لا شك هذا العام، شهد السوق العقاري تحركا كبيرا من خلال الايجارات والبيع والشراء في جميع مناطق الدوحة وخارجها، مؤكدا ان هذا التحرك مبشر جيد لحركة السوق.

وأشاد الخبير العقاري المسلماني بمنظومة القوانين التي تعنى بالتسجيل والوساطة والتوثيق العقاري، مؤكدا انها ساهمت في تعزيز مكانة الدولة كجهة جاذبة للاستثمارات المحلية والخارجية، وأضاف قائلا: لا شك ان التوسع في اقامة شركات ومصانع جديدة وزخم الفعاليات الرياضية والثقافية والمعارض والمؤتمرات التي تستضيفها الدوحة تحفز المستثمرين ايضا للبحث عن فرص عقارية في الدولة.

وأكد المسلماني على وجود العديد من العوامل التي تجعل بعض المناطق العقارية في قطر فرصا استثمارية واعدة.

وبيّن الخبير العقاري المسلماني أن استراتيجية

أرقام ومؤشرات رئيسية

بحسب تقرير نايت فرانك الصادر في صيف 2025، سجّلت المبيعات السكنية خلال الربع الثاني من 2025 ارتفاعًا بحوالي 114% مقارنة بالفترة نفسها من 2024.

في تلك الفترة تمّ تسجيل 1،844 صفقة بيع سكنية بقيمة 9,23 مليار ريال قطري

أما في الربع الثالث (2025) — حسب التقرير نفسه — فقد بلغ إجمالي مبيعات المنازل 5,9 مليار ريال قطري (ما يعادل تقريبًا 1,62 مليار دولار)، بزيادة تقارب 43% عن العام السابق

من جهة المعاملات العقارية عموماً: في أكتوبر 2025، سجلت السوق نحو 571 صفقة عقارية بقيمة إجمالية 2,1 مليار ريال قطري

كما أن النشاط في سوق الإيجارات يتصاعد: وفق بيانات هيئة تنظيم العقارات»، ارتفع عدد عقود الإيجار في أول 9 أشهر من 2025 بنسبة 25,1% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق

العرض الإيجاري والتوجهات السكنية

تقرير ValuStrat يشير إلى أن سوق الإسكان في قطر يتجه إلى تعزيز العرض حيث تم تسليم حوالي 4،500 وحدة سكنية في النصف الثاني من 2025، موزعة بشكل رئيسي في مناطق مثل لوسيل والوعب واللؤلؤة رغم ذلك، أسعار بعض العقارات شهدت ضغوط في مايو 2025، وأظهر مؤشر أسعار العقارات انخفاضًا بـ 1,9% على أساس شهري، لكنه لا يزال مرتفعًا بنحو 8,36% مقارنة بنفس الشهر من عام 2024

مع النمو في العرض وأيضًا الإقبال على الإيجار والشراء يبدو أن السوق يمر بمرحلة ضبط توازن بين العرض والطلب، مع فرص لخيارات متعددة للمشترين والمستأجرين، من الشقق الفاخرة إلى الفلل أو الشقق متوسطة السعر.

عوامل تساهم في هذا النمو:

- **الطلب القوي على السكن نتيجة لزيادة الهجرة، العمالة، أو تغيّر احتياجات السكان.**
- **استمرار التوسّع العمراني مشاريع لوسيل والوعب واللؤلؤة.**

تتصدر مشهد التنقل الكهربائي في منطقة الشرق الأوسط

تجربة قطر في النقل العام تشكل نموذجاً عالمياً وإقليمياً يحتذى به

الدوحة – لوسيل

حصدت قطر مراكز متقدمة إقليمية وعالمية في مؤشرات النقل العام وفق تقرير الاتحاد العالمي للنقل والمواصلات العامة (UITP) لعام 2025 حيث يخدم موقع قطر المتزايد كمركز رئيسي عالمي للخدمات اللوجستية أهدافها في مجال السياحة و تتضمن خطط قطر المستقبلية مطار حمد الدولي وشركة الخطوط الجوية القطرية، التي تم اختيارهما كأفضل مطار وأفضل شركة طيران في العالم لعام 2024 من قبل سكاي تراكس. بالإضافة إلى ذلك، يشمل ميناء حمد، بوابة قطر الرئيسية للتجارة العالمية، 30 خطاً بحرياً يربطون الميناء بأكثر من 100 وجهة بحرية حول العالم وذلك بشكل مباشر وغير مباشر.

يؤكد تقرير الاتحاد العالمي للنقل والمواصلات العامة (UITP) أن تجربة دولة قطر في النقل العام تشكل نموذجًا عالميًا وإقليميًا يحتذى به، يجمع بين الكفاءة التشغيلية، والاستدامة البيئية، والابتكار التكنولوجي، كما يعكس التزام الدولة بتحقيق رؤية قطر الوطنية 2030 وأهداف التنمية المستدامة، ويعزز من جاهزيتها لاستضافة الفعاليات الكبرى، وتقديم تجربة تنقل حضرية على أعلى مستوى عالمي.

مراكز متقدمة

أحرزت دولة قطر مراكز متقدمة في مجال النقل العام على الصعيد العالمي والعربي ومنطقة الشرق الأوسط، وفقا لمؤشرات التقرير الصادر عن الاتحاد العالمي للنقل والمواصلات العامة (UITP) لعام 2025، تحت عنوان «تقرير النقل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، والذي يصدره مركز التميز للنقل في الاتحاد، وشمل تقييمًا شاملًا لقطاع النقل العام في أكثر من 40 مدينة في 14 دولة من المنطقة.

وقد حصدت دولة قطر المركز الأول من حيث نسبة الوصول المريح إلى وسائل النقل العام، بنسبة بلغت 91,7%، وهي الأعلى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

كما حققت مدينة الدوحة المرتبة الأولى عالميًا من حيث عدد الكيلومترات المقطوعة لشبكة المترو لكل مليون نسمة بمعدل (64 كم/1 مليون نسمة) متفوقة على العديد من العواصم والمدن العالمية، واحتلت كذلك المرتبة الثالثة عالميًا في عدد حافلات النقل العام التي تخدم كل مليون نسمة من السكان بمعدل (969 حافلة/مليون) ما يعكس استثمارات الدولة الضخمة في التوسع الأفقي للنقل العام، كما جاءت أيضاً في المرتبة الرابعة عالميًا في عدد عربات المترو لكل مليون نسمة من السكان بمعدل (278 عربة/مليون). وصنف التقرير دولة قطر ضمن أفضل 20 دولة عالميًا من حيث تجربة المستخدم لشبكة النقل العام إلى جانب مدن مثل أمستردام، جنيف، وسنغافورة، مؤكدًا أن قطر تعد من بين الدول الأكثر كفاءة في تعرفة النقل حسب القوة الشرائية، مما يجعل المواصلات العامة في قطر في متناول الجميع.

أعلى التصنيفات

وأوضح التقرير أن دولة قطر سجلت واحدًا من أعلى التصنيفات في منطقة الشرق الأوسط في الاستدامة البيئية لوسائل النقل، من خلال خطط شاملة للتحول إلى الطاقة النظيفة، وتعد كذلك من أكثر الدول تطورًا في البنية التحتية الذكية المرتبطة بالنقل العام، بفضل امتلاكها لشبكة متكاملة مدعومة بالتحول الرقمي والمرافق المستدامة.

وأشاد التقرير بالتقدم النوعي الذي أحرزته الدولة في تطوير منظومة النقل العام من حيث البنية التحتية، والاستدامة، والتحول الرقمي، والتكامل بين الوسائل المتعددة، بما يلبي احتياجات سكانها وزائريها ويدعم تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030، مؤكداً أن هذه القفزات النوعية التي حققتها قطر أبرزت مكانتها كواحدة من الدول الرائدة عالمياً إقليميًا في مجال النقل العام.

مترو الدوحة أكفأ أنظمة النقل

وسلط التقرير الضوء على مترو الدوحة كأحد أحدث وأكفأ أنظمة النقل في العالم، بفضل التشغيل الآلي بالكامل بدون سائق، ومعدلات كثافة عالية لكل مليون نسمة، ومساهمته المحورية في إنجاح الفعاليات والأحداث الكبرى التي تنظمها وتستضيفها الدولة وعلى رأسها بطولة كأس العالم FIFA قطر 2022 عبر دعم تنقل الجماهير بسلاسة وأمان.

كما وصف التقرير ترام لوسيل بأنه تجسيد للتخطيط الحضري الحديث، حيث يخدم مدينة لوسيل الذكية، ويحقق أعلى معدلات الكيلومترات لكل مليون نسمة مقارنة بالمدن المماثلة، ويعكس رؤية قطر المستقبلية في التطوير العمراني المستدام.

وأكد التقرير أن قطر تعتمد نهجًا استراتيجيًا طموحًا في النقل المستدام، يتمثل في تشغيل حافلات كهربائية على نطاق وطني، وامتلاكها لخطة طموحة في التحول الكامل إلى الحافلات الكهربائية بحلول 2030، ومطابقة أسطول حافلات النقل العام لأعلى معايير الانبعاثات البيئية.

وأشار التقرير إلى أن مدينة لوسيل تحتضن أكبر مستودع حافلات كهربائية في العالم، ويعمل بالطاقة الشمسية لتغذية مرافقه المتنوعة بالكامل، ويحتوي على بنية تحتية متطورة تشمل محطات شحن ذكية، وأنظمة تتبع رقمية، ومراكز صيانة خضراء.

وأشاد التقرير بنجاح دولة قطر في دمج وسائل النقل المختلفة ضمن منظومة موحدة تتميز بالدفع الإلكتروني الكامل عبر البطاقات والتطبيقات، وتمتلك منصات ذكية لتخطيط الرحلات وتتبع الحافلات، بما يمكن من الربط السهل والفعّال بين شبكات المترو، الحافلات، الترام، والنقل التشاركي.

التنقل الكهربائي

كشف تقرير أصدرته شركة برايس ووترهاوس كوبرز (PwC)، عن تصنيف دولة قطر كواحدة من الدول الأكثر طموحًا وتأثيرًا في مجال التنقل الكهربائي على مستوى الشرق الأوسط، لتثبت الدولة مجدداً توجهها نحو الريادة العالمية في هذا القطاع الحيوي.

ووفقًا للتقرير فإن دولة قطر تسير بخطى سريعة نحو التحول إلى التنقل الكهربائي، بما يتماشى مع استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة التي تركز على الاستدامة، والتنويع الاقتصادي، والنمو المدفوع بالتكنولوجيا، وصولاً لتحقيق رؤية قطر الوطنية 2030، مبينًا أن الخطط التي انبثقت في هذا المجال لعبت دورًا محوريًا في هذا التحول، حيث تم إطلاق استراتيجية المركبات الكهربائية، والتي تهدف إلى أن تشكل السيارات الكهربائية 10% من إجمالي مبيعات المركبات بحلول عام 2030، بالإضافة إلى تسريع تطوير البنية التحتية الداعمة إلى مستقبل التنقل عديم الانبعاثات الكربونية.

وتوقع التقرير أن نسبة مبيعات سيارات البطارية الكهربائية (BEV) في قطر سترتفع من 1,1% في عام 2025إلى 14,4% بحلول عام 2035، فيما سترتفع نسبة مبيعات السيارات الهجينة القابلة للشحن (PHEV) من 0,7% إلى 9,6% بحلول عام 2035.

وفي هذا الصدد استعرض التقرير الدور البارز الذي لعبته وزارة المواصلات في قيادة التحول نحو التنقل المستدام، من خلال خطط استراتيجيات عملها التي أطلقتها لدعم التحول نحو التنقل الكهربائي والهادفة إلى مستقبل أنظف وأكثر كفاءة ووعيًا بيئيًا، حيث أوضح التقرير أن هذه الخطط ساهمت بوصول نسبة الحافلات الكهربائية إلى 73% من أسطول حافلات النقل العام، ما يعكس تحولًا ملموسًا نحو النقل الأخضر، كما لعبت الوزارة دورا بارزًا في إنشاء مصنع لتجميع الحافلات الكهربائية في منطقة أم الحول الحرة، بالتعاون بين شركة يوتونغ الصينية وشركة مواصلات كروة.

مصادر الطاقة النظيفة

وتوقع التقرير أن يساهم التحول إلى التنقل الكهربائي مصحوبا بالتوسع في مصادر الطاقة النظيفة في خفض انبعاثات الكربون بدولة قطر إلى نحو 5% مقارنة بالاعتماد الكامل على مركبات الوقود التقليدي، مما يدعم التزامها الكامل بالنقل المستدام منخفض الكربون.

وبالتوازي مع ذلك أوضح التقرير أن أهم محركات القوة والتميّز في مجال التنقل الكهربائي لدى دولة قطر تستند على رؤيتها الوطنية 2030 التي تدمج الاستدامة في صميم التنمية الاقتصادية والبيئية، مشيرا في هذا الصدد إلى توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي للدولة بمعدل 4,1% سنويًا حتى 2029، مصحوبا بزيادة سكانية بنحو 3,2 مليون نسمة بحلول 2030، مما يخلق سوقًا متسعًا لمركبات المستقبل، إلى جانب مساعي جادة لتركيب أكثر من ألف وحدة شحن كهربائي بحلول عام 2030، مدعومة بخطط بناء نحو 4 آلاف وحدة شحن كهربائي بحلول عام 2035، فضلا عن التزام الدولة بمصادر إنتاج الطاقة النظيفة مع هدف إنتاج 5 غيغاواط من الطاقة الشمسية بحلول 2035، ما يضمن تغذية شبكة الشحن الكهربائي بالكامل من مصادر متجددة.

وكشف التقرير أن التركيز على الاستثمار المحلي والعالمي في هذا المجال ساهم في دعم التحول إلى التنقل الكهربائي في الدولة، حيث ساهم القطاع الخاص بإطلاق منصة تصنيعية إقليمية صاعدة، من خلال أول علامة تجارية وطنية للسيارات الكهربائية إيكوترانزيت (Ecotranzit)، وتطوير مركبة (Vim) بأيدي وخبرات قطرية.

إلى جانب ذلك تم إنشاء شركة (ABB) بمنطقة أم الحول الحرة، والتي تضم مركز تدريب وخدمات متقدم متخصص في البنية التحتية لشحن المركبات الكهربائية بالتعاون مع هيئة الأشغال العامة «أشغال».

كما أثبتت دولة قطر أنها شريك استثماري عالمي مؤثر، مع مساهمات جهاز قطر للاستثمار في كبرى شركات تصنيع البطاريات مثل (SK On)، ما يضع قطر ضمن اللاعبين الكبار في سلسلة القيمة العالمية للبطاريات، بالإضافة إلى أن الدولة أصبحت وجهة استثمارية جذابة عالميًا، تستقطب شركات مثل فولكس فاغن وبورشه ويوتنغ لتأسيس أعمالها في السوق القطري.

يمهد التقرير لمستقبل تتبوأ فيه دولة قطر مركزًا عالميًا في التنقل الكهربائي، من خلال تطوير منظومة بطاريات محلية، وتأهيل كوادر وطنية متخصصة، وتعزيز التعاون الدولي في البحث والتطوير، بما يتيح لدولة قطر أن تكون مصدرًا لتقنيات ومكونات التنقل المستدام نحو أسواق أوروبا وآسيا، ويؤكد توجهها لتكون رائدة عالميًا في التنقل النظيف، وتجمع بين الابتكار والاستدامة والصناعة.

رفع طاقته الاستيعابية إلى 65 مليون مسافر باستكماله مشروع التوسعة الكبرى

«حمد الدولي».. أكثر المطارات تطورًا وفخامة على مستوى العالم

عبد الدايم نور

يواصل مطار حمد الدولي انجازاته بتوسيع نطاق عملياته لتلبية الطلب المتزايد على السفر، تدعمه في ذلك جاذبية قطر المتنامية كوجهة سياحية رائدة ونمو قطاع الطيران فيها. وانطلاقا من التزام المسؤولين في المطار بالارتقاء بتجربة المسافرين، تتواصل الجهود في تعزيز طاقة المطار الاستيعابية والتشغيلية، مؤكدين دور الإنجازات التي يحققه في إعادة تعريف المعايير العالمية لمستويات أداء المطارات».

وخلال الربع الثالث، سجلت حركة الطائرات ارتفاعا بنسبة 1,3%، حيث شهد المطار 72700 رحلة، فيما استقر حجم الشحن الجوي عند 664975 طنا، مسجلا انخفاضا طفيفا بنسبة 0,8% مقارنة بالربع الثالث من عام 2024.

وحققت شركات الطيران العاملة بمطار حمد الدولي متوسط إشغال للمقاعد المتاحة بنسبة 84,1%، بزيادة قدرها نقطتان مئويتان مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، مما يعكس قوة الطلب وكفاءة أداء المسارات الجوية.

هذا المطار شكل ولادة أكبر مشاريع قطر التنموية، ليكون قادرا على تقديم خدماته لأكثر من خمسين مليون مسافر بدءا بثلاثين مليونا حاليا، لتتوسع مع زيادة النمو في حركة السفر.

وقد شهد المطار في مارس الماضي افتتاح منطقتي الكونكورس (D) و (E)، لترتفع بذلك طاقة المطار الاستيعابية إلى أكثر من 65 مليون مسافر سنوياً وارتفعت مساحة مبنى المطار بعد التوسعة بنسبة 14 بالمائة لتصل إلى 842 ألف متر مربع، فيما وصل إجمالي عدد بوابات الصعود للطائرة إلى 62 بوابة بعد إضافة 17 بوابة جديدة، بزيادة قدرها 40 بالمائة، مما يحقق مستويات أعلى من الربط بين الرحلات ويدعم انسيابية العمليات التشغيلية ويؤدي إلى خفض ملحوظ في الاستعانة بالحافلات في نقل المسافرين.

ويأتي هذا الإنجاز كمرحلة أخيرة من مسيرة التحول التي ابتدأها المطار في عام 2022 مع افتتاح «أورتشارد»، وهي الحديقة الاستوائية الداخلية التي تمتد على مساحة 6 آلاف متر مربع

وقال المهندس بدر محمد المير، الرئيس التنفيذي لمجموعة الخطوط الجوية القطرية في تصريحات صحفية خلال الافتتاح «تم افتتاح التوسعة الأخيرة في 2022، والتي رفعت الطاقة الاستيعابية للمطار في ذلك الوقت إلى 53 مليون مسافر، وقد تم استغلال هذه التوسعة بنسبة 100 بالمائة، إذ ارتفع عدد المسافرين عبر المطار من 37 مليون مسافر إلى 53 مليون مسافر العام الماضي. وقد بدأنا في مشروع التوسعة الحالية من بداية 2023 لتلبية الارتفاع المتزايد لعدد المسافرين، واليوم وصلت الطاقة الاستيعابية لمطار حمد الدولي إلى 65 مليون مسافر».

واكد المهندس بدر محمد المير: «ندعم من خلال المساحات الجديدة في مطار حمد الدولي الشباب القطري ممن لديهم محلات ومقاهي في الدوحة، حيث نمنح الفرصة للشباب القطري لعرض منتجاتهم وأفكارهم وطرحها على المستوى العالمي عن طريق مطار حمد الدولي، بما يعود عليهم بالنفع، اسوة بمن سبقوهم في فتح علامات تجارية في المطار خلال السنوات الماضية».

التوسعة الجديدة

وشهدت التوسعة الجديدة إضافة مجموعة متنوعة من منافذ التسوق وعلامات المطاعم العالمية، فيما أعيد تصميم المقاعد على نحو يضمن توفيرها أنماط جلوس مريحة ومثالية.

وتطلق السوق الحرة القطرية ضمن التوسعة أكثر من 10 متاجر ومنافذ جديدة للتسوق والأطعمة والمشروبات في منطقتي الكونكورس الجديدتين (D) و (E)، ما يعني مساحة قدرها 2700 متر مربع تضاف لمساحات أماكن التسوق عبر المطار.

ويعمل هذا التطوير على دعم تدفق حركة المسافرين وتحسين إدارة الموارد وتعزيز الربط بين رحلات الطيران، بما يضمن حصول المسافرين على خدمات أكثر سلاسة وكفاءة».

وتتميز المنطقتان الجديدتان بأنظمة صعود ذاتية متطورة، مما يدعم سلاسة عمليات الصعود إلى الطائرة ويضمن كفاءة تشغيلية أفضل وإجراءات أسرع. كما تتيح التكنولوجيا الذكية إمكانية التحقق السريع من وثائق السفر، وتقليل أوقات الانتظار، وتضمن سلاسة الانتقال من مبنى المطار إلى الطائرة.

على صعيد آخر، تم تصميم المنطقتين (D) و(E) لتلبية متطلبات شهادة «جي ساس 4 نجوم» للتصميم والبناء وكذلك للحصول على شهادة «ليد» الذهبية. وتتضمن المنطقتان الجديدتان أنظمة موفرة للطاقة وحلولاً مبتكرة لإدارة المياه والحفاظ على درجات حرارة مثالية، بما يعزز توافق المطار مع أهداف الاستدامة العالمية.

ويعتبر مطار حمد المبنى الأضخم في الدوحة بمساحة تبلغ ستمائة ألف متر مربع، أما ردهة تسجيل الدخول فهي عبارة عن قاعة ذات تهوية متجددة وخالية من الأعمدة بمساحة تبلغ 25 ألف متر مربع.

وتتوفر في مبنى المطار 138 منضدة تسجيل، 14 منها تمتاز بأجواء الخصوصية حصرياً لمسافري الدرجة الأولى عبر الخطوط الجوية القطرية. كما يستوعب نظام تسجيل الحقائب خمسة آلاف حقيبة في الساعة الواحدة، أو 120 ألفا في اليوم.

تحسين تجربة المسافرين

تجسد التوسعة التي شهدها المطار- تجربة السفر الفائقة للمسافرين عبر توفير تقنيات حديثة ومرافق متطورة، مما يسهم في تسهيل الرحلات وتحسين الكفاءة التشغيلية، وتتكامل المنطقتان الجديدتان في المطار مع مبنى المسافرين الحالي لتشكلا إضافة مهمة إلى شبكة البوابات والمرافق الحديثة التي تواكب النمو المتسارع في حركة السفر العالمية.

وبافتتاح هاتين المنطقتين ارتفعت المساحة الإجمالية للمطار إلى 842 ألف متر مربع بزيادة قدرها 14%، مع إضافة 17 بوابة جديدة ليصبح إجمالي عدد بوابات الصعود إلى الطائرة 62 بوابة، إذ تعزز هذه الإضافة ربط الرحلات وتدعم انسيابية العمليات التشغيلية، مما يسهم في تقليل الاعتماد على الحافلات لنقل المسافرين.

منطقة التجارة والمرافق

تستهدف التوسعة تحسين تجربة المسافرين عبر توفير مجموعة متنوعة من المرافق، بما في ذلك أكثر من 10 متاجر جديدة في السوق الحرة، إضافة إلى منافذ الطعام والشراب المنتشرة في المنطقتين الجديدتين.

كما تحرص إدارة مطار حمد على تعزيز الاستدامة، إذ تم تصميم المنطقتين لتلبية متطلبات شهادة جي ساس 4 نجوم للبناء والتصميم، إضافة إلى حصولهما على شهادة ليد الذهبية، وتشمل التوسعة حلولا مبتكرة في مجال الطاقة وإدارة المياه، مما يسهم في تحقيق أهداف الاستدامة العالمية.

ومن جانب آخر، يولي مطار حمد الدولي اهتماما خاصا بتوفير بيئة شاملة للمسافرين، فقد تم تزويد المنطقتين الجديدتين بتقنيات متطورة تسهم في تسريع إجراءات الصعود إلى الطائرة، مثل الأنظمة الذاتية لصعود المسافرين، إلى جانب توفير أجهزة سمعية للمساعدة، وممرات خالية من العوائق لضمان راحة جميع المسافرين.

تحول المطار لمركز عالمي

تحققت في مشروع توسعة مطار حمد الدولي تحسينات بارزة بجميع جوانب المطار، إذ يعد هذا المشروع تجسيدا حقيقيا لتحول المطار إلى مركز عالمي للابتكار في مجال الطيران، ويعكس قدرته التنافسية على مستوى العالم في تلبية احتياجات المسافرين.

ومع اكتمال مشروع التوسعة أصبح مطار حمد الدولي أحد أبرز المطارات في العالم، مقدما خدمات راقية ومرافق حديثة تتماشى مع احتياجات المسافرين في العصر الحديث.

ويعكس هذا الإنجاز المستمر التزام دولة قطر بتطوير بنيتها التحتية، ويعزز دور المطار باعتباره وجهة عالمية للطيران والتجارة والسياحة، مما يساهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية لرؤية قطر 2030.

ويُعد المطار مقرًا للخطوط الجوية القطرية الحائزة على تصنيف خمس نجوم، ويرتبط بشبكة واسعة من الوجهات العالمية تضم أكثر من 200 وجهة، وشراكات مع أكثر من 55 شركة طيران، بطاقة استيعابية تتجاوز 65 مليون مسافر سنويًا، مما يرسّخ مكانته كمركز عالمي رائد في صناعة الطيران.

مكانة عالمية مرموقة

صُنف مطار حمد الدولي ضمن أكثر المطارات ازدحاماً بالمسافرين الدوليين في عام 2024، وفقا لتقرير صادر عن مجلس المطارات الدولي ACI، محافظا على مكانته المرموقة على الساحة العالمية ومجلس المطارات الدولي ACI هو جهة معنية بتعزيز معايير السلامة والأمن والاستدامة في قطاع الطيران حول العالم.

ويضع هذا الإنجاز المطار الحائز على جوائز عالمية مرموقة، ضمن قائمة أفضل عشرة مطارات دولية.

ولم يقتصر التميز على حركة المسافرين فقط، بل برز مطار حمد الدولي أيضا في مجال الشحن الجوي

ويكرس هذا الأداء الاستثنائي مكانة مطار حمد الدولي كمركز محوري في حركة النقل الجوي العالمية، سواء في مجال الركاب أو الشحن، ويعكس استراتيجية قطر الناجحة في تطوير بنيتها التحتية وتعزيز مكانتها كمركز لوجستي دولي.

أرفع الجوائز والأوسمة

فخلال عشريته الأولى، حصد المطار أرفع الجوائز والأوسمة، حيث تصدر قائمة أفضل مطارات العالم لثلاث مرات ضمن جوائز سكاي تراكس العالمية للمطارات. كما حل بالمرتبة الثانية في مؤشر الربط الجوي بالشرق الأوسط وفقا لتصنيف مجلس المطارات الدولي لآسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط، مما يؤكد التزام المطار بتعزيز سجله الحافل في الابتكار وتحسين كفاءته التشغيلية ووضع عملائه في صميم استراتيجيته، وتحقيقه أعلى معايير الكفاءة التشغيلية، بما يضمن لمسافريه تجربة سفر سلسة وموثوقة.

أرقام قياسية

خلال أبريل الماضي، حصد مطار حمد الدولي لقب أفضل مطار للتسوق في العالم للعام الثالث على التوالي، إلى جانب احتفاظه بلقب أفضل مطار في الشرق الأوسط للعام الحادي عشر على التوالي، وذلك ضمن جوائز سكاي تراكس العالمية للمطارات لعام 2025.

كما حصل على لقب أفضل مطار في العالم ضمن جوائز سكاي تراكس لعام 2024. كما حصلت الخطوط الجوية القطرية، التي تقوم بتشغيل المطار، على جائزة أفضل شركة طيران للعام للمرة الثامنة على نحو غير مسبوق.

العبور الترانزيت

يواصل مطار حمد الدولي جهوده الدؤوبة لتعزيز تجربة السفر، وذلك بتوفير مسارات فحص مخصصة لمسافري العبور الترانزيت من العائلات التي تصطحب أطفالاً صغاراً. ويهدف المطار من تلك الخطوة إلى خفض أوقات الانتظار عند نقاط الفحص الأمني، حيث ستحظى هذه العائلات بالمساعدة والتوجيه المباشر من قبل موظفي المطار المختصين ممن سيقدمون العون أيضاً بشأن المتعلقات الشخصية. وتعكس هذه المبادرة مدى التزام المطار بخفض مستويات ضغوط السفر وتقليل أوقات الانتظار لدى المسافرين، وكذلك توفير تجربة سفر تتميز بالسلاسة والراحة.

ويواصل مطار حمد الدولي سجله الحافل بإرساء المعايير الجديدة في السفر جواً، فيما يُبقي تجربة المسافرين وسلامتهم على رأس أولوياته. وقد حقق مطار حمد الدولي نجاحاً كبيراً على مدار السنوات الماضية في تقليل الأوقات التي يستغرقها المسافرون في طوابير الانتظار والوصول بها إلى مستويات رائدة عالمياً، حيث أصبح أكثر من 95% من المسافرين يُمضون أقل من خمس دقائق في نقاط الفحص الأمني، دون الإخلال بأي من المعايير الأمنية المطبقة. كما يتيح المطار لمسافري العبور الترانزيت إمكانية الاحتفاظ بأجهزتهم الإلكترونية وعبوات السوائل داخل أمتعتهم المحمولة، وهي خطوة جعلت إجراءات الفحص الأمني أكثر يسراً وسهولة وحظيت بانطباعات إيجابية من قبل المسافرين، مما جعل مستويات الرضا تسجل بنسبة 97,2%.

ويتضمن مطار حمد الدولي الذي يشتهر بمرافقه المناسبة للعائلات، مجموعة من المرافق المصممة خصيصاً لاستقبال المسافرين من العائلات التي تصطحب أطفالاً، حيث يوفر العديد من سبل الراحة والحفاظ على الخصوصية، بداية من غرف تغيير ملابس الأطفال وحتى دورات المياه العائلية. ويمكن للمسافرين الصغار الاستمتاع بمناطق اللعب الموجودة بالمطار، فيما يمكن لهؤلاء الباحثين عن الاسترخاء استخدام إحدى الغرف الهادئة البالغ عددها 17 غرفة والتي تتميز بمقاعد مريحة وإضاءة مناسبة.

بالإضافة إلى هذه المرافق المخصصة للعائلات، يوفر المطار للمسافرين العديد من فرص الاستكشاف وتجارب الترفيه داخل المطار، مثل مجموعات الأعمال الفنية ومناطق الألعاب.

ويعتبر مطار حمد الدولي رائداً في قطاع الطيران العالمي، حيث يلبي احتياجات جميع المسافرين، حيث يُصنَّف ضمن أفضل مطارات العالم بفضل سجله الحافل في التميز التشغيلي وخدمة العملاء والخدمات الرقمية. ويواصل المطار التزامه بتقديم الحلول المبتكرة والتقنيات المتطورة، بما يؤكد التزامه بتقديم تجربة سفر استثنائية.

ملاذ مصمم بأسلوب مستدام

أورتشارد في مطار حمد الدولي هو ملاذ مصمم بأسلوب مستدام، يوفّر للمسافرين مساحة هادئة تحيط بها النباتات الخضراء، والإضاءة الطبيعية، والعناصر المائية الهادئة. تم تصميم هذه المساحة لتعزيز الشعور بالسكينة والتوازن، لتمنح المسافرين فرصة للاسترخاء والتجدد قبل متابعة رحلتهم.

في قلب أورتشارد تمتد حديقة استوائية داخلية رائعة، تضم مجموعة متنوعة من الأشجار والنباتات والشجيرات التي تم جمعها بعناية من مختلف أنحاء العالم. وتضفي المياه المتدفقة جوًا من الانتعاش والهدوء، مما يجعلها مساحة مثالية للاسترخاء وسط أجواء طبيعية نابضة بالحياة.

يتميّز سقف أورتشارد بتصميم هندسي مبتكر يسمح بمرور الضوء الطبيعي، مما يمنح المكان طابعًا من الرحابة والانفتاح. وتحيط بالحديقة شاشة رقمية متطورة تقدم عروضًا بصرية متحركة مستوحاة من الطبيعة والمناظر القطرية، ما يعزز من الطابع الحسي والتفاعلي للمكان.

وسط الخلفية الخضراء المذهلة، يقدّم أورتشارد تجربة تسوق وتناول طعام فريدة من نوعها. يمكن للمسافرين استكشاف علامات تجارية عالمية مرموقة، ومتاجر مفهومية مبتكرة، إلى جانب مجموعة مختارة من المطاعم والمقاهي، في مزيج متناغم يجمع بين الراحة والفخامة وسهولة الوصول.

وتأتي الاستدامة دائمًا في مقدمة خطط مطار حمد الدولي، حيث حققت الشركة القطرية لإدارة وتشغيل المطارات مطار إنجازاً هاماً في هذا المجال بحصولها على شهادة الريادة في تصاميم الطاقة والبيئة (ليد) الذهبية عن المنطقة المركزية في المطار، والتي تضم الحديقة الاستوائية الداخلية الخلابة. أورتشارد. وتعكس هذه الشهادة التزام المطار بمعايير الاستدامة وممارسات البناء الصديقة للبيئة.

يمتد أورتشارد على مساحة 6,000 متر مربع، ويضم أكثر من 300 شجرة و25,000 نبتة تم اختيارها بعناية من غابات مستدامة. وقد صُمم السقف الشبكي الممتد بطول 85 مترًا لتعزيز تدفق الضوء الطبيعي والمساهمة في تنظيم درجات الحرارة، مما يرفع من كفاءة الطاقة ويوفر بيئة مريحة للمسافرين. ومن خلال هذا التوجه المستدام، يرسّخ مطار حمد الدولي مكانته كمطار عالمي يضع الاستدامة في صميم تجربته التشغيلية، ويقدم نموذجًا رائدًا للسفر المسؤول والصديق للبيئة.

سواء كنت مسافرًا في رحلة عمل وتبحث عن لحظة هدوء، أو مع عائلتك وتقضون وقتًا مميزًا، أو تستكشف العالم بمفردك وتوثق لحظات جديدة، فإن أورتشارد يشكّل وجهة قائمة بذاتها.

يجمع بين الطبيعة والاسترخاء والخدمات الراقية، ليعيد تعريف تجربة السفر في المطار.

استقبل مطار حمد الدولي 14,3 مليون مسافر في الربع الثالث من يوليو إلى سبتمبر هذا العام، بنمو سنوي بلغت نسبته 4,3%، محققا بذلك أفضل أداء ربع سنوي منذ افتتاحه في 2014.

وكان الحدث الأبرز خلال هذا الربع هو الرقم القياسي الذي سجله المطار في أغسطس، والذي أصبح بموجبه الشهر الأكثر ازدحاما في تاريخ المطار على الإطلاق، إذ استقبل أكثر من 5 ملايين مسافر، ما يؤكد المكانة الرائدة لمطار حمد الدولي ضمن أسرع المطارات نموا في العالم.

وخلال الربع الثالث، سجلت حركة الطائرات ارتفاعا بنسبة 1,3%، وشهد المطار 72 ألفا و700 رحلة، في حين استقر حجم الشحن الجوي عند 664 ألفا و975 طنا، مسجلا انخفاضا طفيفا بنسبة 0,8% مقارنة بالربع الثالث من عام 2024.

ويعكس هذا النمو الطلب المتنامي على السفر المباشر إلى دولة قطر، كما يؤكد حيوية قطاع الطيران وقوته باعتباره محركا رئيسيا للتنوع الاقتصادي الوطني.

ثاني أفضل مطار 2025

استمر مطار حمد الدولي في تحقيق اعلى المراتب في جوائز سكاي تراكس منذ افتتاحه عام 2014، حيث حقق المركز الثاني ضمن جوائز سكاي تراكس للمطارات 2025 وواصل الحفاظ على مكانته الرائدة بالحصول على جائزة أفضل مطار للتسوق للعام الثالث على التوالي وجائزة افضل مطار في الشرق الأوسط للعام الحادي عشر على التوالي.

رمز للحداثة والتميز

إلى جانب كونه مركزًا رئيسيًا للسفر، يُعد مطار حمد وجهة فنية ومعمارية مميزة. يضم المطار العديد من الأعمال الفنية البارزة، من بينها منحوتة الدب الأصفر الشهيرة للفنان السويسري أورس فيشر، التي تجذب أنظار المسافرين بتصميمها الفريد. كما يضم المطار معروضات فنية أخرى تعكس التراث القطري وتدمج بين الثقافة المحلية والفن العالمي. إضافة إلى ذلك، يتميز التصميم الداخلي للمطار بتوازن رائع بين الحداثة والطابع التراثي، مما يمنح المسافرين تجربة بصرية استثنائية.

وتتوفر في مبنى المطار 138 منضدة تسجيل، 14 منها تمتاز بأجواء الخصوصية حصرياً لمسافري الدرجة الأولى عبر الخطوط الجوية القطرية. كما يستوعب نظام تسجيل الحقائب خمسة آلاف حقيبة في الساعة الواحدة، أو 120 ألفا في اليوم.

ويعتبر مستودع صيانة الطائرات الأكبر مساحة في العالم، بطاقة استيعابية تبلغ 13 طائرة تتم صيانتها في الوقت نفسه، وهو أول مطار مصمم خصيصاً لطائرات A380.

ويستوعب المطار مائة عملية هبوط وإقلاع في الساعة الواحدة، وهو ما يعادل هبوط خمس طائرات كل ثلاث دقائق.

محققة أرقاماً قياسية في أعداد الزوار **2025**

قطـــر
تواصل مسيرة النمو السياحي

أكثـر من **550** فعاليـــة
وفق رزنامة ديناميكية خلال عام

عبد الدايم نور

أصبحت السياحة القطرية وقود بناء اقتصاد المستقبل والتحول نحو نموذج الاقتصاد الجديد، وتحقيق التنوع الاقتصادي المنشود، بعدما سجلت نمواً في مؤشرات القطاع كافة، بشكل متواصل ومستدام وتفوقاً إقليمياً ودولياً.
وتشير المؤشرات السياحية العالمية للعامين الماضيين، إلى تألق السياحة القطرية رغم التحديات العالمية، حيث استطاعت تحقيق نتائج متفوقة وذلك بشهادة المنظمات الدولية العاملة بقطاع السياحة والسفر التي أكدت أن دولة قطر نجحت باستقطاب السياح من مختلف دول العالم، الأمر الذي ساهم في تعزيز مكانة الدولة السياحية على المستوى العالمي.
وواصل قطاع السياحة في قطر مسيرة نموه القوي خلال العام الجاري، حيث أعلنت قطر للسياحة في وقت سابق عن ارتفاع إجمالي عدد زوار دولة قطر بنسبة 2,2 % خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري، ليصل إلى 3,5 مليون زائر، قياسا بالفترة نفسها من العام الماضي.
وأكدت قطر للسياحة، في بيان سابق لها، استمرار تسجيل النمو في أعداد الزوار والإقامة الفندقية خلال الفترة المنتهية في الثلاثين من سبتمبر الماضي، في وقت تستعد فيه الدولة لجدول حافل بالفعاليات خلال الربع الأخير من العام الجاري وبداية العام المقبل.
وأشار البيان إلى أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واصلت تصدر قائمة الأسواق المصدرة للزوار بنسبة 36 في المائة من إجمالي الوافدين، تلتها أوروبا بنسبة 25 في المائة ثم آسيا وأوقيانوسيا بنسبة 22 في المائة.
وأضاف أن الربع الثالث من العام الجاري شهد ارتفاعا ملحوظا في عدد الزوار من الصين بزيادة نسبتها 37 في المائة، وأستراليا بزيادة نسبتها 31 في المائة.
وفيما يتعلق بطريقة الدخول إلى قطر، أوضح البيان أن 60 % من الزوار وصلوا عبر الجو و33 في المائة عبر البر و7 في المائة من الزوار عبر البحر، ما يعكس استمرار الحركة السياحية النشطة عبر مختلف المنافذ.
وبالنسبة للطاقة الاستيعابية للفنادق والشقق الفندقية، لفت البيان إلى أنها بلغت 41،733 غرفة، في حين بلغ متوسط إشغال الفنادق حتى نهاية الربع الثالث 68 في المائة، بزيادة قدرها 2,4 في المائة مقارنة بالعام الماضي، كما ارتفع إجمالي ليالي الإقامة المباعة إلى 7,7 مليون ليلة، مسجلا نموا في الطلب بنسبة 8 في المائة، مقارنة بالعام الماضي.
ومع دخول الربع الأخير من العام الجاري، واصلت «Visit Qatar» بإطلاق برنامج كامل من الفعاليات المدرجة في رزنامة قطر 2025 - 2026، حيث شكل هذا الربع بداية سلسلة من البطولات الرياضية الدولية والبرامج الثقافية والفعاليات الترفيهية والتي نجحت في أن تجذب المقيمين والمسافرين من المنطقة والزوار الدوليين.

الخرجي: السياحة في قطر ليست مجرد قطاع اقتصادي بل نهج إستراتيجي متكامل

نهج استراتيجي متكامل

وكان سعادة السيد سعد بن علي الخرجي رئيس قطر للسياحة، قد أكد أن السياحة في قطر ليست مجرد قطاع اقتصادي، بل هي نهج استراتيجي متكامل يصب في قلب أهداف استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة 2024 – 2030، التي تعد المرحلة الأخيرة نحو تحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030، مضيفا: كل مشروع سياحي جديد، وكل فعالية عالمية نستضيفها، وكل خدمة نرتقي بها، هي انعكاس مباشر لجودة الحياة التي ننشدها، والتي ترتكز على بنية تحتية راسخة وأسس متينة بنتها دولتنا.
وأشار سعادته في تصريحات صحفية إلى أن دولة قطر تعد اليوم نموذجاً للسياحة العائلية الآمنة؛ لجهة أنها تتصدر مؤشرات الأمن والسلامة عربياً ودولياً، مضيفا «ما شهدناه في كأس العالم لم يكن مجرد تنظيم بطولة؛ بل كان تصديراً حقيقياً لثقافتنا وهويتنا، والأفواج التي جاءت لقطر خلال كأس العالم تعرفوا على ثقافتنا وأكلنا وتراثنا، وفي قطر لا نخشى التأثر بالثقافات الوافدة؛ فهويتنا راسخة، يكتسبها أبناؤنا منذ الصغر، وهي جزء أساسي من قوتنا المجتمعية.»
وأوضح سعادته أن القطاع السياحي أصبح اليوم إحدى ركائز النمو الاقتصادي في قطر، وبلغ إسهامه أكثر من 8 % من الناتج المحلي مع خطط طموحة لرفع هذه النسبة إلى 12 بالمائة بحلول 2030، لافتاً إلى أن عدد الفعاليات المُقامة هذا العام بلغ أكثر من 550 فعالية، أي ما يعادل فعالية ونصف يومياً، وفق رزنامة ديناميكية تراعي رزنامة فعاليات وأعياد ومناسبات دولة قطر.»

السياحة العلاجية

وأكد سعادة السيد سعد بن علي الخرجي رئيس قطر للسياحة، حرص قطر للسياحة على إقامة الفعاليات الرياضية التي تتيح للأسرة القطرية

القدوة: قطاع السياحة يشهد نمواً ملحوظاً مدعوماً بإحصائيات إيجابية

الانخراط مع أبنائها في أنشطة تعزز من صحة المجتمع ورفاهه، بما يتماشى مع توجهات الاستراتيجية الوطنية، مشيراً إلى التركّيز على تطوير مشاريع وجهات نوعية تلبّي تطلعات الأسرة القطرية، من خلال تخصيص مرافق متكاملة تشمل وسائل المواصلات، والمنتجعات، والحدائق، والمواقع الترفيهية، في ظل الالتزام الصارم بأعلى معايير الجودة.»
وأشار إلى التنسيق مع وزارة الصحة فيما يتعلق بالعمل على تعزيز السياحة العلاجية، إيماناً بجودة الخدمات الطبية في قطر وقدرتها على تقديم رعاية آمنة وعائلية للزوار».

إحصائيات إيجابية

اكد الخبير السياحي السيد ايمن القدوة بان عام 2025، شهد قطاع السياحة في دولة قطر نمواً ملحوظاً، مدعوماً بإحصائيات إيجابية تعكس جاذبيتها المتزايدة للزوار الدوليين منوها بانه بلغ إجمالي الزوار الدوليين 4,417 مليون زائر، مقارنة بـ4,907 مليون في 2024، مما يشير إلى استمرار الانتعاش بعد جائحة كوفيد-19.
وفقاً لبيانات قطر للسياحة حتى نوفمبر 2025، وشهدت الأشهر الأولى ارتفاعاً، حيث سجل يناير 637 ألف زائر، وديسمبر (حتى الآن) 494 ألفاً، مع تفوق الوصول جواً (2,731 مليون) على البري (1,404 مليون) والبحري (282 ألفاً).
هذا النمو يعكس استراتيجية قطر في تعزيز البنية التحتية، حيث ارتفع عدد الغرف الفندقية إلى 41،835 غرفة بحلول أكتوبر 2025، مع بيع 8,662 مليون ليلة فندقية، ومعدل إشغال 68,9%، ومتوسط سعر غرفة 421,9 ريال قطري.
مقارنة بالسنوات السابقة، يتجاوز هذا الأداء الـ9,944 مليون ليلة في 2024، مؤكداً على قوة القطاع واستطرد الخبير الاقتصادي قائلا: يأتي هذا النمو مدعوماً بجهود تطوير تجربة الزائر وترويج قطر كوجهة عائلية آمنة وعاصمة للسياحة الرياضية.
وأضاف القدوة قائلا: في 2025، ركزت قطر على تعزيز السلامة والترفيه العائلي، مع فعاليات مثل مهرجان «درب الساعي» و»موسم الشتاء في قطر»، بالإضافة إلى جولات فنية مدعومة بالذكاء الاصطناعي لاستكشاف المتاحف والتراث.
كما أعلنت قطر عن فوزها بجائزة «الوجهة المفضلة للرحلات البحرية» في جوائز Wave 2025، مما يعزز مكانتها الرياضية من خلال استضافة كأس العرب FIFA 2025، وبطولات التنس والبادل وجائزة قطر الكبرى الفورملا 1.
هذه الجهود ساهمت في جذب زوار من أسواق متنوعة: 35,3% من دول الخليج، 25,1% من أوروبا، و22,2% من آسيا وأوقيانوسيا.
ونوه الخبير السياحي بان قطر أطلقت منظومة خدمات سياحية متكاملة، مثل «رزنامة قطر» التي تتيح اكتشاف الفعاليات حسب الاهتمامات، وتطبيق «زوروا قطر» للحجوزات والجولات.
هذه الأدوات الرقمية تسهل التخطيط، مع دمج الذكاء الاصطناعي لتخصيص التجارب، مما يعزز الكفاءة ويقلل من الإجراءات الورقية.
أما تنويع الأنماط السياحية، قال: يبرز هذا التنويع من خلال استضافة فعاليات كبرى تغطي الرياضة (كأس العرب) و(كأس العالم فيفا تحت 17 سنة)، الطب (مؤتمرات طبية ومعرض قطر ميد كير)، التعليم (معارض تعليمية)، الأعمال والتجارة والسياحة (معرض قطر الدولي للسفر والسياحة ومعرض كتارا للضيافة والمؤتمر العالمي للجوال وبروجيكت قطر وسيتي سكيب قطر)، والدبلوماسية (القمة العالمية للتنمية الاجتماعية ومنتدى الدوحة).
مؤكدا بان كل هذه الفعاليات، كفعاليات كتارا الحي الثقافي ومهرجان أكل أول وسماء لوسيل ورأس بروق وموسم سيلين ومعرض صيف قطر التجاري ومهرجان قطر للألعاب، عززت من مكانة قطر محلياً وإقليمياً وعالمياً.

أفضل نظام تأشيرات فورية

واختتم الخبير السياحي تصريحاته مؤكدا بان قطر تحرص على تسهيل إجراءات الدخول عبر أفضل نظام تأشيرات فورية عند المنافذ 102 جنسية، ومنصة «هيا» بفئاتها الخمس: للسياح العامين، لمقيمي دول مجلس التعاون الخليجي (موسعة لشهرين متعددة الدخول من 30 نوفمبر 2025)، ولمرافقي مواطني دول المجلس، فئة المعارض والمؤتمرات، الإخطار الإلكتروني لحملة التأشيرات وإقامات الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، منطقة الشنيغن، أستراليا ونيوزيلندا وكندا.
كما تركز على تطوير الكوادر البشرية من خلال برامج تدريبية لضمان خدمة عالية الجودة.
هذه الإجراءات ساهمت في زيادة الزيارات، مع توقعات أن تتخطى حاجز 5 ملايين زائر بنهاية 2025.
بهذه الإنجازات، تثبت قطر مكانتها كوجهة سياحية مستدامة ومتنوعة، مدعومة بإيرادات تجاوزت 15 مليار دولار في النصف الأول من 2025، مواصلة مسيرتها نحو الريادة العالمية.

طرح أكثر من 75 مليار دولار في شكل فرص للاستثمار المستدام بحلول 2030

عبد الدايم نور

اكد عدد من الخبراء والمختصين محورية الدور الكبير الذي تلعبه قطر في تحول الطاقة الذي يشهده العالم في الفترة الحالية، واتجاه العديد من دوله إلى التقليل من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، خاصة تلك التي تعتمد على الفحم الحجري وغيرها من مصادر الطاقة الملوثة، مبرزين دور قطر في هذا الصدد بانضمامها في عام 2022 لمبادرة استهداف الانبعاثات الصفرية (الحياد الكربوني)، وهي إحدى مبادرات قطاع الطاقة الهادفة للوصول إلى ما يقارب انبعاثات صفرية من غاز الميثان في أصول النفط والغاز بحلول عام 2030.

وأضافوا في تصريحات لـ لوسيل ان قضايا البيئة والاستدامة تعد على قائمة الأولويات الرئيسية لقطر ضمن رؤيتها الوطنية 2030، وفي إستراتيجياتها التنموية، للحفاظ على استعمال الموارد بطريقة تضمن وجودها للأجيال القادمة، ويتضمن ذلك استعمال مصادر الطاقة المتجددة، وتقليل استهلاك المياه والطاقة، وتحسين كفاءة الطاقة في العمليات الصناعية، والتركيز على تحقيق التوازن بين احتياجات البشر والحفاظ على البيئة، وهو ما يعزز توجهات الاقتصاد الأخضر.

وفي هذا السياق، أكد مؤسس ورئيس برنامج أصدقاء البيئة الدكتور سيف بن علي الحجري، محورية الدور الذي تلعبه قطر في تحول الطاقة الذي يشهده العالم في الفترة الحالية، واتجاه العديد من دوله إلى التقليل من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، خاصة تلك التي تعتمد على الفحم الحجري وغيرها من مصادر الطاقة الملوثة، مبرزا في هذا الصدد انضمام دولة قطر في عام 2022 لمبادرة استهداف الانبعاثات الصفرية (الحياد الكربوني)، وهي إحدى مبادرات قطاع الطاقة الهادفة للوصول إلى ما يقارب انبعاثات صفرية من غاز الميثان في أصول النفط والغاز بحلول عام 2030.

وأضاف قائلا: إن دولة قطر لديها الإمكانات لقيادة دفة تحول المنطقة نحو الطاقة النظيفة، واشار الى أن الابتكارات في مجالات الطاقة النظيفة وأمثالها تخدم غرضا مهما وهو تسريع تحول الطاقة، وهو ما أمر تجسد في رؤية قطر الوطنية 2030، والتي تضع التنمية البيئية كإحدى ركائزها الرئيسية الأربع. واكد د. الحجري ان قطر تعتبر لاعباً رئيسياً في سوق الطاقة العالمي، وتضطلع بدور رئيسي في التطور المتسارع بقطاع الطاقة المتجددة. ويؤهلها طقسها المشمس ومساحات أراضيها الواسعة لتطوير مشاريع ضخمة للطاقة الشمسية أو أنظمة الطاقة الشمسية الموزعة الأصغر حجماً.

ويمكن لقطر قيادة دفة تحول المنطقة نحو الطاقة النظيفة خلال السنوات القادمة، وهو أمر تجسد في رؤية قطر الوطنية 2030، والتي تضع التنمية البيئية كإحدى ركائزها الرئيسية الأربع.

وأستطرد قائلا إن قطر أولت في الفترة الأخيرة قطاع الطاقات المتجددة مزيداً من الاهتمام لتوسيع القاعدة الاقتصادية، منوها بأهمية تدشين مشروع محطتين في منطقتي مسيعيد ورأس لفان للطاقة الشمسية، بقدرة إجمالية تبلغ 875 ميغاواط، منوها بان القدرة الإنتاجية لمشاريع الطاقة الشمسية التابعة لقطر للطاقة ستبلغ حوالي 4 آلاف ميغاواط بحلول عام 2030

د. سيف الحجري

وهو ما يشكل حوالي 30 بالمائة من إجمالي القدرة الإنتاجية للطاقة الكهربائية في قطر بالإضافة الى محطة الخرسعة الكبرى للطاقة الشمسية التي دشنت في أكتوبر 2022 التي تبلغ طاقتها الإنتاجية نحو 800 ميغاواط بما يعادل 10 بالمائة من ذروة الطلب على الكهرباء في قطر، وتبلغ تكلفتها الإجمالية 1,7 مليار ريال.

الغاز الطبيعي المسال

واعتبر د. سيف الحجري أن زيادة إنتاج دولة قطر من الغاز الطبيعي المسال من 77 مليون طن حاليا إلى 142 مليون طن في عام 2030 تأتي استجابة للحاجة المتزايدة لمصادر طاقة أنظف تقلل من الاحتباس الحراري، قائلا: يعد الغاز الطبيعي المسال حاليا أنظف مصدر من مصادر الطاقة الأحفورية وهو الرافعة الأساسية في عملية الانتقال، مع ملاحظة أن الاستثمارات الكبيرة الموجودة حاليا في مجال الطاقات البديلة لا تلبي الطلب المتزايد على الطاقة وتحتاج لوقت أطول.

وأشار د. الحجري إلى أن دولة قطر أنشأت مراكز بحثية تركز على تطوير التقنيات الخضراء وتحسين كفاءة الطاقة في عمليات البتروكيماويات، وتقف واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا (QSTP) في طليعة هذه المبادرات، لتعزيز التعاون بين الأوساط الأكاديمية والصناعية، حيث أدى تبني التقنيات الفعالة في استخدام الطاقة إلى زيادة بنسبة 15 بالمائة في كفاءة الطاقة عبر المنشآت البتروكيماوية الرئيسية في قطر، ولا تقتصر هذه التحسينات على خفض التكاليف التشغيلية فحسب، بل تعزز أيضا الأداء البيئي للقطاع.

مؤكداً أن دولة قطر تتجه الآن إلى الطاقات المتجددة من خلال بعض المبادرات والمشاريع الكبرى التي يجري تنفيذها حالياً، وإلزامها بتحقيق التنمية المستدامة اتساقاً مع رؤية قطر 2030..

د. الرحاحلة

موضحا أن اتفاقية مؤتمر تغير المناخ شجعت جميع الدول وحثتهم على الانتقال إلى الطاقات المتجددة وذلك حفاظا على البيئة، كما أن هناك اتجاهات كبيرة على الصعيد العالمي، من جانب الشعوب والحكومات في الحد من الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري، والطاقة الشمسية بدورها توفر وسيلة فعالة للقيام بذلك، لأن الطاقة الشمسية مستدامة وتحافظ على البيئة.

ميدان الاستدامة البيئية

ومن جانبه قال الدكتور حازم الرحاحلة مدير وحدة الدراسات الاقتصادية للأبحاث ودراسات السياسات مما لا شك فيه، أن ما تقوم به دولة قطر في ميدان الاستدامة البيئية لا يعكس فقط التزاما وطنيا، بل يعكس أيضا وعيا متقدّما بديناميات التغير المناخي باعتباره تهديدا متنامياً لا تقتصر آثاره على دولة بحد ذاتها، بل هو تهديد ممتد يشمل كافة الشعوب والدول.

واكد د. الرحاحلة ان النهج الذي تتبناه قطر، لا سيما من خلال استراتيجيتها البيئية الطموحة (2024 2030) التي جاءت تحت شعار معاً نحو بيئة مستدامة لمستقبل أفضل، يُمثّل تحوّلا نوعيا في فهم المسؤولية البيئية كقضية عابرة للحدود، تتطلب من الدول المُصدّرة والمُتضرّرة من الانبعاثات الضارة، على حد سواء، أن تتحرك ضمن إطار جماعي من الالتزامات والمبادرات واستطرد الرحاحلة قائلا: اللافت في تجربة قطر هو أنها قد وضعت لنفسها هدفا طموحا يتمثّل في خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 25% بحلول عام 2030، وهو معدل يتجاوز متوسط معدلات الخفض التي تلتزم بها دول أخرى وتتجاوز معدلات الخفض التي شهدها العالم على مدار السنوات الأخيرة الماضية. وبطبيعة الحال، هذا لا يعكس فقط جدّية الدولة في حماية بيئتها ومواردها الطبيعية، بل يعكس أيضا إدراكها لدورها كعضو فاعل ومسؤول في المجتمع الدولي، يسهم في تقليص الأضرار البيئية التي تمس البشرية جمعاء. مؤكدا ان ما تفعله قطر اليوم يضعها في موقع متقدم بين الدول الساعية إلى تحقيق التوازن بين التنمية والاستدامة، ويؤهلها لأن تكون نموذجا يُحتذى به في تفعيل الدور المحلي لخدمة المصالح البيئية العالمية.

السندات الخضراء

تعكس المبادرات والمشاريع التي نفذتها دولة قطر في مجال الاستدامة والحلول الصديقة للبيئة إجمالا، مضيها بخطى حثيثة على طريق التحول إلى مركز استثنائي في المنطقة لنموذج الاقتصاد الأخضر، تماشيا مع التزاماتها الدولية ومع المنظور الذي حددته رؤيتها الوطنية 2030 لتحقيق التوازن المستدام بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والحفاظ على البيئة.

كما تندرج ضمن جهود قطر لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 25 بالمائة بحلول عام 2030، وتركيزها على الاستثمارات المستدامة والخضراء، حيث تعتزم طرح أكثر من 75 مليار دولار في شكل فرص للاستثمار المستدام بحلول عام 2030، بما يعكس التزامها نحو الاستدامة البيئية.

وفي القلب من هذا المسعى، تبرز جهود قطاع الطاقة القطري في التعامل مع أزمة الطاقة الثلاثية المتمثلة في أمن الإمدادات، والقدرة على تحمل التكاليف والاستدامة، من خلال تزويد العالم بطاقة أنظف يحتاجها لانتقال مسؤول إلى طاقة منخفضة الكربون.

احتجاز الكربون وتخزينه

سبقَ إصدار دولة قطر للسندات الخضراء إستراتيجيات ومبادرات أخرى عديدة، شملت قطاع الطاقة بوصفه إحدى الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، إذ أطلقت قطر للطاقة إستراتيجيتها المحدثة للاستدامة، الهادفة إلى خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري عبر تقنية احتجاز الكربون وتخزينه لالتقاط أكثر من 11 مليون طن سنويا من ثاني أكسيد الكربون في قطر بحلول عام 2035.

وتتضمن الإستراتيجية خفض المزيد من انبعاثات الكربون في منشآت الغاز المسال في قطر بنسبة 35%، وفي منشآت التنقيب والإنتاج بنسبة 25%، بزيادة قدرها 10% مقارنة بالأهداف السابقة المحددة بنسبة 25% و15%على التوالي.

وتعزز الإستراتيجية الجديدة التزام قطر بتزويد غاز طبيعي أنظف بمسؤولية وعلى نطاق واسع لتسهيل الانتقال إلى طاقة منخفضة الكربون.

وأطلقت قطر للطاقة في عام 2022، استراتيجيتها المحدثة للاستدامة الهادفة لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري عبر تقنية احتجاز الكربون وتخزينه (CCS)، لالتقاط أكثر من 11 مليون طن سنويا من ثاني أكسيد الكربون في قطر بحلول عام 2035، بالإضافة إلى خفض المزيد من كميات الكربون في منشآت الغاز الطبيعي المسال بالدولة بنسبة 35 بالمائة، وفي منشآت التنقيب والإنتاج بنسبة 25 بالمائة، ومتابعة جهودها لتحقيق أهداف توليد أكثر من 5 جيجاواط من الطاقة الشمسية، ووقف الحرق الروتيني للغاز، والحد من انبعاثات غاز الميثان المتسربة على طول سلسلة صناعة الغاز وغيرها.

نموذج مؤسسي متطور يعزز مسار التنمية المستدامة في قطر

قطر.. تجارب رائدة في الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص

عبد الدايم نور

في إطار جهودها المتواصلة لتعزيز مسار التنمية المستدامة ضمن رؤيتها الوطنية 2030، رسخت دولة قطر خلال الأعوام الماضية نموذجا مؤسسيا للشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، مدعوما بإطار تشريعي وتنظيمي متطور ومنظومة تنفيذية مرنة وبنية مؤسسية تساعد على جذب الاستثمارات وتحسين جودة الخدمات العامة.

واستند النموذج القطري للشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص على جملة مرتكزات، أبرزها إقرار القانون رقم 12 لسنة 2020 المنظم لهذه الشراكة، وإنشاء وحدة للشراكة في وزارة التجارة والصناعة تتولى دراسة المشاريع وتقييم الجدوى وتحديد نماذج التعاقد ومراقبة المنافسة العادلة، فضلا عن إطلاق الوزارة منصة إلكترونية لعرض مختلف المشاريع بالدولة بما يضمن الشفافية وإتاحة المعلومات أمام المستثمرين، كما وفرت هيئات متخصصة مثل مركز قطر للمال ومحكمة قطر الدولية، مظلة قانونية واستثمارية متقدمة تختصر الوقت والإجراءات وتؤمن فضاء قضائيا متخصصا للمنازعات التجارية، ما يعزز الطمأنينة لدى رأس المال الخاص.

ومع تواصل هذه الجهود تعززت هذه الشراكة في التعاقدات بين الجانبين الحكومي والخاص، ما أتاح للقطاع الخاص دورا محوريا في تمويل المشاريع وتشغيلها وصيانتها ضمن عقود طويلة الأجل ترتبط فيها العوائد بالأداء وتعاد عند انتهائها الأصول إلى الدولة.

وأوجد هذا المسار المؤسسي بيئة أعمال جاذبة رفعت من ثقة المستثمرين، ودفعت عجلة التنويع الاقتصادي بعيدا عن النفط والغاز، حيث جرى تحويل الشراكات إلى أدوات تنفيذية فعالة، لا تقتصر على سد فجوات التمويل أو تسريع تنفيذ البنية التحتية فحسب، بل تتعداها إلى نقل التكنولوجيا وبناء القدرات وتوطين المعرفة

د. هاشم السيد:
قطر حريصة على تشجيع القطاع الخاص وتهيئة الفرص أمامه كشريك أساسي في التنمية المستدامة

ويصف السيد راشد بن حمد العذبة النائب الثاني لرئيس غرفة قطر تجارب دولة قطر في مجال الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص بالناجحة، باعتبارها أداة فعالة للاستفادة من قدرات وإمكانات القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع الاستراتيجية في الدولة، وركيزة أساسية لتحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030 وتنويع الاقتصاد وتعزيز استدامته.

وأكد العذبة، في تصريحات صحفية أن القطاع الخاص القطري قطع شوطا كبيرا في عدد المشروعات وفي قطاعات متنوعة مثل التعليم والصحة والبنية التحتية والأمن الغذائي والطاقة المتجددة والسياحة وغيرها من المجالات، ما يؤهله للمشاركة في المشروعات التي تطرحها الدولة في هذه المجالات.

وشدد على أن غرفة قطر، بصفتها ممثلا للقطاع الخاص، تدعم بشكل كامل هذا التوجه الوطني، وتتبنى المبادرات التي تساعد في تعزيز الشراكات، وتدعو بشكل مستمر رجال الأعمال والشركات للاستفادة من الفرص المطروحة، كما تقوم من خلال اللجان القطاعية بمناقشة التحديات وتقديم المقترحات التي تسهم في تحسين آليات التنفيذ.

وأشار النائب الثاني لرئيس غرفة قطر إلى أن الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص تحقق فائدة للجانبين بما في ذلك توزيع المخاطر وتوفير الكفاءات والخبرات، وترشيد موازنة الدولة وتشجيع المنافسة والابتكار بين الشركات، كما تشجع على ضخ المزيد من الاستثمارات، وزيادة الاستثمارات الأجنبية بما يعزز مكانة قطر كوجهة جاذبة للاستثمار، فضلا عن توفير فرص للشركات القطرية الصغيرة والمتوسطة لتوسيع نطاق أعمالها والانخراط في سلاسل التوريد المحلية والعالمية.

ونوه بتوفير الدولة الإطار التشريعي والتنظيمي الداعم لهذه الشراكة، سواء من خلال القانون رقم (12) لسنة 2020 بشأن تنظيم الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، أو من خلال مبادرات الوزارات والجهات الحكومية، وهو ما عزز ثقة المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء.

التطور الاقتصادي

من جانبه، أكد الدكتور هاشم السيد الخبير المالي والاقتصادي أن دولة قطر تحرص على تشجيع القطاع الخاص وتهيئة الفرص أمامه كشريك أساسي في التنمية المستدامة.

وقال السيد، إن القطاع الخاص يثبت من جهته أنه على قدر المسؤولية، مستفيدا من التطور الاقتصادي الذي تشهده دولة قطر، ليحقق المزيد من الأرباح وليكون داعما حقيقيا في تنفيذ المشروعات الكبرى والنهوض بالخدمات الأساسية التي توفر الرخاء للمواطنين وتعزز من مكانة قطر الاقتصادية.

ونوه بأن القانون رقم 12 لسنة 2020 بتنظيم الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص يوفر بيئة تشريعية داعمة لهذه الشراكة، مثلما يوفر إطارا تشريعيا يدعم جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية لتنفيذ مشاريع مبتكرة في مختلف المجالات، كما يهدف إلى ترسيخ الشراكة والتعاون بين القطاعين وتشجيع المنافسة والابتكار، وتنويع وتوزيع وتخفيف المخاطر، بالإضافة إلى حوكمة وترشيد النفقات الموجهة للموازنة العامة للدولة وخلق القيمة المضافة للمشاريع وتعزيز فرص الحصول على التمويل.

راشد العذبة:
القطاع الخاص قطع شوطاً كبيراً في عدد من المشروعات وفي قطاعات متنوعة

وأضاف الخبير المالي والاقتصادي: «نلمس ثمرة هذه الجهود في الكثير من المشاريع الناجحة المنفذة بنظام الشراكة مثل مشاريع البنية التحتية والتعليم والصحة والرياضة والأمن الغذائي والمناطق اللوجستية وغيرها من المشاريع».

وأكد أن الشراكة تحمل أيضا العديد من الفوائد للقطاع الحكومي من خلال الاستفادة من الخبرة والمعرفة الفنية والتقنية في المشاريع التي يملكها القطاع الخاص، ونقل تلك الخبرات والمعرفة إلى القطاع الحكومي، فضلا عن تعزيز مبدأ التنافس في السوق وزيادة الإنتاجية وتحسين جودة الخدمات التي تقدمها الدولة وزيادة فرص العمل وتحسين وضع الدولة في المؤشرات الاقتصادية الدولية، وأهمها تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، الأمر الذي يساهم في زيادة جذب الاستثمارات الأجنبية ويدعم مكانة قطر كوجهة مثالية للاستثمار.

وأشار في هذا الصدد إلى تقرير لوكالة ترويج الاستثمار لعام 2024، كشف عن نمو اقتصادي ملحوظ شهدته الدولة العام الماضي، إلى جانب تنفيذ إصلاحات استراتيجية في السياسات وتعزيز ثقة المستثمرين، حيث بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة 2,74 مليار دولار من خلال 241 مشروعا استثماريا جديدا، أسهمت في توفير 9،348 فرصة عمل.

ودعا الدكتور هاشم السيد الخبير المالي والاقتصادي، في تصريحاته لـ «لوسيل» إلى الدقة في اختيار المشروعات ومراعاة العوامل المتعلقة بالجدوى الفنية والاقتصادية لها، وإبرام عقود تتسم بالتنافسية والشفافية في كافة مراحلها، وتفعيل الرقابة وتحليل المخاطر حتى تؤتي هذه الشراكة أفضل ثمارها، قائلا: «إن الشراكة لا تقوم على التشريعات والأنظمة فقط، ولكن أيضا يستلزم تعزيز الحوكمة والشفافية والإفصاح والمساءلة وتحديد المسؤوليات لضمان رفع الكفاءة وتعزيز التنافسية وهو ما تضعه دولة قطر في الحسبان».

وتشير المعطيات على الأرض إلى إنجازات ملموسة للشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص تجسد جدوى هذا النهج، ففي مسار البنية التحتية والخدمات، يتقدم قائمة المشاريع، مشروع مركز معالجة النفايات وتوليد الطاقة في مسيعيد بقدرات مصممة لمعالجة نحو 960 ألف طن من النفايات الصلبة سنويا وتحويلها إلى كهرباء، كما تتحرك هيئة الأشغال العامة «أشغال» بقوائم مشاريع موجهة للقطاع الخاص تشمل مباني حكومية ومحطات لمعالجة مياه الصرف، بما يعكس نهجا تدريجيا لتوسيع نطاق المشاركة وفق احتياجات كل قطاع.

ففي القطاع الصحي، يشير هذا النهج إلى حزمة مشاريع شراكة تعزز جودة الخدمات، أبرزها خدمات الرعاية المتكاملة للعمال ومراكز لغسيل الكلى، وهي مشاريع تقدم نموذجا لتوزيع المخاطر والمهام بين القطاعين بما يضمن الاستدامة المالية والخدمية، وفي مجال التعليم يظهر هذا النهج توسيع الشراكات في بناء وتشغيل المدارس وفق نماذج تضمن الجودة والاستدامة المالية، ما يعزز تطوير القدرات الوطنية ويربطها باحتياجات سوق العمل، ويزيد حصة المعرفة في الناتج المحلي انسجاما مع رؤية قطر 2030.

وفيما يتعلق بمسار الابتكار، تتبدى الشراكة كرافعة لاقتصاد المعرفة من خلال التعاون مع شركات عالمية لتسريع مشاريع الطاقة المتجددة والمدن الذكية، وتجارب حضرية ريادية في لوسيل ومشيرب قلب الدوحة، حيث تدمج التقنيات النظيفة مع الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء لإدارة الطاقة والنقل والخدمات بكفاءة أعلى.

فعلى صعيد الطاقة المتجددة، دخلت محطة الخرسعة الخدمة بقدرة 800 ميغاواط كأحد أكبر مشاريع الطاقة الشمسية في المنطقة، وتتكامل معها محطتا رأس لفان ومسيعيد بإضافة إجمالية 875 ميغاواط، ويتقدم مشروع محطة دخان المستهدف بقدرة 2000 ميغاواط، ليصل إجمالي القدرة الشمسية إلى نحو 4000 ميغاواط بحلول عام 2030، ما يسهم في خفض الانبعاثات بنحو 4,7 مليون طن سنويا.

أما بيئة السوق، فتتلقى إشارات قوية من السياسات العامة، منها مشتريات حكومية ضخمة في قطاعات الصحة والأشغال والطاقة بقيمة تقارب 70 مليار ريال، وصادرات غير نفطية للقطاع الخاص بلغت 4 مليارات ريال خلال خمس سنوات، وموازنة عامة لعام 2025 بقيمة 210 مليارات ريال تقود الإنفاق التنموي.

وعلى مستوى التنويع الاقتصادي، تسهم الشراكة في رفع مساهمة القطاعات غير الهيدروكربونية، فمع التوسع في الطاقة النظيفة، تنشط قطاعات كالبحث والتطوير وحلول البرمجيات والخدمات اللوجستية، كما أن توسع «أشغال» في مشاريع البنية التحتية يحفز سلاسل التوريد المحلية من مواد البناء إلى إدارة المنشآت.

وتؤكد هذه المعطيات أن منصة الشراكة تسهم في توسيع قاعدة النشاط الاقتصادي وإشراك رواد الأعمال وسلاسل التوريد المحلية.

وتدعم وزارة المالية هذا التوجه من خلال برنامج «توطين» لرفع المكون المحلي، وتقديم ميزة سعرية بنسبة 10 في المئة للمنتج المحلي وغيرها من الإجراءات التي تحفز التصنيع المحلي وتربط التنمية بالاقتصاد الحقيقي.

2025 .. عام التحول نحو الاستدامة الزراعية والغذائية

656.3 مليون ريال حجم نمو السوق الزراعي

صلاح بديوي

في عام 2025، شهد قطاع الزراعة والأمن الغذائي في دولة قطر تطوراً ملحوظاً، مدعوماً بالاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2030 التي تضم 17 مبادرة حيث حققت قطر تقدماً كبيراً في الإنتاج المحلي خلال العام الذي أوشك على الانتهاء، مدعوماً بالشراكات بين القطاعين العام والخاص، والاستثمار في التكنولوجيا الزراعية، وأثبت قطاع الزراعة والأمن الغذائي في قطر قدرته على التحول نحو الاستدامة والاكتفاء الذاتي، من خلال الإنجازات في الإنتاج المحلي، الابتكار التكنولوجي، والشراكات الدولية. واحتلت قطر المرتبة 24 عالميًا والثانية عربيًا في مؤشر الأمن الغذائي العالمي لعام 2025. وانضمت الدوحة إلى التحالف العالمي لسلامة الغذاء للفترة 2025-2027، لتعزيز التنسيق الدولي في مراقبة الأمراض المنقولة بالغذاء، الى جانب بدء تشغيل مرافق الأمن الغذائي الاستراتيجي في ميناء حمد، بتكلفة 1,6 مليار ريال.

أحمد حسين الخلف

الشيخ فيصل بن حمد بن جاسم آل ثاني

حسن بن إبراهيم الأصمخ

- الشيخ فيصل آل ثاني: المنتجون توسعوا بتقنيات الزراعة والري الحديثة
- أحمد الخلف: مضاعفة الإنتاج بمجال الزراعة العضوية هذا العام تقدم مهم
- حسن الأصمخ: خطوات واسعة تحققت نحو الاستدامة بالزراعة والغذاء هذا العام

معدلات الإنتاج

وكشف مؤشر موردور انتلجينس العالمي أن حجم نمو السوق الزراعي القطري نهاية 2025 يقدر ب 180,30 مليون دولار امريكي أي حوالي 656,3 مليون ريال، وتوقع المؤشر أن يستمر النمو بشكل مركب بنسبة 5,47% حتى يبلغ 235,31 مليون دولار نهاية الموعد المحدد بما يساوي 856,5 مليون ريال خلال تلك المرحلة من استراتيجية الأمن الغذائي 2030.

ويرصد تقرير الاستدامة 2025 الصادر عن وزارة البلدية في نوفمبر 2025: أن نسب الاكتفاء الذاتي في المنتجات الغذائية 2025 بلغت 97- 98% من الألبان الطازجة وهي نسبة ثابتة للعام الرابع على التوالي ومثلها لحوم الدواجن بنسبة 98%، وبيض المائدة بنسبة 33% والخضروات الاساسية خلال الموسم بنسبة 39 %، وتسعى الوزارة لتحقيق اكتفاء ذاتي من اللحوم الحمراء بنسبة 30 % عام 2030 والاسماك بنسبة 80%. وهذه الإنجازات جاءت نتيجة لزيادة الإنتاج بنسبة 50% في الخضراوات الطازجة خلال السنوات الخمس الماضية، مدعومة بأكثر من 950 مزرعة إنتاجية نشطة. وتقترب قطر من 55% اكتفاء في الخضروات و100% في الدواجن والألبان بحلول 2030، مع استثمارات مستمرة في التكنولوجيا والشراكات.

نحو أمن غذائي مستدام

يقول السيد حسن بن ابراهيم الأصمخ الخبير الزراعي مساعد مدير ادارة البحوث الزراعية بوزارة البلدية لـ لوسيل: ان النهضة الزراعية في قطر 2025 قطعت خطوات بارزة نحو الاستدامة وتعزيز الأمن الغذائي حيث تشهد دولة قطر نهضة زراعية ملحوظة تتماشى مع رؤية 2030، و تركز تلك النهضة على الابتكار التكنولوجي، الاستدامة البيئية، وتعزيز الإنتاج المحلي لتحقيق الاكتفاء الذاتي في المنتجات الغذائية. وهذه النهضة ليست مجرد نمو اقتصادي، بل خطوة استراتيجية نحو أمن غذائي مستدام.

ويستطرد الأصمخ قائلًا: وعلى الرغم من التحديات المناخية مثل الجفاف والحرارة العالية، نجحت قطر في تقليل الاعتماد على الاستيراد من خلال اعتماد تقنيات حديثة مثل الزراعة المائية، الزراعة العمودية، والري الذكي. هذه الجهود أدت إلى نمو القطاع الزراعي سنويا بنسبة كبيرة وملحوظة، وهو ما تعكسه معدلات الإنتاج.

وأوضح: أن معرض قطر الزراعي الدولي 2025 شكل حدثا اقليميا وعالميا مميزا حيث زاره 97 ألفا، وشارك فيه 300 عارض من 29 دولة، وركز على التقنيات الذكية والشراكات الدولية. الأمر الذي شكل دعما واسعا لاصحاب المزارع والمنتجين بمجالات الغذاء الى جانب ساحات المنتج والمهرجانات التي ينظمها القطاع الزراعي لدعم التسويق والمنتجين.

وخلص حسن الأصمخ للقول: ان قطر تواجه تحديات مثل نقص المياه والمنافسة الدولية لكنها تعالجها عبر التكنولوجيا واعتماد الزراعة القطرية المستدامة التي تجمع بين الطرق التقليدية والحديثة لزيادة خصوبة التربة وتقليل البصمة الكربونية. وتشجيع الدولة المشاريع الصغيرة مثل تربية الدواجن والزراعة في البيوت المحمية، مع منح وقروض حكومية.

مشاريع مبتكرة

يقول الخبير الزراعي ورجل الاعمال الشيخ فيصل بن حمد بن جاسم آل ثاني لـ لوسيل: ان الدولة شهدت خلال السنوات الأخيرة، وعلى وجه الخصوص في عام 2025، سلسلة من الإنجازات الاقتصادية والتنموية التي عززت موقعها الإقليمي وقدرتها على تحقيق نمو متوازن ومستدام. وقد جاءت هذه الإنجازات نتيجة رؤية واضحة تستند إلى التنويع الاقتصادي، وتطوير البنية التحتية، ورفع كفاءة القطاعات الإنتاجية.

واستطرد آل ثاني: وعلى صعيد الزراعة والأمن الغذائي، فقد كان عام 2025 عامًا مفصليًا شهد تطورًا ملموسًا في تعزيز الإنتاج المحلي ورفع جاهزية القطاع لمواجهة التحديات. وتمثلت أبرز الإنجازات في التوسع بمجالات الزراعة المحمية الحديثة، واعتماد أنظمة ري حديثة ومتطورة، واستخدام تقنيات الاستشعار وإدارة المزارع بشكل أكثر كفاءة، وهو ما أسهم في تحسين الإنتاج وخفض استهلاك المياه.

وأضاف: كما شهد القطاع تقدمًا لافتًا في تطبيق الحلول الزراعية الحيوية، بما في ذلك الأسمدة البكتيرية والمخصبات الطبيعية، التي أسهمت في تحسين خصوبة التربة وجودة المحاصيل وتعزيز الاستدامة البيئية. وبالتوازي مع ذلك، تم تعزيز منظومة الأمن الغذائي من خلال تطوير سلاسل الإمداد ورفع المخزون الاستراتيجي وإنشاء مرافق لوجستية تدعم استقرار تدفق السلع الغذائية.

وأوضح الشيخ فيصل بن حمد بن جاسم آل ثاني: في الإطار ذاته، واصلت الدولة ترسيخ شراكتها مع القطاع الخاص، الأمر الذي أسهم في جذب استثمارات جديدة وتوسيع قاعدة الإنتاج الزراعي، إضافة إلى دعم الصناعات المرتبطة بالقطاع ورفع قدرته التنافسية. وقد أثمرت هذه الشراكة عن مشاريع مبتكرة، وإدارة مزارع بمستوى تقني متقدم، وتحسين جودة المنتجات المحلية وتوسع حضورها في الأسواق.

وذكر: أن المعطيات الميدانية تشير إلى أن ما تحقق في عام 2025 يمثل مرحلة مهمة في مسار تطوير القطاع الزراعي، حيث باتت الممارسات الحديثة جزءًا أساسيًا من المنظومة الإنتاجية، مع توجه واضح نحو الاستدامة ورفع الكفاءة وتعزيز الأمن الغذائي الوطني.

وخلص للقول: وتزامنت تلك النهضة الزراعية مع تحقيق الدولة تقدمًا ملحوظًا في تعزيز دور القطاعات غير النفطية، وتحسين بيئة الاستثمار من خلال تطوير التشريعات المحفزة ودعم المشاريع النوعية. كما واصلت تنفيذ مشاريع استراتيجية في مجالات النقل والمناطق اللوجستية، إلى جانب التوسع في برامج التحول الرقمي التي أسهمت في رفع مستوى الخدمات وتحديث بيئة الأعمال.

خريطة طريق للمستثمرين

يقول رجل الأعمال السيد أحمد حسين الخلف رئيس مجلس إدارة الشركة العالمية لتطوير المشاريع: ان أهم ما شهده عام 2025 من وجهة نظرنا بمجالات الأمن الغذائي هو بدء تشغيل مرافق الأمن الغذائي الاستراتيجي في ميناء حمد، بتكلفة 1,6 مليار ريال، لتخزين 11 سلعة أساسية لمدة 2-8 أشهر(مثل الأرز والسكر) لتغطية احتياجات 3 ملايين شخص لمدة عامين، مع التركيز على السلع غير القابلة للتلف. بالإضافة إلى المرافق اللوجستية الكبرى التي تدعم الاقتصاد والتجارة، وهذه المخازن جزء أساسي من رؤية قطر الوطنية 2030.

واستطرد الخلف: في عام 2025، شهد قطاع الزراعة في قطر تقدمًا ملحوظًا، مع التركيز على التكنولوجيا لمواجهة التحديات المناخية مثل شح المياه والحرارة العالية. ركزت الجهود على الزراعة المستدامة، الذكاء الاصطناعي، والزراعة الرأسية، مما أدى إلى زيادة الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الاستيراد. وأن مشروع اجريكو الزراعي الذي يملكه بات ينتج كل انواع الزراعة والغذاء الاورجانيك اعتمادا على احدث التقنيات العالمية وانه يتوسع سنويا وشهد عام 2025 المزيد من التوسع بانتاج الاسماك والخضار.

واوضح: من ابرز ما تحقق ايضاً في 2025 زيادة الإنتاج العضوي بنسبة 100% وتوسع الزراعة العضوية من خلال تقنيات حديثة مثل التحكم في الجودة الآلي والتدريب الفني. وصل عدد المزارع المنتجة إلى 950 مزرعة، مع تضاعف المساحة المخصصة للزراعة العضوية، مما يعزز الأمن الغذائي ويلبي الطلب على المنتجات الخالية من الكيماويات. الى جانب تطوير الزراعة الرأسية والمائية، حيث طورت شركة اجريكو التابعة لمجموعتنا نظامًا مائيًا لإنتاج خضروات وفواكه عضوية خالية من المبيدات، قادرًا على تغطية 60% من احتياجات السوق المحلي بحلول 2026.

وخلص احمد الخلف للقول: أن إبرز ما حدث في عام 2025 ويهم المزارعين الاجتماع الأخير الذي عقده وزير البلدية مع ملاك المزارع الذين عرضوا على سعادته ابرز التحديات التي تواجه عملهم ومن بينها استمرار مشكلة التسويق وضرورة اعادة النظر في الطريقة التي تتم بها عملية توزيع مستلزمات الانتاج المدعومة، وضرورة صدور تشريع ينظم عمل القطاع الزراعي ويمثل خريطة طريق واضحة للمستثمرين، ووعد الوزير الملاك بدراسة طلباتهم والعمل على تلبيتها لكي يتفرغوا للانتاج.

توسع البيوت المحمية

ومن اهم الإنجازات الرئيسية التي تضمنها تقرير الاستدامة 2025 الصادر عن وزارة البلدية في نوفمبر 2025 المدن الخضراء والتخطيط الحضري حيث تم توسيع المساحات الخضراء، وتقليل الانبعاثات الغازية الدفيئة، مع تكامل الاستدامة في إدارة النفايات والبنية التحتية،وفي مجالات الأمن الغذائي والزراعة جرى تعزيز الإنتاج المستدام للأغذية، مع التركيز على الزراعة الذكية لمواجهة التحديات البيئية.

وفيما يتعلق بالتحول الرقمي ذكر التقرير أنه تم تطوير خدمات إلكترونية لتحسين الكفاءة ودعم الابتكار في الخدمات البلدية،وبخصوص الاستدامة وإدارة النفايات تم تحويل النفايات إلى طاقة بمعدل 277،000 ميجاوات ساعة،و تخصيص 51 قطعة أرض لصناعات إعادة التدوير. وإنتاج أكثر من 40،000 طن من السماد.

ووفق بيانات البلدية: أن من الانجازات المهمة التي تحققت توسع البيوت المحمية وتقنيات الري الذكي حيث أكملت وزارة البلدية تركيب أنظمة الري بالتنقيط في 276 مزرعة التي تغطي 400 مزرعة بمساحة 10 دونمات لكل مزرعة، مما يقلل استهلاك المياه ويزيد الإنتاج. كما استخدمت تقنية المياه المعالجة لري الأعلاف بنسبة 100% بحلول 2030.

- قطر الثانية عربيا في مؤشر الأمن الغذائي العالمي لعام 2025
- بدء تشغيل مرافق الأمن الغذائي الإستراتيجي في ميناء حمد

تدعمه رؤية قطر الوطنية 2030

4 % النمو السنوي المستهدف لقطاعات التصنيع

الدوحة – لوسيل

يُعد قطاع التصنيع قوة دفع أساسية للتنوع الاقتصادي في قطر، الذي تدعمه رؤية قطر الوطنية 2030، والتي تهدف إلى تطوير اقتصاد أقل اعتمادًا على قطاع الهيدروكربونات. في هذا السياق، تركز استراتيجية قطر الوطنية للصناعة على إنشاء سلاسل قيمة للصناعة المتقدمة بغية تحويل قطر إلى مركز رئيسي للإنتاج. وتبرز قطر كوجهة تصنيع عالمية لها قدرة الوصول إلى الأسواق العالمية، والمناطق الحرة المتقدمة.

وفي إطار دورها الرائد في تعزيز الاقتصاد الوطني، أولت وزارة التجارة والصناعة القطاع الصناعي اهتماما كبيرا، حيث وضعت إستراتيجية الصناعات التحويلية 2024 -2030، التي تهدف إلى تعزيز قدرات هذا القطاع ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ورفع إمكانات النمو والقدرة التنافسية للقطاع الصناعي بالدولة، والعمل على زيادة القيمة المضافة في الصناعة التحويلية، إلى حوالي 70,5 مليار ريال بحلول 2030 بمعدل نمو سنوي 3,4 بالمائة. كما تهدف الإستراتيجية إلى زيادة الصادرات الهيدروكربونية إلى أكثر من 49 مليار ريال، بالإضافة إلى تعزيز الاستثمار ليصل إلى أكثر من 326 مليار ريال بحلول 2030، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة إلى حوالي 35,6 مليار ريال، ورفع تصنيف قطر لتكون ضمن أفضل 40 دولة في مؤشر التنافسية الصناعية، وتسريع التحول نحو الصناعات التحولية الذكية، والصناعات القائمة على المعرفة.

فرص استثمارية

تواصلت جهود دعم القطاع الخاص خلال عام 2025، حيث أطلقت عدة مبادرات من بينها، برنامج مشاريع الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص الذي يمتد حتى نهاية عام 2026، ويهدف إلى تحديد المشاريع المناسبة للتنفيذ بنظام الشراكة في قطاعات مختلفة مثل الصحة، والسياحة. ويشمل البرنامج إطلاق منصة إلكترونية لتوضيح آلية العمل بقانون الشراكة، وتوفير قاعدة بيانات تروج للمشاريع الاستثمارية، كما يسعى لتعزيز مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر تدابير تحفيزية مثل تخصيص نسب محددة من المشاريع الكبرى لتنفيذها عبر هذه الشركات.

دعم قطاع الأعمال

كما تواصلت الدولة دعم قطاع الأعمال في الدولة وتسهيل الإجراءات والخدمات المقدمة له، كونه من أهم ركائز سياسة التنوع الاقتصادي التي تنتهجها الدولة، حيث تم إطلاق العديد من المبادرات الإلكترونية، أبرزها: منصة قاعدة السجل الاقتصادي الموحد، التي تتيح المعلومات الأساسية عن المستفيدين الحقيقيين لجهات إنفاذ القانون والسلطات المختصة، وأتمتة الخدمات وتشمل إصدار شهادات لمن يهمه الأمر، وتقديم خدمات الوكلاء التجاريين عبر الموقع الإلكتروني للوزارة، وتفعيل برنامج الشكاوى. كما تم فتح التسجيل في الأنشطة التجارية للمستثمرين الخليجيين لتعزيز وجذب الاستثمارات، وتفعيل برنامج الدفع الإلكتروني ويتيح تحصيل رسوم المعاملات إلكترونيا مع إصدار إيصالات بأرقام مسلسلة. بالإضافة إلى ذلك تم إصدار القرار الوزاري رقم (60) للعام 2024، الذي خفض رسوم بعض الخدمات بنسبة تجاوزت 90% بما في ذلك رسوم خدمات السجل التجاري والرخص التجارية، بهدف دعم المشاريع الوطنية والأجنبية، وتعزيز بيئة الأعمال وزيادة تنافسية رواد الأعمال، وتسهيل تأسيس الشركات وتشجيع إطلاق المشاريع الجديدة. وارتفع عدد الأنشطة التجارية المسموح بها للرخص المنزلية إلى 63 نشاطا.

100 مليار دولار قيمة استثمارات للقطاعات غير النفطية في 2030

تعزيز التنافسية

وفي إطار دورها الرائد في تعزيز الاقتصاد الوطني، أولت وزارة التجارة والصناعة القطاع الصناعي اهتماما كبيرا، حيث وضعت إستراتيجية الصناعات التحويلية 2024 -2030، التي تهدف إلى تعزيز قدرات هذا القطاع ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ورفع إمكانات النمو والقدرة التنافسية للقطاع الصناعي بالدولة، والعمل على زيادة القيمة المضافة في الصناعة التحويلية، إلى حوالي 70,5 مليار ريال بحلول 2030 بمعدل نمو سنوي 3,4 بالمائة. كما تهدف الإستراتيجية إلى زيادة الصادرات الهيدروكربونية إلى أكثر من 49 مليار ريال، بالإضافة إلى تعزيز الاستثمار ليصل إلى أكثر من 326 مليار ريال بحلول 2030، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة إلى حوالي 35,6 مليار ريال، ورفع تصنيف قطر لتكون ضمن أفضل 40 دولة في مؤشر التنافسية الصناعية، وتسريع التحول نحو الصناعات التحولية الذكية، والصناعات القائمة على المعرفة.

تسهيل الإجراءات

شهد العام 2025 دعم قطاع الأعمال في الدولة وتسهيل الإجراءات والخدمات المقدمة له، كونه من أهم ركائز سياسة التنوع الاقتصادي التي تنتهجها الدولة، حيث تم إطلاق العديد من المبادرات الإلكترونية، أبرزها: منصة قاعدة السجل الاقتصادي الموحد، التي تتيح المعلومات الأساسية عن المستفيدين الحقيقيين لجهات إنفاذ القانون والسلطات المختصة، وأتمتة الخدمات وتشمل إصدار شهادات لمن يهمه الأمر، وتقديم خدمات الوكلاء التجاريين عبر الموقع الإلكتروني للوزارة، وتفعيل برنامج الشكاوى. كما تم فتح التسجيل في الأنشطة التجارية للمستثمرين الخليجيين لتعزيز وجذب الاستثمارات، وتفعيل برنامج الدفع الإلكتروني ويتيح تحصيل رسوم المعاملات إلكترونيا مع إصدار إيصالات بأرقام مسلسلة. بالإضافة إلى ذلك تم إصدار القرار الوزاري رقم (60) للعام 2024، الذي خفض رسوم بعض الخدمات بنسبة تجاوزت 90% بما في ذلك رسوم خدمات السجل التجاري والرخص التجارية، بهدف دعم المشاريع الوطنية والأجنبية، وتعزيز بيئة الأعمال وزيادة تنافسية رواد الأعمال، وتسهيل تأسيس الشركات وتشجيع إطلاق المشاريع الجديدة. وارتفع عدد الأنشطة التجارية المسموح بها للرخص المنزلية إلى 63 نشاطا.

الخدمات الإلكترونية

كذلك شهدت الخدمات الإلكترونية تطورا لدعم بيئة الأعمال في الدولة، وتعزيز جاذبيتها للاستثمارات المحلية والأجنبية، حيث شهدت منصة النافذة الواحدة تطورا ملحوظا، مع استكمال الربط مع الجهات الحكومية والهيئات المعنية بقطاع الأعمال، وإطلاق نسختها المحدثة التي تقدم ميزات جديدة، حيث توفر تجربة سهلة وسريعة للمستثمرين للاستفادة من خدماتها على مدار الساعة باللغتين العربية والإنجليزية، وتقدم المنصة أكثر من 30 خدمة رئيسية تشمل 149 خدمة فرعية، مع الربط مع 17 جهة مختلفة في الدولة، بالإضافة إلى توافر خدمة التوقيع الإلكتروني.

تخفيض رسوم خدمات الغرفة

وشهد العام 2025 تخفيض رسوم خدمات غرفة قطر بنحو 50 % وذلك وفقا لقرار مجلس الوزراء رقم 19 لسنة 2024 بتعديل بعض رسوم الخدمات التي تقدمها غرفة تجارة وصناعة قطر، من أجل تخفيف بعض الأعباء المالية عن كاهل الشركات القطرية. وشمل تخفيض الرسوم السنوية لعضوية الغرفة للشركات المساهمة والشركات القابضة والشركات الأجنبية المتعاقدة مع الدولة بنسبة 50 % لتصبح قيمتها 5000 ريال قطري، أما رسوم الشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة المحاصة وشركات التوصية بالأسهم، فبلغت رسوم العضوية 500 ريال قطري، وذلك بغض النظر عن حجم رأس المال أو نوع النشاط. ونظمت الغرفة وشاركت في أكثر من 270 فعالية واستقبلت نحو 75 وفدا تجاريا أجنبيا بحثت معهم سبل تعزيز الاستثمارات المتبادلة وتعزيز التعاون بين القطاع الخاص القطري ونظيره في هذه الدول. كما شاركت في أكثر من 50 فعالية خارجية، ونظمت وشاركت في أكثر من 26 منتدى ومؤتمرا، ووقعت مذكرات تفاهم مع اكثر من 20 جهة وغرفة تجارية نظيرة.

حققت إنجازات بارزة ضمن خطتها الخمسية الطموحة

أشغال أنجزت 135 مشروعا جديدا خلال 2025

صلاح بديوي

كشفت سجلات هيئة الأشغال العامة «أشغال» عن تحقيق إنجازات لافتة خلال عام 2025، وهو العام الأول من خطتها الخمسية الطموحة (2025-2029) التي تبلغ قيمتها أكثر من 81 مليار ريال قطري. ركّزت الهيئة على تطوير الطرق، وشبكات الصرف الصحي، والاستدامة البيئية، مع اعتماد كبير على المكون المحلي، وتقنيات صديقة للبيئة مثل إعادة تدوير المياه والأسفلت.

وقد أشاد خبراء وأعضاء بالمجلس البلدي المركزي بهذه المشاريع، وقالوا إنها حققت أهدافها في الوقت المحدد أو قبله في بعض الحالات داخل دوائرهم، وساهمت في دعم قطاع التعاون بين القطاعين العام والخاص، مع استخدام تقنيات مستدامة مثل إعادة تدوير المياه. ومن أبرز الإنجازات التي انتهت منها «أشغال في عام 2025 مشروع تصميم وإنشاء البحيرات الموسمية لتخزين مياه الصرف الصحي المعالجة.

«أشغال» تسبق جدول أعمالها

قال السيد مبارك بن فريش السالم، نائب رئيس المجلس البلدي المركزي ورئيس لجنة الخدمات والمرافق العامة وممثل دائرة الغرافة وأزغوى، لصحيفة «لوسيل»: أكملت أشغال في عام 2025 العديد من المشاريع الرئيسية أو مراحل مهمة منها في قطاعات الطرق والصرف الصحي والتعليم. هذه الإنجازات عززت الاستدامة البيئية، وقللت مخاطر الفيضانات، وحسّنت السلامة المرورية، ودعمت التنمية المحلية لأراضي المواطنين. والتقييم العام إيجابي للغاية، إذ حققت المشاريع أهدافها في مواعيدها أو قبلها في كثير من الحالات.

واستطرد السالم قائلًا: الإنجازات تتوافق تماماً مع أهداف الخطة الخمسية، مع تركيز واضح على إنسانية المدن وتحسين جودة الحياة والاستدامة، وساهمت في دعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وإكمال بعض المشاريع قبل مواعيدها – مثل المدارس – يعكس كفاءة إدارية عالية لأشغال، حيث أنها استبقت جدول أعمالها في تنفيذ المشاريع بدقة وجودة عالية.

وتعرض الى طبيعة عمل «أشغال» لاسيما في دائرته التي يمثلها، قائلاً: في الاجتماع الرابع والثلاثين للمجلس البلدي في أبريل 2025، قدم مسؤولو «أشغال» عرضًا شاملاً عن المشاريع الجارية والمخططة في الدوائر، بما في ذلك دائرة 15 التي أمثلها، مع التركيز على الاستجابة لاحتياجات المواطنين التي سبق وطالبنا بها. وقد انتهت عدة مشاريع رئيسية في الدائرة مما اشاروا اليه، بينما يجري العمل للانتهاء مما تبقى من مشاريع قبل نهاية العام الجاري، مما يعكس تقدّمًا جيدًا. وتركّز مشاريع «أشغال» في الدائرة على تحسين الطرق الداخلية، وشبكات الصرف لمنع الفيضانات، ودعم التنمية السكنية، مع استخدام تقنيات مستدامة مثل إعادة تدوير المياه.

وخلص مبارك بن فريش السالم، نائب رئيس المجلس البلدي المركزي، ورئيس لجنة الخدمات والمرافق العامة، وممثل دائرة الغرافة وأزغوى، إلى القول: أن مشروع تصميم وإنشاء البحيرات الموسمية لتخزين مياه الصرف الصحي المعالجة يعد أحد الإنجازات البارزة لهيئة الأشغال العامة في عام 2025. هذا المشروع جزء من الخطة الخمسية (2025–2029) لتعزيز الاستدامة البيئية، ويأتي تماشيًا مع رؤية قطر الوطنية 2030 لإدارة الموارد المائية المستدامة. وقد تم التركيز على المرحلة الأولى، التي انتهت الأعمال الرئيسية فيها في 13 نوفمبر 2025، مما يجعله مشروعًا انتقاليًا ناجحًا في بداية الخطة الجديدة.

مبارك بن فريش: مشاريع أشغال ركزت على تحسين جودة الحياة والاستدامة

نموذج متكامل للمعالجة

وفي تقييم رفيع المستوى، أشاد الخبير الأممي في التنمية المستدامة الأستاذ الدكتور سيف بن علي الحجري بأداء هيئة الأشغال العامة «أشغال»، مؤكداً أنها نجحت خلال عام 2025 في تقديم نموذج متكامل للمعالجة الاستراتيجية لأبرز التحديات الوطنية، عبر ثلاثة محاور رئيسية تتقاطع تماماً مع مرتكزات رؤية قطر الوطنية 2030.

وقال الدكتور الحجري في تصريح خاص لصحيفة «لوسيل»: من يتتبع مسيرة «أشغال» يدرك أننا أمام حالة نادرة من القدرة على تحويل التحدي إلى إنجاز. ففي المحور الأول، واجهت الهيئة التحدي الأصعب – شح المياه – بحلول ثنائية عبقرية: احتجاز مياه السيول التي كانت تُهدر، وإعادة استثمار المياه المعالجة ثلاثياً. وها هي اليوم تُتوّج المرحلة الأولى من مشروع تخزين المياه الموسمية بمنظومة ضخمة من السدود والخزانات الاستراتيجية، لتضيف بذلك مورداً مائياً جديداً يعزز الأمن المائي للأجيال القادمة.

وأضاف: أما المحور الثاني فيتمثل في قفزة نوعية على صعيد البنية التحتية للطرق. فقد أنجزت «أشغال» خلال العام نفسه شبكة حديثة من الطرق السريعة والشوارع الداخلية، مزودة بتقنيات ذكية للإنارة والإرشاد والتصريف، ومصممة وفق أعلى معايير الاستدامة والسلامة، لتربط المدن بالقرى وتُسهم في انسيابية الحركة وجودة الحياة».

وفي المحور الثالث، أبرز الخبير الأممي الدور الريادي لـ«أشغال» في التخضير، حيث قادت حملة توسع أخضر طموحة رفعت نسبة المساحات الخضراء، وطورت منظومات متقدمة لإعادة التدوير، لتُسهم بفاعلية في مكافحة تغير المناخ، تعزيز التنوع البيولوجي، تجميل المدن، ودعم السياحة الداخلية والوافدة على حد سواء.

عبدالله اليافعي: أشغال رائدة في تشييد بنى تحتية خضراء تدعم رؤية 2030

واختتم الدكتور سيف بن علي الحجري تصريحه بقوله: ما تقدمه «أشغال» ليس مجرد مشاريع، بل رؤية وطنية تُترجم إلى إنجازات ملموسة. وهو دليل قاطع على أن قطر تمتلك – بقيادتها الحكيمة وكفاءاتها الوطنية – القدرة الكاملة على مواجهة التحديات البيئية الحالية والمستقبلية، بل وتحويلها إلى رافعة لتنمية شاملة ومستدامة تضع الدولة في طليعة الأمم».

تطوير البنية التحتية

ومن جانبه،قال السيد عبدالله بن خالد اليافعي، عضو المجلس البلدي المركزي وممثل الدائرة السابعة عشرة بمنطقة لصحيفة «لوسيل»: إن هيئة الأشغال العامة «أشغال» تُعدّ من أكثر الجهات الحكومية القطرية جديةً وتنفيذاً في مجال الاستدامة البيئية، فهي تحول الكلام إلى أرقام ومشاريع ملموسة يوميًا، وتسير بخطى ثابتة نحو تحقيق الأهداف البيئية لرؤية قطر الوطنية 2030».

ويستطرد اليافعي قائلًا: إننا نتابع مشاريع هيئة الأشغال العامة «أشغال» في الدائرة السابعة عشرة التي أمثلها على مدار الأيام، ونلحظ التزامًا واضحًا بخطط التنفيذ. كما أن إنجازات «أشغال» في الدائرة تحقق نسبة نجاح جيدة جدًا، وساهمت بشكل ملموس في دعم رؤية قطر الوطنية 2030 من خلال تطوير البنية التحتية وتلبية احتياجات السكان. ومن أبرز الإنجازات التي نتابعها منذ أن كانت في مرحلة المقترح: تنفيذ مشروع تمديد شبكات الصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار في منطقة الخريطيات. ويهدف هذا المشروع إلى منع تجمع المياه والفيضانات وتحسين الصحة العامة، وقد أثبت فعالية عالية جدًا وأسهم في تقليل الشكاوى من السكان بشكل كبير».

خلُص عبدالله بن خالد اليافعي، عضو المجلس البلدي المركزي وممثل الدائرة السابعة عشرة في لوسيل، إلى القول: نفّذت «أشغال» بدائرتي عدة مشاريع بارزة، منها إعادة رصف الشوارع وتحسين الإنارة، حيث أنجزت رصف أكثر من 10 كيلومترات من الشوارع الرئيسية، وتركيب إضاءة حديثة موفرة للطاقة. وقد شكّل هذا العمل نجاحًا كبيرًا في رفع مستوى السلامة المرورية وزيادة جاذبية المنطقة.كما شملت المشاريع تجميل المنطقة وإنشاء ممرات مشاة آمنة، وتطوير الحدائق، وزراعة الأشجار، مع التركيز الواضح على مبادئ الاستدامة البيئية. كل ذلك أسهم في تحسين جودة الحياة للسكان بشكل ملحوظ، غير أن التوسع السكاني السريع يتطلب تسريع وتيرة تنفيذ المشاريع المتبقية لمواكبة هذا النمو».

5 خزانات للمياه تم تشييدها بطاقة إجمالية 22.5 مليون متر مكعب

8 ملايين متر مكعب من مواد الحفر المعاد تم تدويرها

تبلغ 22,5 مليون متر مكعب، إلى جانب بركة تبخير بسعة 8,7 مليون متر مكعب. كما أعادت الهيئة استخدام أكثر من 8 ملايين متر مكعب من مواد الحفر المعاد تدويرها، مما يعزز الاستدامة البيئية ويدعم إعادة استعمال المياه المعالجة في أغراض الري وأنظمة التبريد المركزي، وقد تحقق ذلك كله مع بلوغ 10 ملايين ساعة عمل آمنة دون إصابات مفقودة الوقت.وفي إطار الحزمة الأولى من مشاريع تطوير الطرق والبنية التحتية في منطقتي الفروش والخريطيات، تم تحسين الشوارع الداخلية وشبكات تصريف مياه الأمطار والصرف الصحي، لخدمة 411 قسمًا سكنيًا، مع تعزيز الوصولية وجودة الحياة لأكثر من 30،000 قطعة أرض مواطنين في المناطق الحضرية.

وحول مشاريع تحسين الطرق في المناطق الشمالية، يضيف السيد اليافعي:«قامت هيئة الأشغال العامة «أشغال» بصيانة وتطوير الطرق الدائمة والمؤقتة في المناطق الشمالية، مع توفير كامل عناصر السلامة المرورية وشبكات البنية التحتية اللازمة، وذلك باعتماد نسبة 85% من المكوّن المحلي (الجابرو، الأعمدة، أنظمة الإنارة)، مما عزز السلامة المرورية ولبّى احتياجات السكان ودعم الشركات القطرية.كما شملت الأعمال تطوير الطرق في مناطق شرق الواجبة، وغرب سميسمة، والعب، واللبيب، وغرب المعيذر، وإكمال 33 مشروعًا جزئيًا ضمن برنامج تطوير البنية التحتية المحلية، تضمنت الطرق وشبكات الصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار، لتخدم أكثر من 30،000 قطعة أرض مواطنين، وتدعم التوسع الحضري وترفع مستوى المعيشة في المناطق الشمالية والغربية.وتأتي هذه المشاريع ضمن خطة تضم 135 مشروعًا مقرر تنفيذها خلال عام 2025، مع التركيز الكبير على الاستدامة البيئية، حيث أعادت «أشغال» تدوير 1,4 مليون طن من الأسفلت في الفترة من 2020 إلى 2024، وتستمر في هذا النهج خلال 2025. كما ساهمت هذه المشاريع في إنشاء 363 ألف متر مربع من المساحات الخضراء و995 كيلومترًا من مسارات الدراجات الهوائية».

ومع نهاية الربع الثالث من عام 2025، تم طرح معظم المشاريع المخططة، بواقع 108 مشاريع خلال الأرباع الثلاثة الأولى، فيما يتركز الجهد حاليًا على تنفيذ 27 مشروعًا ضمن الربع الرابع. وتؤكد هيئة الأشغال العامة «أشغال» أن إنجازاتها تتمحور حول الاستدامة البيئية، ومن أبرزها إعادة تدوير 1,4 مليون طن من الأسفلت، وإنشاء 363 ألف متر مربع من المساحات الخضراء. كما جددت الهيئة التزامها الكامل برؤية قطر الوطنية 2030، من خلال دعم الشركات القطرية، وتعزيز استخدام المكون المحلي، وخفض الانبعاثات الكربونية بشكل ملحوظ.

مشروع تخزين المياه المعالجة

ووفقًا للموقع الإلكتروني لهيئة الأشغال العامة «أشغال»:فقد أنهت «أشغال» تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع التخزين الموسمي للمياه المعالجة ثلاثية التنقية، وذلك ببناء خمسة خزانات بطاقة تخزينية إجمالية

منظمة العمل الدولية صنفت الإصلاحات العمالية في قطر بمعيار «متميز»

قطر تواصل تعزيز إصلاحات سوق العمل ودعم حقوق العمال عبر تحديثات تشريعية مهمة

صلاح بديوي

ناصر المير: مسيرة الإنجازات مستمرة وتلقينا ثناء دوليا على ما أنجزته الحكومة لدعم العمال

الشيخ سعود آل ثاني: قطر تحقق توازنًا مثاليًا بين حقوق العمال وجاذبية الاستثمار

د. محمد الدوسري: رفع نسبة التوطين يُعدُّ استثمارًا حقيقيًا في رأس المال البشري

أكد رجال أعمال ومختصون في مجال العمل والعمال في دولة قطر أن عام 2025 شهد تطورات ملموسة، تمثلت في تعزيز حقوق العمال، ورفع الكفاءة السوقية، ودعم التنمية المستدامة للقوى العاملة. منوهين بأن من أبرز إنجازات العام صدور قانون حماية عمال المنازل وحقوقهم، حيث أدخلت وزارة العمل تعديلات على قانون العمل، شملت تعزيز حماية العمال، وضمان الأجور العادلة، وتحسين بيئة العمل.

جاء ذلك في مقابلات أجرتها معهم صحيفة «لوسيل»، أشاروا خلالها إلى إطلاق أنواع جديدة من التأشيرات وعقود العمل المرنة، وتنفيذ برامج سد الفجوات المهارية، وصدور تعديلات على قانون الموارد البشرية المدنية للموظفين الحكوميين.

وأوضحوا أن دولة قطر أطلقت في مايو 2025 حوافز استثمارية بقيمة مليار دولار أمريكي تغطي حتى 40% من نفقات الاستثمار المحلي، ولاقت إنجازات الحكومة القطرية ثناءً دولياً واسعاً، حيث احتلت قطر المرتبة 11 عالمياً في مجال ريادة الأعمال، متفوقة على دول صناعية وريادية كبرى مثل ألمانيا (المرتبة 12)، والمملكة المتحدة (المرتبة 14-15 تقريباً)، واليابان (المرتبة 16)، وسنغافورة (المرتبة 17)، وحصلت على درجة 6,3 من 10.

وأشاروا إلى أن سهولة تأسيس الشركات في قطر، وتوافر التمويل، والدعم الحكومي، والبنية التحتية الرقمية المتطورة، والحوافز الضريبية، كلها وصلت إلى مستوى عالمي ممتاز، مما جعل العمال يشعرون بالسعادة والرضا بفضل القوانين التي وضعتها الدولة لحماية حقوقهم في كافة المجالات. وركزت إنجازات وزارة العمل في دولة قطر خلال عام 2025 على ثلاثة محاور رئيسية، هي: تعزيز الإصلاحات في سوق العمل، ودعم حقوق العمال، وزيادة مشاركة القطريين في القطاع الخاص.

تعزيز حقوق العمال

في تصريح خاص لصحيفة «لوسيل»، قال مستشار رئيس غرفة قطر لشؤون العمل، السيد ناصر بن أحمد المير: إن دولة قطر أولت سوق العمل والعمال أهمية استثنائية على مدى السنوات، وشهد عام 2025 تطورات ملموسة، تمثلت في تعزيز حقوق العمال، رفع الكفاءة السوقية، ودعم التنمية المستدامة للقوى العاملة. وجاءت هذه الإنجازات ثمرة إستراتيجيات وطنية مدروسة وتعديلات تشريعية متقدمة نالت إشادة واسعة من المنظمات الدولية، وعلى رأسها منظمة العمل الدولية التي وصفت قطر عام 2025 بـ«المعيار المتميز» للإصلاحات العمالية الطموحة والقابلة للتنفيذ.

وأضاف المير: من أبرز إنجازات العام صدور قانون حماية عمال المنازل وحقوقهم، واستكمال الإصلاحات العمالية التي جعلت من قطر نموذجًا إقليميًا وعالميًا. فقد أُلغي نظام الكفالة بالكامل، وطُبّق الحد الأدنى للأجور، وأُتيح للعمال تغيير جهة العمل بحرية، مما أسهم في تحسين ظروفهم بشكل جذري. كما كفلت الدولة للمواطن القطري بيئة عمل ملائمة لتخصصه وقدراته، وسجلت قطر واحدة من أدنى معدلات البطالة بين الشباب عالميًا (لم تتجاوز 0,5% في 2024 مع استمرار التحسن في 2025) بفضل برامج تطوير المهارات وتعزيز التوطين.

ومضى قائلًا: في فبراير 2025، أدخلت وزارة العمل تعديلات على قانون العمل شملت تعزيز حماية العمال، ضمان الأجور العادلة، تحسين بيئة العمل، وتسهيل العمل عن بُعد مع تحديد واضح للحقوق والواجبات في البيئة الرقمية، بما يتناسب مع متطلبات مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19. وفي أكتوبر 2025، صدرت تعديلات على قانون الموارد البشرية المدنية للموظفين الحكوميين، تضمنت زيادة الشفافية والمساءلة وتسريع فرص الترقية، مما عزز الكفاءة في القطاع العام.

وتابع: وقّعت قطر في سبتمبر 2025 مذكرة تفاهم مع دولة الإمارات العربية المتحدة لتطوير التعاون في مجال العمل والموارد البشرية. كما أطلقت في مايو 2025 حوافز استثمارية بقيمة مليار دولار أمريكي تغطي حتى 40% من نفقات الاستثمار المحلي، بهدف خلق فرص عمل جديدة في قطاعات النفط والغاز، والتكنولوجيا، والبناء.

وفي قمة التنمية الاجتماعية العالمية الثانية (نوفمبر 2025) – التي استضافتها الدوحة بعد مرور 30 عامًا على القمة الأولى – أكد سعادة وزير العمل أن القطاع الخاص شريك أساسي، وأُطلقت مبادرات جديدة لتعزيز المسؤولية المجتمعية والاستدامة، إلى جانب استراتيجية قطاع العمل الخيري والإنساني (2025-2030)».

% 20
نسبة مشاركة المواطنين في القطاع الخاص

% 40
من نفقات الاستثمار المحلي تغطيها الحوافز الحكومية

وختم ناصر المير تصريحه قائلًا: تعكس هذه الإنجازات التزام قطر الراسخ ببناء سوق عمل عادل ومستدام يدعم التنويع الاقتصادي تماشيًا مع رؤية قطر الوطنية 2030. وبصفتي ممثلًا لأصحاب الأعمال القطريين في منظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية، ألمس يوميًا الثناء الدولي الواسع على ما أنجزته الحكومة القطرية، وأؤكد أن مسيرة الإصلاح والتطوير مستمرة بلا توقف».

طفرة في تشريعات العمل

أشاد رجل الأعمال الشيخ سعود بن ثامر آل ثاني، رئيس مجلس إدارة مجموعة «إس تي إم» جروب، بالطفرة النوعية التي حققتها دولة قطر خلال عام 2025 في مجالي تشريعات العمل وبيئة ريادة الأعمال، مؤكدًا أن هذه الإنجازات تعكس التزام القيادة الرشيدة بتحقيق توازن مثالي بين حقوق العمال وجاذبية بيئة الاستثمار.

وقال الشيخ سعود بن ثامر آل ثاني في تصريح خاص لـ«لوسيل»: إن دولة قطر أدخلت خلال عام 2025 حزمة تعديلات جوهرية على قانون العمل رقم 14 لسنة 2004، شملت تعزيز الحماية من الفصل التعسفي، وضمان أجور عادلة، وتحسين ظروف العمل، والسماح بالعمل المتوازي دون عقوبات، ومواءمة كاملة مع المعايير الدولية لمنع أي شكل من أشكال الاستغلال. وتأتي هذه الخطوات ضمن جهود قطر المستمرة لتحقيق التوازن المثالي بين حقوق العمال وحماية الأعمال، مع التركيز على الاستدامة والابتكار.

واستطرد بن ثامر قائلًا: إن تصدر قطر المرتبة 11 عالميًا في بيئة ريادة الأعمال وفق تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال لعام 2024-2025 يؤكد نهج قطر المتوازن. فقد تفوقت قطر على دول صناعية وريادية كبرى مثل ألمانيا (المرتبة 12)، المملكة المتحدة (المرتبة 14-15 تقريبًا)، اليابان (16)، سنغافورة (17)، فرنسا (19)، كوريا الجنوبية (22)، والصين (29)، وحصلت على درجة 6,3 من 10، وهي أعلى درجة تحققها قطر تاريخيًا في هذا المؤشر، مقارنة بالمتوسط العالمي 4,9، وإن هذا الإنجاز يعني عمليًا أن قطر أصبحت رسميًا ضمن أفضل 11 بيئة في العالم لبدء وتوسيع المشاريع الريادية.

وأوضح رئيس مجلس إدارة «إس تي إم» جروب أن سهولة تأسيس الشركات في قطر، وتوافر التمويل، والدعم الحكومي، والبنية التحتية الرقمية المتطورة، والحوافز الضريبية، كلها وصلت إلى مستوى عالمي ممتاز، الأمر الذي أدى إلى زيادة ملحوظة في ثقة المستثمرين الأجانب وصناديق رأس المال الجريء مثل هيئة الاستثمار القطرية، وقطر للتنمية، و«صندوق الصناديق».

وخلص الشيخ سعود بن ثامر آل ثاني إلى القول: إن المنصة الموحدة للخدمات الحكومية الرقمية تؤدي إلى توحيد وتطوير الخدمات، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، وتمكين القطاع الخاص، وضمان الحماية والأمان. كما تساهم في تقليل التكاليف الإدارية للشركات، وجذب الاستثمارات الأجنبية في قطاعات مثل التجارة والصناعة، وتعزيز تنويع الاقتصاد. وباختصار، يمثل هذا الإطلاق تحولًا جذريًا نحو حكومة رقمية موحدة تدعم الأعمال بفعالية، مما يجعل قطر أكثر جاذبية للاستثمار والابتكار في عام 2025 وما بعده».

حزمة إصلاحات عادلة

قال رجل الأعمال الدكتور محمد الدوسري في حديثه لصحيفة «لوسيل»: في إطار النهضة الشاملة التي تشهدها دولة قطر في شتى المجالات، حرصت الدولة على حماية حقوق العمال. ومن خلال استطلاعنا لوجهات نظر بعض العمال الأجانب في قطر، المنتمين إلى جاليات مختلفة، لاحظتُ أنهم يشعرون بالسعادة والرضا بفضل القوانين التي وضعتها قطر لحفظ حقوق العمال في كافة المجالات. يأتي هؤلاء العمال على شكل أفواج كبيرة لزيارة محمية الدوسري في رحلات جماعية يصل عدد المشاركين في كل فوج منها إلى نحو ألف شخص تقريبًا، وتنظم هذه الرحلات الجاليات والروابط والسفارات إلى المحمية.

واستطرد الدوسري قائلًا: خلال كلمات العمال أمام الوفود الزائرة للمحمية، ضمن الفعاليات التي ينظمها أبناء جالياتهم، يُثنون على دولة قطر واحترامها الكامل لحقوق العمال، ويذكرون بالفخر وصول رواتبهم في مواعيدها عبر البنوك، وحصولهم على العديد من المزايا والامتيازات. إن العامل حين ينال حقوقه كاملة يستمر في عمله سنوات طويلة، يرتبط به ويُخلص له. وفي محميتنا لديّ عمال يعملون منذ أكثر من عشرين سنة، نُعاملهم كإخواننا تمامًا، ونسلّمهم رواتبهم كاملة في نهاية كل شهر. والجاليات التي زارت المحمية ونظمت احتفالات فيها، من بينها جاليات دول مثل بنجلاديش والمغرب وسريلانكا والسودان واريتريا وسوريا ومصر ولبنان وتركيا، حيث التقيت عددا من السفراء وأشادوا بالجهود التي تبذلها الدولة في الاهتمام بالعمال وحفظ حقوقهم.

وأكد الدوسري أن عام 2025 شهد نقلة نوعية حقيقية في منظومة حماية حقوق العمال في دولة قطر، تمثَّلت في حزمة تشريعية مدروسة تهدف إلى تعزيز الكرامة الإنسانية لكلِّ مَن يسهم في بناء الوطن، سواء أكان مواطنًا أم مقيمًا. وختم الدكتور محمد الدوسري حديثه قائلًا: «ما استعرضناه ليس مجرد نصوص قانونية على ورق، بل هو تعبير صادق عن رؤية قطر الحديثة التي ترى في العامل – مواطنًا كان أو مقيمًا – شريكًا أصيلًا في التنمية، لا مجرد أداة إنتاج. نعم، لا تزال أمامنا تحديات في مستوى التنفيذ الميداني وضمان التطبيق المتساوي على الجميع، لكن الإرادة السياسية القوية والمتابعة المستمرة تؤكدان أن قطر تسير بخطى ثابتة نحو منظومة عمل تُضاهي أفضل المعايير العالمية، وتُعيد لسوق العمل القطري مكانته التي تليق بدولة طموحها أن تكون نموذجًا حضاريًا في المنطقة والعالم».

قفزات نوعية حققتها في عام 2025 ..خبراء:

«كهرماء» عززت ريادتها إقليمياً وعالمياً في مجالي الابتكار الرقمي والطاقة النظيفة

صلاح بديوي

قال خبراء وباحثون لصحيفة «لوسيل»: إن المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء «كهرماء» عززت ريادتها إقليمياً وعالمياً في مجالي الابتكار الرقمي والطاقة النظيفة المستدامة خلال عام 2025، مؤكدين أن إنجازاتها ركزت هذا العام على تعزيز الطاقة المتجددة، وتطوير البنية التحتية الذكية، ورفع معدلات الكفاءة والاستدامة.

وأوضح الخبراء: إن هذه الإنجازات تمثل خطوات إستراتيجية حاسمة نحو تحقيق الاستقلال الطاقوي والوصول إلى الحياد الكربوني، مدعومة باستثمارات ضخمة، مشيرين إلى حرص «كهرماء» على تقديم خدمات تتسم بأعلى معايير الجودة والسرعة في الإنجاز للأفراد والمؤسسات على حد سواء، وبأقل الرسوم مقارنة بدول العالم.

وأكدوا أن تبني دولة قطر للطاقة النظيفة كان له أثر مباشر في تعزيز ملفها لاستضافة البطولات والفعاليات الرياضية الكبرى، الأمر الذي يجعل «كهرماء» تستحق تقييماً ممتازاً هذا العام بكل المقاييس، إذ تجاوزت التوقعات في مجالي الاستدامة والنمو المستدام.

تركيب العدادات الذكية

وشهد عام 2025 قفزات نوعية للمؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء «كهرماء»، حيث تُوّجت جهودها بالعديد من الإنجازات الإستراتيجية التي تعزز رؤية قطر الوطنية 2030 والإستراتيجية الوطنية الثالثة للتنمية.

ووفق بيان لها أتمت «كهرماء» تركيب العدادات الذكية على مستوى الدولة، إذ تم تركيب أكثر من 528 ألف عداد كهرباء ذكي، 460 ألف عداد مياه ذكي، بمجموع 988 ألف عداد ذكي للكهرباء والمياه، لتصل نسبة التغطية إلى 98 %، ويُعد هذا المشروع أحد أضخم المشاريع من نوعه على مستوى المنطقة.

واستنادًا إلى سجلات «كهرماء» فإن مشروعها الإستراتيجي لتحديث قاعدة بيانات المشتركين، تضمن تحديث أكثر من 900 ألف عداد خدمة، والتحقق من دقة أكثر من 7 ملايين معلومة، إضافة إلى صيانة واستبدال ما يزيد على 13 ألف صندوق خدمة.

الاستثمارات بالطاقة المستدامة

وفي معرض تعليقه على إنجازات «كهرماء» عام 2025، قال الدكتور بدر بن سلطان سعد الرميحي، عضو المجلس البلدي المركزي لصحيفة «لوسيل»: إن «كهرماء» عززت ريادتها إقليميًا وعالميًا في مجالات الابتكار الرقمي والطاقة النظيفة المستدامة، واعتمدت إستراتيجيات مدروسة مدعومة بشراكات دولية قوية، مما مكّنها من تحقيق نمو سريع ومستدام، وباتت تصنف اليوم ضمن أكبر 10 شركات خدماتية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

واستطرد الدكتور بدر بن سلطان الرميحي قائلًا: إن إنجازات «كهرماء» تركزت على تعزيز الطاقة المتجددة، وتطوير البنية التحتية الذكية، ورفع معدلات الكفاءة والاستدامة، وتستهدف المؤسسة إنتاج 20 % من الكهرباء من مصادر متجددة وخفض الانبعاثات الكربونية بنسبة 25 % في إطار رؤية 2030. وحققت كهرماء قفزة نوعية في مجال الطاقة المتجددة خلال العام الجاري جعلت من الدولة اليوم واحدة من أكثر الوجهات جاذبية عالميًا للاستثمارات بمجالات الكهرباء والطاقة النظيفة، مع توقعات بارتفاع الإنتاج الكلي من الكهرباء إلى 1،754 تيراواط ساعة بحلول 2030.

تحقيق الاستقلال الطاقي

وأضاف: وهذه الإنجازات ليست مجرد مشاريع بنية تحتية، بل خطوات إستراتيجية حاسمة نحو تحقيق الاستقلال الطاقي والوصول إلى الحياد الكربوني، مدعومة باستثمارات ضخمة تصل إلى 4 مليارات ريال في مشاريع الطاقة الشمسية وحدها. مع الأخذ في الاعتبار أن هذه المشاريع ساهمت في خلق آلاف الوظائف الجديدة للكفاءات الوطنية، وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص المحلي، وترسيخ مكانة قطر كدولة رائدة في التحول الأخضر على مستوى المنطقة والعالم.

وأوضح الدكتور الرميحي: إن الاعتماد على الغاز الطبيعي لا يزال مرتفعًا جدًا، إذ يشكّل نحو 94% من إنتاج الكهرباء حاليًا، مما يفرض علينا تسريع وتيرة الانتقال إلى الطاقة المتجددة بشكل أكبر لتخفيف المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار الطاقة العالمية وضمان أمن الإمدادات على المدى الطويل. كما أن هناك حاجة ملحة للتوسع السريع في إنشاء شبكة شاملة من محطات شحن السيارات الكهربائية، باعتبار ذلك جزءًا أساسيًا من البرنامج الوطني للنقل المستدام، وهي خطوة لا غنى عنها لتحقيق أهداف خفض الانبعاثات الكربونية المرتبطة بقطاع النقل.

وخلص إلى القول: بشكل عام، أمنح إنجازات «كهرماء» في عام 2025 تقييمًا ممتازًا بكل المقاييس، فقد تجاوزت التوقعات في مجالي الاستدامة والنمو المستدام، وأسهمت بشكل ملموس في ترسيخ مكانة دولة قطر كقائد إقليمي وعالمي في قطاع الطاقة النظيفة والتحول الأخضر.

في السياق ذاته، يؤكد الأستاذ الدكتور خالد مفتاح – الباحث والأكاديمي – في تصريح خاص لصحيفة «لوسيل»: إن البنية التحتية في دولة قطر، ولا سيما قطاع الخدمات الأساسية، تحظى بأولوية قصوى في التخطيط والتطوير ورعاية متواصلة من صنّاع القرار، وتأتي خدمات الكهرباء والماء في صدارة هذه الأولويات. حيث حرصت (كهرماء) على تقديم خدمات تتسم بأعلى معايير الجودة والسرعة في الإنجاز للأفراد والمؤسسات على حد سواء، وبأقل الرسوم مقارنة بدول العالم، حتى أصبحت انقطاعات الخدمات المفاجئة – التي لا تزال تؤرق بعض الدول – من ذكريات الماضي البعيد لدينا.

واستطرد د. مفتاح قائلًا: إن مشاريع الطاقة المتجددة تنمو وتتمدد بالدولة، في ظل سياسات التعزيز المستمر لقدرات التوليد الموزع من الطاقة الشمسية، وأن التوسع والانتشار الطموح لتلك المشروعات لإنتاج الطاقة البديلة يشمل شبكات الكهرباء وزيادة قدرات المحطات الخمس في رأس لفان والخور والدوحة ورأس أبو فنطاس ومسيعيد، إلى جانب محطة الخرسعة، ومحطتي رأس لفان ومسيعيد للطاقة الشمسية اللتين تستهدفان معاً إضافة 4 غيغاواط من الطاقة المتجددة.

وخلص للقول: إن التوسع يراعي ثلاثة معايير وهي التكلفة الاقتصادية، والأثر البيئي الإيجابي، والموثوقية العالية. وتُولي «كهرماء» اهتماماً استثنائياً ببناء القدرات المؤسسية والوظيفية، واستقطاب المواهب الوطنية وتمكينها، وإدارة الكفاءات، وعمليات الإحلال المدروس، ونقل المعرفة، والاستثمار في رأس المال البشري، إلى جانب وضع السياسات واللوائح والمعايير اللازمة؛ مما أثمر هيكلاً مؤسسياً فعالاً ومتكاملاً يدعم رؤية قطر الوطنية 2030 وما بعدها».

د.بدر الرميحي: «كهرماء» تجاوزت التوقعات في مجال النمو المستدام

أ.د. خالد مفتاح: المؤسسة خدماتها ذات جودة ورسومها أدنى من الدول الأخرى

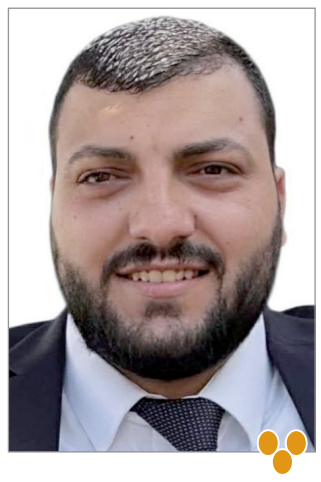

م. معاذ بنات: «كهرماء» ركيزة قطر لمستقبل طاقي مستدام

نحو مستقبل طاقي مستدام

قال الخبير في مجالات الطاقة البديلة المستدامة المهندس معاذ بنات: «إن إنجازات المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء) لعام 2025 تمثل ركيزة إستراتيجية لتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، وتؤكد أن قطر تسير بخطى واثقة نحو مستقبل طاقي مستدام يحقق الفوائد للدولة عبر تعزيز مكانتها العالمية، وللشركات عبر خلق فرص أعمال جديدة، وللأفراد عبر خفض النفقات وتحسين جودة الحياة».

واستطرد المهندس بنات قائلاً: «لقد كان لتبني دولة قطر الطاقة النظيفة أثر مباشر في تعزيز ملفها لاستضافة البطولات والفعاليات الرياضية الكبرى، حيث وفّرت الدولة منظومة طاقة موثوقة وصديقة للبيئة للملاعب والفنادق والمنشآت، مما عزز ثقة الاتحادات الرياضية العالمية بقدرة قطر على تنظيم أحداث كبرى وفق أعلى معايير الاستدامة. وفي عصر يتزايد فيه الاهتمام العالمي بالبيئة، أصبحت الاستدامة والطاقة الشمسية ورقة رابحة تدعم ملف الدولة وتزيد من فرص الفوز بالاستضافة».

وأوضح أن «لهذه الإنجازات فوائد مباشرة وأخرى غير مباشرة تتوزع على مختلف القطاعات: فهي تخفض تكاليف الإنتاج الصناعي وتعزز القدرة التنافسية للمنتجات القطرية، وتجعل المباني التجارية أكثر جاذبية للمستثمرين والمستأجرين، وتدعم المزارع في تقليل تكاليف التشغيل وزيادة الكفاءة، وترسخ ثقافة الاستدامة بين الأجيال عبر حملات التوعية والمشاريع التعليمية».

وخلص المهندس معاذ بنات إلى القول: «وعلى المدى الطويل، فإن العمر الافتراضي لمشاريع الطاقة الشمسية، الذي يتجاوز 25 عاماً، يجعلها من أكثر الاستثمارات جدوى واستقراراً، ويضمن عوائد اقتصادية مستمرة للدولة والشركات، ويعزز ثقة المستثمرين في القطاع».

محطات شمسية وجوائز

ووقعت المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء «كهرماء» هذا العام عقودًا لتوسعة البنية التحتية الكهربائية بقيمة إجمالية تبلغ 851 مليون دولار، مع إعطاء الأولوية للشركات القطرية التي حصلت على 58,4 % من قيمة العقود، وذلك لدعم قدرات الإنتاج والنقل الكهربائي مستقبلًا. وفي الآونة الأخيرة جرى تشغيل 3 محطات شمسية عملاقة بإجمالي سعة إنتاجية تصل إلى 1،675 ميغاواط، بالإضافة إلى إطلاق خدمة «BeSolar» التي تتيح لأصحاب المنازل والمزارع تركيب أنظمة الألواح الشمسية الموزعة بتسهيلات كبيرة ودعم مالي مباشر، مما يعزز الاعتماد على الطاقة المتجددة ويقلل الفواتير الكهربائية للمستفيدين.

وجراء تلك الجهود والإنجازات في 2025، تمكنت كهرماء من الفوز بجائزة جارتنر العالمية للابتكار في فئة «أفضل استخدام للذكاء الاصطناعي» عن المرحلة الثانية من منصة الشحن الذكي للمركبات الكهربائية، التي سجلت أكثر من 2980 تحميلًا للتطبيق، وربط 130 محطة شحن، ووفرت أكثر من 140 ألف لتر من الوقود، وقلصت انبعاثات الكربون بأكثر من 300 ألف كيلوغرام. وفازت حديقة كهرماء للتوعية بجائزة التميز الخليجي لكفاءة استهلاك الطاقة والمياه في المباني (فئة القطاع التعليمي).

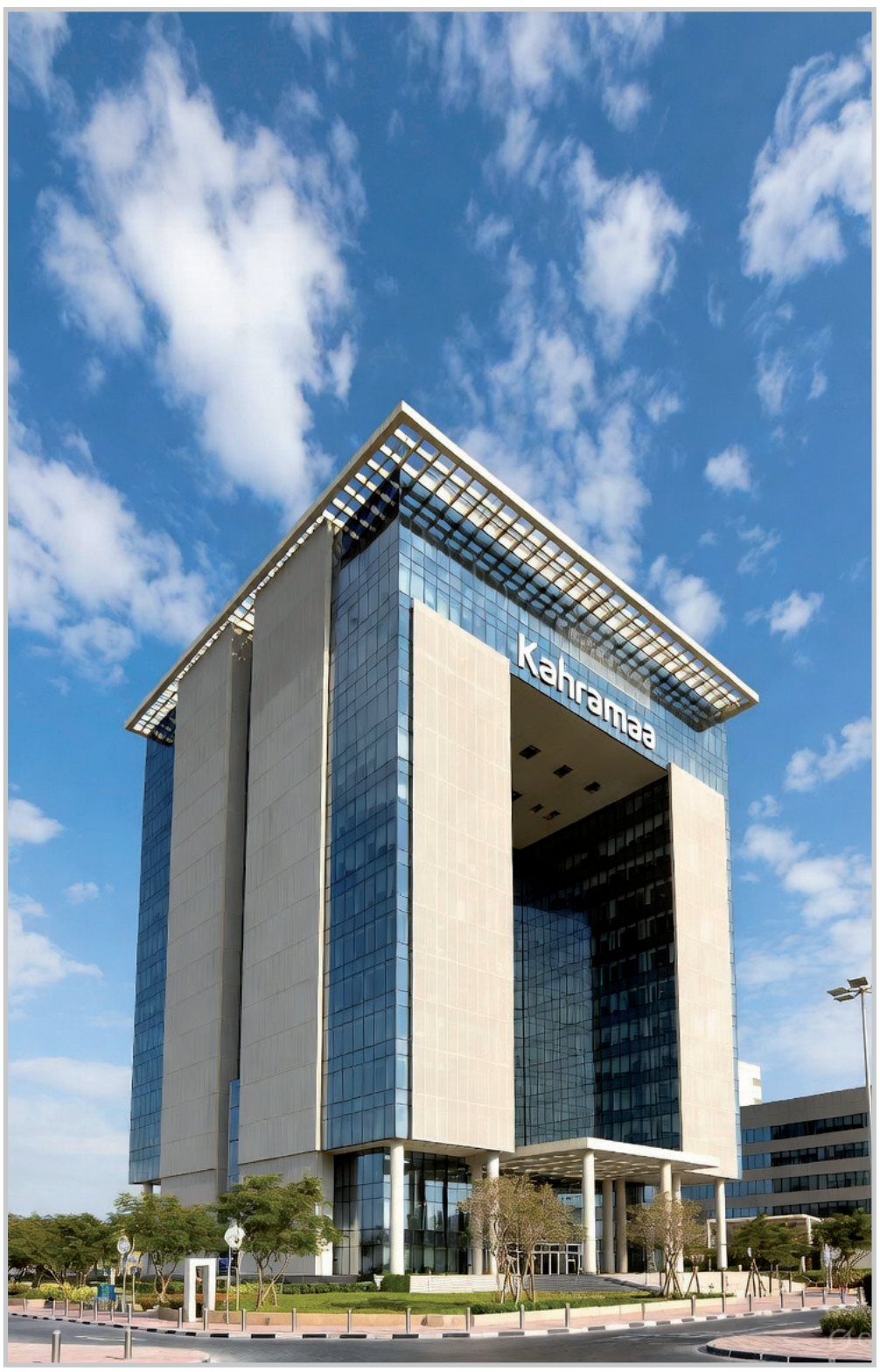

مجموعة استثنائية من الفعاليات الرياضية الدولية في قطر

2025 .. الرياضة القطرية.. إنجازات متعددة

عبد الدايم نور

في عام 2025، حققت الرياضة القطرية إنجازات متعددة تمثلت في استضافة وتنظيم العديد من الأحداث الرياضية العالمية مثل كأس العالم تحت 17 سنة FIFA قطر 2025، وبطولة العالم للقفز المظلي «السيزم 2025»، ونهائيات بطولة العالم للترياثلون T100. بالإضافة إلى ذلك، حققت المنتخبات القطرية نجاحات في بطولات دولية مثل تأهل منتخبنا الوطني الى نهائيات كأس العالم 2026 بأمريكا وفوز منتخب القفز المظلي بالمركز الأول في بطولة العالم، وغيرها من الإنجازات التي حققتها الرياضة القطرية خلال العام إلى جانب استضافة بطولات إقليمية في رياضات متنوعة مما يعزز مكانتها كوجهة عالمية رائدة للرياضة وتنظيم الفعاليات.

وفي 22 يوليو الماضي أكدت اللجنة الأولمبية القطرية مشاركتها في النقاشات الجارية مع اللجنة الأولمبية الدولية بهدف استضافة دورة الألعاب الأولمبية والبارالمبية لعام 2036، في إطار الآلية الجديدة لاختيار المدينة المستضيفة. وجاءت هذه الخطوة لتعكس التزام دولة قطر الراسخ بدعم الحركة الأولمبية والبارالمبية، وحرصها على الإسهام بشكل فاعل في تطوير الرياضة العالمية، وتعزيز دورها في بناء جسور التواصل وتوسيع آفاق التقارب والتفاهم بين الشعوب، وتمكين الأفراد، لاسيما فئة الشباب، كما تؤكد تبني قطر مفهوم «الرياضة من أجل السلام» كأحد المبادئ الراسخة في رؤيتها الوطنية، بما يعزز من مكانة الرياضة كوسيلة للتفاهم ونبذ الانقسام وتحقيق الاستقرار.

تأهل العنابي إلى المونديال

تأهل المنتخب القطري رسميًا إلى نهائيات كأس العالم 2026، بعد أن اختتم مشواره في الملحق الآسيوي بفوز مستحق على منتخب الإمارات بنتيجة 2-1، في المباراة التي أقيمت على ملعب جاسم بن حمد بنادي السد.

ويُعد هذا التأهل هو الثاني توالياً للعنابي في المونديال، ما يعكس تطور الكرة القطرية واستمرار حضورها القوي في المشهد الكروي العالمي، خاصة بعد الاستضافة الناجحة لمونديال 2022، التي كانت أفضل نسخ المونديال على الإطلاق.

تصفيات كأس العالم 2026 – آسيا

استضافت دولة قطر، بالشراكة مع المملكة العربية السعودية، مباريات الدور الرابع من التصفيات الآسيوية المؤهلة لكأس العالم 2026، وذلك على مدار ثلاثة أيام بين 8 و14 أكتوبر. بمشاركة ستة منتخبات: دولة قطر، العراق، عُمان، إندونيسيا، الإمارات، والسعودية. حيث تم تقسيم المنتخبات إلى مجموعتين، تضم كل مجموعة ثلاثة فرق، ويتأهل صاحب المركز الأول في كل مجموعة مباشرة إلى نهائيات كأس العالم 2026.

ليلة القتال UFC – الدوحة 2025

استضافت قطر النسخة الأولى من ليلة القتال UFC في الدوحة، وذلك في 22 نوفمبر على أرض صالة علي بن حمد العطية الحديثة. حيث تقدم منظمة الفنون القتالية المختلطة الرائدة عالمياً عرضاً استثنائياً يضم نخبة من الرياضيين الدوليين، في موعد استثنائي جديد يُضاف إلى رزنامة قطر المتنامية للفعاليات الرياضية العالمية.

بطـــولة العالـــم لسباق الـتـرايثـلـون T100

استضافت دولة قطر نهائيات بطولة العالم للترايثلون T100 خلال الفترة من 11 إلى 13 ديسمبر، في انطلاقة اتفاقية استضافة تمتد لخمس سنوات حتى عام 2029، بين «زوروا قطر» والمنظمة الدولية للرياضيين المحترفين (PTO). وشارك في هذا الحدث نخبة من أفضل رياضيي الترياثلون العالميين، حيث تنافس ضمن مسافة 100 كيلومتر تشمل سباحة لمسافة 2 كيلومتر، وركوب دراجات لمسافة 80 كيلومترا، وجري لمسافة 18 كيلومترا عبر مدينة الدوحة. حيث تشمل البطولة أيضاً منافسات للهواة ضمن مهرجان رياضي متكامل يُقام على مدار عطلة نهاية الأسبوع. ويمثل هذا الحدث محطة بارزة تعزز مكانة دولة قطر كوجهة رائدة لاستضافة بطولات التحمل العالمية وسياحة الرياضة في المنطقة.

جائزة قطر الكبرى للفورمولا 1

أقيمت جائزة قطر الكبرى للفورمولا 1 لعام 2025 خلال الفترة من 28 إلى 30 نوفمبر، على حلبة لوسيل الدولية عالية السرعة. وتضمن سباق هذا العام بنظام «السبرينت» 57 لفة تمتد على مسافة 308,6 كيلومتر، وشمل عطلة نهاية أسبوع مليئة بالإثارة تتخللها حصص تجريبية، تصفيات تأهيلية سريعة، سباق قصير، وختام كبير تحت الأضواء الكاشفة. وقد تم إنشاء حلبة لوسيل الدولية في عام 2004 خصيصاً لبطولات الموتو جي بي، وتم تحديثها لاحقاً لتلبية متطلبات الفورمولا 1، حيث توفّر مساراً سريعاً وسلساً مع خط رئيسي طويل و16 منعطفاً متنوع السرعات يشكلون تحدياً للسائقين.

كأس القارات للأندية TMFIFA 2025

استقبلت الدوحة المباريات الثلاث الأخيرة من بطولة كأس القارات للأندية FIFA 2025 في الفترة من 10 إلى 17 ديسمبر 2025، ليكون ذلك للسنة الثانية على التوالي التي تستضيف فيها البلاد المرحلة الختامية للبطولة.

كأس العرب FIFA 2025TM

أقيمت النسخة الحادية عشرة من بطولة كأس العرب فيفا في دولة قطر خلال الفترة من الأول من ديسمبر حتى الثامن عشر منه، في امتداد لإرث بطولة كأس العالم فيفا قطر 2022™. وستُختتم البطولة بإقامة المباراة النهائية في استاد لوسيل تزامناً مع احتفالات اليوم الوطني لدولة قطر. واستضافت البطولة من خلال ستة من أبرز الاستادات في قطر-البيت، لوسيل، خليفة الدولي، أحمد بن علي، 974، والمدينة التعليمية وشارك فيها 16 منتخباً وطنياً من اتحادين قاريين. وقد تم تأكيد استضافة قطر لهذه النسخة، إلى جانب النسختين القادمتين في عامي 2029 و2033، من قبل الاتحاد الدولي لكرة القدم الفيفا، مما يعكس المكانة العالمية الرائدة التي تتمتع بها الدولة في تنظيم البطولات الكروية الكبرى.

كأس العالم فيفا تحت 17 سنة لكرة القدم

استضافت دولة قطر النسخة الأولى من بطولة كأس العالم فيفا تحت 17 سنة بعد توسيعها لتضم 48 منتخباً، وذلك خلال الفترة من 3 إلى 27 نوفمبر. حيث تمثل هذه البطولة بداية تطبيق قرار الاتحاد الدولي لكرة القدم فيفا بإقامة البطولة سنوياً، على أن تستضيفها دولة قطر حتى عام 2029 على الأقل. حيث أقيمت المباريات في منطقة أسباير والريان على ثمانية ملاعب، وشهد استاد خليفة الدولي المباراة النهائية.

وشهدت البطولة إقامة 104 مباريات على مدار 25 يوماً، لتوفر منصة عالمية للناشئين في منشآت رياضية متطورة بمعايير عالمية.

قطر وجهة عالمية لتنظيم الفعاليات الدولية

لوسيل إنفوجرافيك

تصفيات كأس العالم 2026

استضافتها قطر بالشراكة مع السعودية مباريات الدور الرابع من التصفيات الآسيوية.

كأس القارات للأندية TMFIFA 2025

استقبلت الدوحة المباريات الثلاث الأخيرة من بطولة كأس القارات للأندية FIFA 2025.

كأس العرب FIFA 2025TM

أقيمت النسخة الحادية عشرة من بطولة كأس العرب فيفا في قطر امتداداً لإرث مونديال 2022.

كأس العالم تحت 17 سنة لكرة القدم

استضافت قطر النسخة الأولى من بطولة كأس العالم فيفا تحت 17 سنة بعد توسيعها لتضم 48 منتخباً.

بطولة العالم لسباق الترايثلون T100

استضافت قطر نهائيات بطولة العالم للترياثلون T100 في اتفاقية لاستضافة تمتد لخمس سنوات حتى 2029.

القتال UFC الدوحة 2025

استضافت قطر النسخة الأولى من ليلة القتال UFC، على صالة علي بن حمد العطية الحديثة.

جائزة قطر الكبرى للفورمولا 1

أقيمت جائزة قطر الكبرى للفورمولا1 لعام 2025 على حلبة لوسيل الدولية عالية السرعة.

للمرة الأولى قطر تحتضن حفل «ذا بيست» 2025

استقبلت الدوحة، النسخة العاشرة من حفل الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا» لجوائز الأفضل «ذا بيست» وشهد الحفل تسليم 10 جوائز متنوعة.

ميداليات وإنجازات

دورة ألعاب التضامن الإسلامي 2025

3 ذهبيات 3 فضّيات 5 برونزيات

بطولة العالم لألعاب القوى 2025

حصدت قطر ميدالية برونزية في 400 متر حواجز.

القفز المظلي / الرياضات الجوية 2025

فازت قطر بميداليتين ذهبيتين (فردي وجماعي) فئة دقة الهدف

تأهل العنابي إلى نهائيات كأس العالم 2026، بعد أن اختتم مشواره بفوز مستحق على منتخب الإمارات.

By: Hatem Alqadi

www.lusailnews.net

المصدر: لوسيل

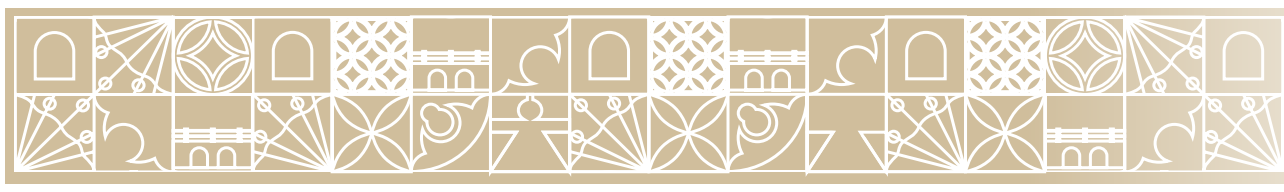

صحيفة القيادة والريادة
لوسيل
LUSAIL
36
العدد 2820 - الخميس 27 جمادى الآخرة 1447هـ 18 ديسمبر 2025
www.lusailnews.net lusail@lusailnews.qa

قطر الأولى عالمياً في «استخدام البيانات والتحليلات»

جاءت دولة قطر في المركز الأول عالميا في «استخدام البيانات الضخمة والتحليلات»، خلال عام 2025 ما يعكس التكامل المتنامي للأنظمة الرقمية المتقدمة في القطاعين العام والخاص لتعزيز عملية اتخاذ القرار ورفع كفاءة التنافسية الوطنية. أما في محور المعرفة، يعكس الأداء القوي في تقديم «المهارات الرقمية والتكنولوجية»، و«مشاركة المرأة في التعليم العالي»، و«تدريب الموظفين»، التزام دولة قطر المستمر بتطوير رأس المال البشري وتهيئة قوة عاملة قادرة على مواكبة متطلبات المستقبل.

يمثل هذا التقدم الذي تضمن تقرير المعهد الدولي للتنمية الإدارية مسار دولة قطر الثابت نحو تحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030، مسترشدة باستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة، التي تشكل خارطة طريق مترابطة تستند إلى سبع نتائج وطنية رئيسية تحول الرؤية إلى خطوات عملية قابلة للقياس.

ويسهم الأداء المتميز لدولة قطر بشكل مباشر في تحقيق نتائج النمو الاقتصادي المستدام، والتميز الحكومي، والجاهزية للمستقبل، بما يدعم بناء اقتصاد متنوع، ويعزز كفاءة الأداء المؤسسي ويمكن الأفراد من اكتساب المهارات والفرص اللازمة لمواكبة التحولات العالمية المتسارعة.

في مؤشر التنافسية الرقمية 2025 قطر ضمن أفضل عشرين دولة عالمياً

حلت دولة قطر ضمن الدول العشرين الأولى عالميا في مؤشر التنافسية الرقمية العالمي لعام 2025 الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية، ويعكس هذا التقدم المستمر التزام الدولة بمسيرتها نحو بناء اقتصاد تنافسي قائم على المعرفة والابتكار.

هذا ما أعلن عنه المجلس الوطني للتخطيط في بيان حديث له.

وأفاد بيان للمجلس، بأن هذا التصنيف الذي يشمل 69 دولة حول العالم، يهدف إلى تقييم مدى جاهزية الدول وقدرتها على تبني التقنيات الرقمية وتوظيفها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مضيفاً يأتي هذا التقدم من المركز السادس والعشرين في عام 2024 إلى المركز العشرين في هذا العام ليؤكد على التطور المتواصل الذي تشهده الدولة في ظل رؤية قطر الوطنية 2030 واستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة (2024–2030)، اللتين تضعان التحول الرقمي والابتكار في صميم التنمية المستدامة للدولة.

وأشار البيان إلى أن هذا التقدم يأتي مكملا للأداء المتميز لدولة قطر في مجال التنافسية الاقتصادية، حيث حلت في المركز التاسع على المستوى العالمي، وتضع هذه النتائج دولة قطر ضمن أكثر الاقتصادات ديناميكية وتقدما في العالم، بما يجمع بين الحوكمة الرشيدة، والبنية التحتية الرقمية المتقدمة، وكفاءات بشرية مؤهلة وجاهزة لمتطلبات المستقبل.

الأدعم يزين الدوحة احتفالاً باليوم الوطني

الدوحة – لوسيل

تواصل الدوحة الاحتفالات باليوم الوطني لدولة قطر الذي يوافق يوم 18 ديسمبر من كل عام، وذلك إحياء لذكرى تولي مؤسس الدولة الشيخ جاسم بن محمد بن ثاني الحكم في البلاد.

وقد تحول كورنيش الدوحة إلى تحفة فنية، حيث تزينت أرجاؤه بأعلام الدولة والزهور، واللوحات الفنية التراثية. وتتواصل الاحتفالات في درب الساعي يوميا بعروض متنوعة والألعاب النارية والإضاءة، ورسم على الرمال على الشاشات الكبرى والأبراج المطلة على كورنيش الدوحة. وتصاحب هذه العروض أغان وطنية و«شلات» شعبية.

حيث تتحول شوارع قطر إلى لوحة فنية إبداعية نابضة بالحياة تعكس حبا عميقا للوطن تحت راية واحدة وعبر أجواء مفعمة بالفرح والانتماء حيث تكتسي الشوارع والمباني بحلة وطنية مبهرة وتزين الاعلام كل مكان لتصبح رمزا حيا يجسد وحدة الشعب وفخره بهويته ولا تقتصر الزينة على الاعلام والصور، بل الى عروض ضوئية مبهرة والوان العلم القطري الأبيض والعنابي تتناغم مع أضواء المدن لتخلق جوا من الفرح والترقب للاحتفالات الكبرى.

إن ذكرى اليوم الوطني للدولة فرصة «لاستلهام دروس الماضي بتاريخه وعراقته، والنظر إلى الحاضر بعزة وشموخ، واستشراف المستقبل برؤى واثقة لتحقيق طموحات القيادة نحو الأفضل للبلاد».